

الإرتقاء بحقوق الطفل في العراق



إيقاد شعلة الأمل في زمن الأزمات

دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق

أب ٢٠٠٧

لكل طفل
الصحة، التعليم، المساواة، الحماية
التقدم بالإنسانية



يونيسف

الإرتقاء بحقوق الطفل في العراق

إيقاد شعلة الأمل في زمن الأزمات

دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق

آب ٢٠٠٧

جدول المحتويات

٦	خارطة العراق
٧	شكر وتقدير
٩	ملخص تنفيذي
١٣	مقدمة
١٣	لِمَ هذا التقرير؟ التعبير عن الحقوق الإنسانية للطفل في العراق
١٣	الإطار المفاهيمي للتحليل
١٤	المنهجية
١٥	المُحدِّدات والقيود
١٧	هيكلية التقرير ومحتواه
١٩	الفصل الأول
١٩	السياق الوطني: أثر التَّغْيِير في مظاهر الصراع على الأطفال
١٩	١٩٧٩ إلى ٢٠٠٣: الدكتاتورية والحروب
٢٠	٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦: الآمال المبكرة وتنامي الفوضى
٢١	٢٠٠٦ فصاعداً: الموت والنزوح وتصاعد الأزمات الإنسانية
٢٧	إقتصادٌ مُعَرَّضٌ للخطر
٢٨	الاستجابة لإحتياجات الدولة التنموية: اللامركزية، العهد الدولي للعراق
٣٠	الإستجابة للحقوق الإنسانية للطفل في ظل الصراع
٣٣	الفصل الثاني
٣٣	الوفاء بحقوق الطفل في سنوات الطفولة المبكرة: البقاء والنمو والتطور
٣٤	وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سنّ الخامسة: تقدّم متوقف وأزمة متفاقمة
٣٥	كثير من الأطفال يعانون من الأمراض وسوء التغذية
٣٦	كثير من الأطفال يبدأون حياتهم في فقر مدقع
٤٠	الحرمان من فرص التعلُّم والتحفيز المبكر
٤١	كفاح الخدمات الصحية لدرء خطر الأمراض
٤٥	إدامة خدمات المياه والصرف الصحي
٤٧	الأزمة الإنسانية تُثَقِّلُ كاهلَ الأنظمة والشبكات الضعيفة
٤٩	مَن يستطيع الوفاء بحقوق الأطفال في البقاء والنمو والنماء؟

٥٥	الفصل الثالث الكفاح من أجل التعليم والسعي إلى المشاركة
٥٥	حقُّ يُحرَمُ منه الفتيان والفتيات بصورة متزايدة
٦١	أسباب إخفاق أعداد كبيرة من الأسر في الوفاء بهذا الحق الأساسي
٦٢	محاولة تأمين الموارد والخدمات
٦٤	المشاركة: حق وهمي في مرحلتي الطفولة والمراهقة
٦٧	قضايا أساسية تتلشى في دوامة الانهيار الأمني
٦٨	السبيل لنيل الحق في التعليم والمشاركة
٧٥	الفصل الرابع حماية أطفال العراق الأكثر عرضة للمخاطر
٧٥	الإعاقة
٧٧	الذخائر الحربية غير المنفلقة
٧٩	العيش من دون أسرة
٧٩	صغار ومراهقون مجبرون على العمل
٨١	أطفال الشوارع والأطفال العاملون
٨٢	أطفال في خلاف مع القانون
٨٢	مسؤولية الإرتقاء بحق الطفل في الحماية
٨٧	الفصل الخامس فهم أدوار الأمهات وتقييم حقوق النساء
٨٧	فهم هدف المساواة بين الجنسين
٨٨	حقوق المرأة العراقية في البقاء والصحة
٩١	قضايا حقوق الإنسان الأساسية التي تواجه المرأة في العراق
٩٢	العمل من أجل نيل الحقوق داخل البيت وخارجه
٩٥	الفصل السادس تجديد الالتزام بالإيفاء بحقوق الطفل في العراق
٩٥	الأزمة الإنسانية ومشكلات التنمية المعطلة
٩٧	الاستجابات الإنسانية والتنموية
٩٨	المسؤولية عن حقوق الطفل في العراق

٢٦	مهمة بالغة الخطورة لتقديم الإغاثة الإنسانية	الإطار ١
٣١	أصوات الشباب في العراق - "نُحقق الأفضل بما يتوفر لنا ولكننا مُهدَّدون ..."	الإطار ٢
٣٨	كيف يحصل الفقراء في العراق على غذائهم؟	الإطار ٣
٣٩	الآباء والأمهات العاملون والأطفال المصابون بسوء التغذية	الإطار ٤
٤٠	مراقبة الوضع التغذوي للأطفال	الإطار ٥
٤٤	التحصين في كل الظروف	الإطار ٦
٤٦	تجهيز المياه تحت إطلاق النار	الإطار ٧
٥١	أن تعمل ملاحظاً صحياً في بغداد	الإطار ٨
٥٢	رصد الوضع الصحي في إقليم كردستان	الإطار ٩
٥٩	أصوات الشباب في العراق/التعليم والبطالة	الإطار ١٠
٦٣	إعادة بناء الخدمات الأساسية	الإطار ١١
٦٣	تنقيح المناهج الدراسية	الإطار ١٢
٦٦	مشاركة الشباب في وسائل الإعلام	الإطار ١٣
٧١	مشروع التعليم المُسرَّع: مبادرة لإسترداد الحقوق	الإطار ١٤
٧٢	مشروع الخدمات الأساسية التكاملة: طريقة أخرى لاسترداد الحقوق	الإطار ١٥
٧٦	الشروع ببرامج التعليم الخاص في شمال العراق	الإطار ١٦
٧٧	التلوث في محافظات جنوب العراق	الإطار ١٧
٧٨	أصوات الشباب في العراق - "لم يعرف أصدقائي أنني فقدتُ ساقاً"	الإطار ١٨
٩٠	هدر حقوق الفتيات في الصحة والتعليم في كردستان	الإطار ١٩
٩٢	المُبررات الأسرية للزواج المبكر	الإطار ٢٠
٩٩	أصوات الشباب في العراق - "أريد أن أمنح أطفالي كل ما حرمت منه"	الإطار ٢١
١٠١	مقتطفات من اتفاقية حقوق الطفل	الملحق
٢٥	النازحون العراقيون حسب المحافظة	الجدول رقم ١
٣٤	العراق وجيرانه: تقدم متوقَّف	الجدول رقم ٢
٣٩	من يُحقِّق نجاحاً أفضل في الرضاعة الطبيعية الخالصة؟	الجدول رقم ٣
٥٦	نسبة المواظبة الصافية في المدارس الابتدائية	الجدول رقم ٤
٥٧	إكمال الدراسة الابتدائية والانتقال إلى التعليم الإعدادي	الجدول رقم ٥
٥٨	المساواة بين الجنسين في فرص التعليم	الجدول رقم ٦

٥٨	العراق وجيرانه في مجال تعلّم القراءة والكتابة	الجدول رقم ٧
٨١	عمالة الأطفال	الجدول رقم ٨
٨٩	العراق وجيرانه: نسبة وفيات الأمهات	الجدول رقم ٩
٣٦	النسبة المئوية للأطفال العراقيين بعمر ٥٩-٠ شهرا الذين يعانون من سوء التغذية	الشكل ١
٤٣	النسبة المئوية للأطفال العراقيين ١٢-٢٣ شهرا الذين تم تحصينهم ضد الأمراض	الشكل ٢
٨٠	النسبة المئوية للأطفال العراقيين ٥ أعوام -١٤ عاما المنخرطين في عمل الأطفال حسب مستوى تعليم الأم، ٢٠٠٦، المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣	الشكل ٣
١٠٤		المراجع



تبلغ مساحة العراق ٤٣٥,٠٥٢ كيلومتراً مربعاً، وله حدود مشتركة مع تركيا، وسوريا، وإيران، والأردن، والمملكة العربية السعودية والكويت. تصنف ٢٥٪ من أراضي العراق بأنها صالحة للزراعة، وحوالي نصف هذه الأراضي مزروعة بالفعل. تقسم مناطق العراق إلى أربعة اقاليم جغرافية وهي : المناطق الجبلية (٢١٪)، والسهول الرسوبية (٣٠٪)، والصحاري (٣٩٪) والمنطقة المتموجة (١٠٪). ويتميز مناخ العراق بأنه بارد إلى معتدل البرودة شتاءً وحار إلى شديد الحرارة صيفاً.

شكر وتقدير

نُهدي هذا التقرير إلى أطفال العراق، من أقصى شماله، مروراً بوسطه، إلى أقصى جنوبه.

لم يكن إعداد هذا التقرير ممكناً لولا الإلتزام والدعم الذي قدمه المختصين العراقيين في مجالات التعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والتنمية والإحصاءات والإغاثة الإنسانية وكثير غيرهم في مجالات أخرى يعجز البرأع عن ذكرها، ولكن جهودهم وشجاعتهم جديرة بالشكر والثناء.

ولا يفوتنا تقديم الشكر للكوادر العاملة في برنامج اليونيسف في العراق ، والتي عملت دون كلل أو ملل لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات سعياً إلى تسهيل إعداد التقرير، ونُقرّ بالعرفان للمساهمة القيمة لمكتب اليونيسف الإقليمي. وقد ساهم صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة بسخاء، باذلاً الوقت والموارد في إعداد هذا التقرير، وكانت اليونيسف قد كلفت ناديه حجاب، وهي مستشارة مستقلة، بإعداد هذا التقرير.



ملخص تنفيذي

يُحلّل هذا التقرير ظروف الأطفال العراقيين في الوقت الحاضر ضمن المُحدّدات التي تفرضها شحة البيانات والتغير السريع في الظروف السائدة بسبب تفاقم الأزمة الإنسانية. ويسعى إلى تحديد أسباب الوضع الراهن، وتقييم الاستجابات اللازمة للتنمية والتوصيات بالتدخلات ذات الأولوية، وتُعَدّي الحقوق الإنسانية التي يستحقها الأطفال كما تحددها الاتفاقيات الدولية، هذا التحليل الذي يتناول حقوق الأطفال في مختلف مراحل حياتهم. وقد تم في كل أجزاء التقرير تسجيل أصوات العراقيين أنفسهم - المراهقين والشباب والموظفين الحكوميين والمجتمع المدني - لتُخبرنا تلك الأصوات عن حقيقة الوضع الذي يعيشه الأطفال في العراق اليوم وللعمل من أجل حصول الطفل على حقوقه الأساسية.

يعاني أطفال العراق اليوم من إرث فترات طويلة من الدكتاتورية والحروب والعقوبات والصراعات الداخلية. وهم يمثلون نصف عدد سكان العراق الذي يبلغ ٢٩ مليون نسمة. وكان لكل شكل من أشكال الصراع خلال الخمس والعشرون سنة المنصرمة أضراراً لا تعد ولا تحصى. إذ دخل نظام صدام حسين الحرب مع إيران من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، والحرب مع الكويت من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩١. وفُرض على الشباب التجنيد الإلزامي و الإنخراط في الجيش، وقُتل الآلاف منهم أو أُصيبوا بجراح. وفي عام ١٩٩١، تم سحق الانتفاضات التي اندلعت ضد الدكتاتورية سحقاً وحشياً. وخلال مدة العقوبات الواقعة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣، أدت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق والعزلة عن بقية دول العالم وتزايد معدلات الفقر والفجوة الأخذ في الاتساع في المعارف والمهارات إلى تآكل خطير للمكاسب التي حققتها البلاد في مجال صحة الأطفال وتعليمهم. وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة في العراق في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، ٤١ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ ولادة حيّة، وهو أعلى معدل في جميع الدول العربية المجاورة للعراق.

ومع نهاية عام ٢٠٠٦، كانت أجزاء كثيرة من العراق تواجه أزمة إنسانية. وأدى تصاعد الهجمات الناجمة عن التمرد والهجمات المضادة لها منذ الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣، وأعمال العنف الطائفية منذ شهر فبراير/شباط ٢٠٠٦، إلى نزوح (١,٧) مليون عراقي داخل العراق، ومليونين إلى الدول المجاورة مع حلول شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٦. وبحلول تموز ٢٠٠٢ ارتفع هذا الرقم إلى ٢,٢ مليون نازح. ولم يحصل الأطفال النازحين إلا على النزر الضئيل من حقوقهم في المأوى والغذاء والصحة والتعليم. كما حُرِمَ الأطفال من هذه الحقوق في المحافظات إشتدت وطأة الصراعات فيها. وقدّرت الأمم المتحدة أن أكثر من ٣٤,٠٠٠ عراقي قتلوا في هجمات العنف أثناء العام ٢٠٠٦، وكان أكثرهم من الرجال. وتُرِكَت الأرامل يتدبّرن أمورهنّ بقدر ما يستطعن لتلبية احتياجات أطفالهن، وذلك إضافة إلى العناية بأعداد كبيرة من المصابين. ويكافح السكان حتى في الأجزاء الهادئة نسبياً من العراق من شحف العيش والحرمان ويعتمد غالبيتهم على الحصص الغذائية التي توزع بنظام البطاقة التموينية.

وأجريت خلال هذه الفترة الانتخابات وصيغت مسودة الدستور لتبعث لفترة وجيزة الأمل في استطاعة البلد أن يستأنف تقدّمه التنموي المتوقّف. وفيما يتعدّى الوضع الأمني، لم تقتصر التحدّيات التي تواجه الحكومة تأثرها بالأزمة فحسب،

بل إن بعض الجهات الحكومية كانت تُسهّم هي الأخرى في تصعيد تلك الأزمة. أصبح للعراق نظام سياسي جديد يؤسس لأنظمة وأجهزة جديدة من الإدارة الرشيدة، مثل اللامركزية، ناهيك عن الديون الضخمة التي أدت إلى استنزاف الموارد التي يحتاج إليها البلد في التنمية وأعمال الإغاثة الإنسانية.

وفي محاولة منهما لرسم معالم خطة للتنمية من شأنها معالجة الأمور السياسية الملحة، عمدت الحكومة والمجتمع الدولي إلى وضع مسودة العهد الدولي للعراق الذي يهدف إلى إيجاد آلية متبادلة لتعزيز التوافق الوطني والدعم الدولي. وركّز العهد المذكور على إدارة الموارد العامة، و الإدارة الرشيدة والمؤسسات، والإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والطاقة والزراعة. وإلى جانب السير قُدماً في العهد، فإنه يجب التركيز بشكل أكبر على الخدمات الأساسية الضرورية للإيفاء بحقوق الطفل. بيد أن تنفيذ هذا العهد بصورة فعالة ضل رهينة تحسن الوضع الأمني.

وواصلت الوكالات الدولية دعم نظائرها الوطنية المحلية في التعامل مع الوضع الإنساني الطارئ. وبينما أصبح من الواضح احتمال أن يكون النزوح نتيجة أكثر ديمومة للأوضاع بسبب الطابع الطائفي للصراع المدني، فقد شرعت تلك الوكالات في النظر في العمل مع المجتمعات المحلية لضمان تلقي كل من المجتمعات المحلية المضيفة والنازحين داخل البلد الدعم المناسب. مع إمكانية توفير كل الخدمات الاجتماعية الأساسية على أساس قائم على عدم المساواة. وقد أبرزت الوكالات الدولية الحاجة إلى التركيز على احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وتعرضاً للمخاطر وبصورة خاصة الأطفال الرضع والصغار والأمهات الحوامل والمرضعات، والحاجة إلى دعم الأسر التي تُعيلها النساء، وتعزيز حق الأطفال في الحماية من العمل القسري والاستغلال، ودعم حقوق الأطفال في التعليم وذلك بتوفير أماكن تعليمية مؤقتة.

لقد كانت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأطفال الرضع في العراق في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعلى من أية معدلات شهدتها دول الجوار العربية، من حيث حقوق الأطفال في البقاء والنمو والنماء كما سبقت الإشارة إليه. أما الأسباب المباشرة لتلك المعدلات فقد اشتملت على الإصابة بالأمراض، ولا سيما أمراض الإسهال والتهايات الجهاز التنفسي الحادة وسوء التغذية التي استقرت على معدل مرتفع عند نهاية فترة العقوبات في عام ٢٠٠٣، والتي ازدادت سوءاً منذ ذلك الحين.

وأما الأسباب الكامنة وراء ارتفاع تلك المعدلات، فقد شملت الفقر الأسري مع تزايد أعداد الذين يعتمدون على الحخصص الغذائية التي توزع بنظام البطاقة التموينية من أجل البقاء على قيد الحياة، وبحلول عام ٢٠٠٥ بلغ عدد الأشخاص المهديين بغذائهم أكثر من أربعة ملايين. وكان المستوى التعليمي للأمهات سبباً آخر من هذه الأسباب الكامنة تماماً كما كان التدهور في الوضع الصحي والمياه وخدمات الصرف الصحي من بين تلك الأسباب. ومع أن حملات التحصين على مستوى البلد كانت ناجحة بدرجة ملحوظة في منع انتشار أمراض شلل الأطفال والحصبة، إلا أن قيام النظام الصحي الوقائي بوظائفه استمر في التدهور. ولم يتم إجراء صيانة أو إصلاح شامل لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء منذ عام ١٩٨٥، فضلاً عن إصابتها بأضرار بالغة خلال حرب عام ١٩٩١. وقد جرى ترميمها بصورة جزئية في بدايات القرن الحادي والعشرين لكنها أصيبت بأضرار فادحة في حرب عام ٢٠٠٣، وأصبحت هدفاً للمتمردين والنهب منذ ذلك الوقت. لقد أبطت الشجاعة والإبداع، اللذان أبداهما الموظفون العاملون في الأجهزة المذكورة، على المستوى الأساسي من توافر هذه الخدمات. غير أن إهمالها لفترة طويلة كان يعني أن التدهور في الأمن سرعان ما يؤدي إلى الانهيار التام لهذه الخدمات.

وأما الأسباب الأساسية لارتفاع المعدلات المذكورة، فقد اشتملت على وجود أنظمة وأجهزة وطنية غير متطورة في مجال الإدارة الرشيدة وتخصيص الموارد بسبب التبعات المستمرة للعقوبات التي فرضت خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، والوضع الأمني الآخذ في التدهور السريع منذ عام ٢٠٠٣. وفيما يتعدى الوضع الأمني، فقد تضمنت التحديات النقص في تمويل المشروعات الجديدة، والتكاليف المسترجعة، والفجوات الخطيرة في القدرات التي تفاقمت بسبب التغيير السريع في الموظفين وتفضيل التكنولوجيا المستوردة المرتفعة الثمن على التكنولوجيا المحلية الأكثر ملائمة لواقع الحال. وقد أثرت الصعوبة المتزايدة في الإتصالات بين الحكومة المركزية والأقاليم سلباً في قدرة المناطق الهادئة نسبياً، مثل إقليم كردستان على إدارة عملياتها التنموية.

وبرغم الصعوبات تمكّنت الحكومة والمجتمع الدولي من الاستجابة لبعض الاحتياجات الأساسية للأطفال حتى عام ٢٠٠٦. إذ تمكّنت من الإبقاء على بعض الخدمات الصحية والتغذوية ل(٤,٨) مليون طفل دون سنّ الخامسة، ومعالجة بعض مشكلات التغذية مثل تعزيز دقيق القمح بالحديد وحامض الفوليك، وإعادة تأهيل وصيانة بعض خدمات المياه والصرف الصحيّ، وتوفير المواد الكيماوية التي تحتاج إليها محطات معالجة المياه إضافة إلى تجهيز المياه بواسطة الصهاريج إلى المناطق المحرومة والمستشفيات، وتشكيل لجنة تعليم لمرحلة الطفولة المبكرة. وزادت الحكومة عدد الأسر التي تستلم مبالغ نقدية لتحسين أوضاعها من ١٦٠,٠٠٠ ضمن شبكة الحماية الإجتماعية إلى مليون أسرة في عام ٢٠٠٦.

لقد تأثرت حقوق الأطفال في التعليم بدرجة كبيرة بسبب الوضع الأمني. وأظهرت البيانات التي تم جمعها في عام ٢٠٠٦ وجود ٨٠٠,٠٠٠ طفل غير ملتحقين بالتعليم في المرحلة الابتدائية، ٧٤٪ منهم من الفتيات. أما معدل معرفة القراءة والكتابة بين المراهقين والشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، فكان أقل من نظيره في المرحلة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، الأمر الذي يدل على أن الجيل الأصغر أخذ يتخلف عن سابقه.

وأثرت العزلة على مواكبة التطورات التي حدثت في الميدان على المعلمين والمديرين والإداريين: إذ ما زال هناك ٢٥٠,٠٠٠ معلم بحاجة إلى بناء المهارات أثناء الخدمة، كما يحتاج الإداريون إلى قدرات متقدمة في التخطيط والإدارة على المستويات كافة. وما زالت البنية التحتية المادية تعاني من الخراب وهي آيلة إلى الانهيار: بحلول عام ٢٠٠٦. كان هناك ٤,٠٠٠ مدرسة لا تزال بحاجة إلى إلتاهيل، و٧٠٠ مدرسة بحاجة إلى إعادة بناء، وكانت الحاجة تدعو إلى إنشاء ٤,٥٠٠ مدرسة جديدة لتلبية احتياجات النموّ السكاني. وفي الوقت ذاته، فإن احتياجات المراهقين إلى المعلومات والانخراط في التنمية الاجتماعية كانت تفتقر بدرجة كبيرة إلى الخدمات الضرورية حتى في المحافظات الهادئة.

وحاولت الحكومة الاستجابة للأوضاع، وذلك بزيادة رواتب المعلمين وامتيازاتهم، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، بدأت الحكومة في عقد دورات التدريب أثناء الخدمة، وأعدت النظر في جزء من المنهاج المدرسي، وزودت الطلبة في مستوى المرحلة الابتدائية بالمواد التعليمية، وأنشأت أنظمة المعلومات الإدارية، وأعدت تأهيل مئات المدارس إضافة إلى إعادة تأهيل خدمات المياه والصرف الصحي (وهو عامل مهم في تعزيز تعليم الفتيات)، وأطلقت مبادرات رياضية تستهدف الأطفال الذين فانتهم فرص التعليم عن طريق المدرسة، وتدخل خدمات أساسية متكاملة لإشراك المجتمعات المحلية في أعمال حق الأطفال في التعليم.

لقد اثار حقّ الأطفال في الحماية تحديات من نوع خاص إذ تشمل فئة الأطفال المستضعفون والمعرضون للمخاطر المنفصلون عن أولياء أمورهم، والأطفال الذين يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي، وأولئك الذين يتعرّضون للعنف والإساءة، والذين يعانون من إعاقات، والأطفال المعرضين للذخائر غير المنفلقة، والأيتام، وأطفال أرغموا على الالتحاق بسوق العمل، وآخرون أجبروا على التسوّل أو العيش في الشوارع، أو الأطفال المخالفين للقانون، أو الذين تزوّجوا في سن مبكرة. وبقيت نواح مهمة من الإطار القانوني ذات الصلة بحماية الأطفال متخلفة عن مواكبة الزمن والتطور. وسعت الحكومة إلى التجاوب من خلال جمع بيانات عن الأطفال الذين يعانون من مختلف أشكال الضرر والتعرض للمخاطر، ودعم بعض الخدمات المقدمة إلى الأطفال الذين يعانون من إعاقات، وتطوير برنامج للتحقيق بمخاطر الألعام للطلاب الموجودين في المحافظات التي تعاني من وجود هذه الألعام، وإطلاق مبادرة رياضية لإعادة دمج أطفال الشوارع بأسرهم، وتعزيز مفاهيم حقوق الطفل بدلاً من اتباع آليات الرعاية الإجتماعية.

ومع أن الاستجابات التنموية والإنسانية لحقوق الأطفال أمور تستحق الثناء، إلا أنها لم ترتق إلى حجم المشكلة ولذلك يجب إعادة مضاعفتها مع الاعتماد على موارد العراق الذاتية بقدر ما تتوافر هذه الموارد، وعلى الدعم من المجتمع الدولي.

إضافة إلى ذلك:

- هناك حاجة في مناطق النزاع إلى المزيد من الموارد لتحقيق ما يلي:
- ضمان وصول الخدمات المتنقلة، التي يتم توفيرها في مجالات الصحة والغذاء والمياه والتعليم، إلى السكان النازحين وإلى المجتمعات المحلية المضيفة لهم.
- دعم الاعتماد على الذات، وبخاصة في الأسر التي تُعيلها إناث.
- حماية الفتيان والفتيات من الاستغلال والإساءة.
- في المحافظات الهادئة نسبياً، وحيثما أمكن داخل البلاد، هناك حاجة إلى ما يلي:
- دعم القدرات على إدارة التنمية، ولا سيما في الأقاليم، بما في ذلك القدرة على التعامل مع الأوضاع والحالات الطارئة.
- حشد التأييد وتنفيذ حملات التوعية الميدانية المكثفة الهادفة إلى تعليم الفتيات ومحو أمية النساء على أسس تتوافق مع حقوق الإنسان وبخاصة في إقليم كردستان، حيث جرى تحديد هذه المشكلة على أنها أحد العوائق المهمة التي تعترض سبيل التنمية.
- بذل مزيد من الاهتمام باحتياجات المراهقين إلى المعلومات والمشاركة والدعم النفسي الاجتماعي من أجل العمل على كبح عملية عسكرة المجتمع.
- الإستثمار الخاص في الأطفال الأكثر عرضة للأذى بهدف تمكينهم من عيش حياة مثمرة، وذلك بالتعايش مع إعاقاتهم، والبقاء سالمين من الذخائر غير المنفلقة، وحمايتهم من العمل الإجباري والاستغلال، والمرور واستشعار العدالة من جانب الدولة ومؤسساتها.

ومن المهم الاستعداد لتقديم التزام طويل الأمد تجاه أطفال العراق لأن الأمن لن يتحقق بين عشية وضحاها. فهناك أجزاء كثيرة من العراق تعيش أزمة إنسانية يتحتم معها تزويد المنظمات الدولية بالعاملين والموارد وتشغيلها وفقاً لذلك. وحتاج بعض المبادرات الريادية التجريبية، التي وقّرت الخدمات بينما كانت تقوم بتمكين المجتمعات المحلية إلى توسيع نطاق عملها بأسلوب لا يؤدي إلى إضعاف الأنظمة والأجهزة الوطنية العراقية؛ وبذلك فإنها ستساعد على إبقاء المجال مفتوحاً أمام التنمية، ويترتب على المجتمع الدولي توفير الموارد لدعم هذا العمل، حيث لا يستطيع الأطفال الانتظار والأمل في تحقيق المصالح الوطنية، إن الاستثمار في حقوق الطفل أمر جيد بحد ذاته. وفي الوقت نفسه، فإن من شأن هذا الاستثمار أن يتيح إمكانية للعراق ليصبح بلداً له مستقبل.

مقدمة

لِمَ هذا التقرير؟

التعبير عن الحقوق الإنسانية للطفل في العراق

إن نصف عدد سكان العراق، الذي يقدر بحوالي ٢٩ مليوناً نسمة، هم دون سنّ الثامنة عشرة، و ٤٣٪ من السكان دون سنّ الخامسة عشرة. وهؤلاء الأطفال ورثة لعقود من الصراع والدكتاتورية. إنهم يواجهون وضعاً أمنياً وسياسياً واقتصادياً آخذاً في التغيّر السريع ومُنزلقاً في أزمة إنسانية. وفي غمرة وجودها في خضمّ مصاعب هائلة، تكافح أسر هؤلاء الأطفال من أجل البقاء، وتبحث عن سبل لتحسين ظروف حياتها. ويحدث بعض التقدم التنموي، في الأجزاء الأكثر هدوءاً في البلاد، مثل الشمال وبعض أجزاء الجنوب. غير أن العنف الطائفي، وهجمات التمرد، والهجمات المضادة، وعملية النزوح الداخلي الضخمة، ومشكلات الإدارة الرشيدة والمشكلات الاقتصادية التي استعصت على الحلّ تفرض تهديداً مستمراً للاستقرار في مختلف أنحاء البلاد. أما الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الأطفال من أجل البقاء والنماء، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، فتقوم بوظائفها على مستويات متدنية إلى حد كبير ولا تستقرّ على حال، حيث تُقوّض التحسّن في معدلات المراضة ومعدلات الوفيات.

فكيف عاش الطفل في العراق؟ وكيف كانت مراحل نموه عبر مرحلة المراهقة حتى بلوغ سنّ الرشد خلال ربع القرن الماضي. عندما أدّى غزو العراق لإيران عام ١٩٨٠ إلى حرب الثماني سنوات وغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ إلى ١٣ عاماً من العقوبات تلاها غزو العراق نفسه واحتلاله في عام ٢٠٠٣. وحالة الأزمة وانعدام الأمن المتصاعدان منذ ذلك الحين؟ وكيف يمكن التعاطي مع الحقوق الإنسانية للأطفال واحتياجاتهم ضمن نطاق الوضع الحالي؟

يهدف هذا التقرير إلى تقديم بعض الإجابات على هذه الأسئلة. إنه يحاول رسم صورة للوضع من شأنها أن توصل وتبلّغ أحوال أطفال العراق إلى المجتمع الدولي، مع تحليل البيانات المتوافرة التي تحدد الاحتياجات ذات الأولوية، والتدخلات الممكنة، ومجالات المناصرة الهادفة إلى بلوغ الحقوق الإنسانية للطفل. كما يهدف التقرير أيضاً إلى تحديد الإجراءات الضرورية للوفاء بالحقوق الإنسانية للنساء.

الإطار المفاهيمي للتحليل

يستند الإطار المفاهيمي لهذا التحليل على ثلاثة مناهج هي: النهج المستند إلى حقوق الإنسان في التنمية، ونهج التحليل السببي، ونهج دورة الحياة، وذلك جنباً إلى جنب مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اليونيسف لتحليل وضع الطفل والمرأة.

أما النهج المستند إلى حقوق الإنسان في برامج التنمية فيستخدم المعايير والمبادئ المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمقررة في الاتفاقيات الدولية لتقييم التقدم الذي تحقّق وما لم يحقق منه والذي يتعيّن المضي فيه، ومن ثمّ تبيان هذا

كله في أهداف وغايات ومؤشرات. وتدعم هذه المعايير والمبادئ العديد من أهداف التنمية الألفية إضافة إلى دعمها أهداف وغايات ومؤشرات وثيقة "عالم جدير بالأطفال". إن المعايير والمبادئ ذات الصلة المباشرة بالحقوق الإنسانية للأطفال مبيّنة في اتفاقية حقوق الطفل وفي الاتفاقيات الدولية الرئيسية الأخرى بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ومن المبادئ ذات الصلة بصورة خاصة، المبادئ الأساسية الأربعة الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وهي: عدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والبقاء والنماء، واحترام وجهة نظر الطفل. وتنظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في التقدم نحو الوفاء بالحقوق الإنسانية في جميع مراحل دورة الحياة.

المبادئ الأساسية التي تدعم الحقوق الإنسانية للأطفال:

- عدم التمييز
- الحق في الحياة والبقاء والنماء
- مصالح الطفل الفضلى - الحق في الحماية
- احترام وجهات نظر الأطفال - الحق في المشاركة

ولا يقتصر النهج المستند إلى حقوق الإنسان على تحديد ماهية الحقوق التي هي موضع جدل، بل يحدد أيضاً صاحب الحق ومن تقع عليه مسؤولية الوفاء بتلك الحقوق. فعلى سبيل المثال، يلتزم كل من الوالدين بواجبات تجاه أطفالهما. وفي الوقت ذاته، فإن الوالدين والنساء والرجال أصحاب حقوق كأفراد، وكذلك من حيث الدعم الذي يحتاجون إليه من جانب المجتمع والدولة للوفاء بالتزاماتهم تجاه أطفالهم. أما الموظفون الحكوميون، بدورهم، فلا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم إذا لم يكن بوسعهم الوصول إلى الموارد أو السلطة التي تخوّلهم صنع القرارات. ويُلقي النهج المستند إلى حقوق الإنسان الضوء على النقاط المشتركة وأوجه التداخل بين الحقوق والمسؤوليات، كما يُحدد نقاط الدخول من أجل تعزيز الوفاء بالحقوق.

أما التحليل السببي فيبدأ بوصف الوضع القائم، ومن ثم البحث بعمق أكثر في جذور الأسباب المؤدية إلى ذلك الوضع. وتميّز اليونيسف ثلاثة مستويات من السببية، وهي:

- الأسباب المباشرة، مثل المرض والتغذية غير الكافية أو غير الملائمة، التي هي على علاقة مباشرة بالحقوق في الحياة والبقاء والنماء.
- الأسباب الكامنة التي تشكل الأساس مثل وضع أو مستوى غذاء الأسرة وتغذيتها، والعوامل الأسرية الأخرى إضافة إلى الخدمات الاجتماعية، مثل المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، التي تعزز الرفاه والنماء أو تحوّل دونه.
- الأسباب الأساسية التي تتعلق بقضايا محددة كالسيطرة على الموارد الوطنية وتوزيعها، والإجراءات المؤسسية والنظام الاجتماعي (بما في ذلك مكانة المرأة)، والتي توفر البيئة التي يمكن أو لا يمكن الوفاء بهذه الحقوق في ظلها.

ويساعد استعمال التحليل السببي على تحديد تلك المجالات التي يمكن أن تتأثر أو تتأثر فعلاً بتدخلات برامجية، إلى جانب تحديد الفجوات التي تحتاج إلى معالجة.

أما نهج دورة الحياة فيوفر طريقة لفهم القضايا المهمة في مختلف مراحل دورة الحياة وتدخلات التنمية اللازمة للتجاوب مع تلك القضايا والرد عليها. كما يساعد هذا النهج ممارسي التنمية في استثمار التأثير التراكمي للاستثمار في التنمية البشرية بين الأجيال أو عبرها، ويوضح أيضاً أهمية العمل عبر القطاعات والمجالات، وتصميم البرامج التي تربط بين التغذية والصحة والتعليم والقطاعات الأخرى مع اتخاذ التدابير اللازمة للحماية والمشاركة.

المنهجية

- انطوت منهجية الدراسة على مراجعة مكتبيّة ومقابلات شخصية مع أبرز المخبرين أو مقدّمي المعلومات.
- المراجعة المكتبية: تناولت هذه المراجعة التقارير والبيانات والوثائق التي جمعتها كوادير اليونيسف ومستشاروها في

عام ٢٠٠٥، بما في ذلك إعداد قائمة لثبّت المراجع تشير الى كل الوثائق التي كانت متوافرة في ذلك الوقت. وقد جرى تحديث المراجعة عن طريق الاستعانة بالتقارير التي تم إعدادها في عام ٢٠٠٦ من قبل المنظمات الدولية، وبالملاحظات أو المذكرات الداخلية، ومحاضر الاجتماعات وغير ذلك من الوثائق. وإضافة إلى ذلك، وخلال القيام بالمراجعة، أصبح متوافراً التحليل الأولي لبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣، التي تم جمعها في عام ٢٠٠٦ - وهو مصدر ذو قيمة كبرى لأن مؤشرات المسح العنقودي متعدد المؤشرات تشمل الآن بيانات تساعد في مراقبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية، إلى جانب تحقيق أهداف وثيقة "عالم جدير بالأطفال".

- المقابلات مع أبرز المُختصين واصحاب المعرفة: تم إجراء مقابلات شخصية مع موظفي الحكومة العراقية والمواطنين العراقيين، وكذلك مع كوادر اليونيسف والشركاء، وبصورة خاصة أثناء بعض الاجتماعات مع النظراء الذين زاروا عمان في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٦، وكذلك في مقابلات هاتفية مع النظراء والمستفيدين في العراق.

ولما كان أحد الأهداف الرئيسية لتحليل الوضع، الذي قامت به اليونيسف، يتمثل في دعم التخطيط للبرامج وتنفيذها، فإن هذه الوثيقة، في الوقت الذي تعترف فيه بجهود الجهات الفاعلة العديدة في العراق، الوطنية منها والدولية، سوف تُبرز التوصيات التي تحتاجها اليونيسف عند مناقشة المبادرات من أجل تشجيع الحقوق الإنسانية للأطفال في السياق الحالي.

المحددات والقيود:

ثبت أن شحة البيانات هي أحد القيود الرئيسية التي واجهت كتابة هذا التقرير. فمنذ عام ٢٠٠٣، تمكن الجهاز الإحصائي العراقي والأمم المتحدة، إلى جانب شركاء آخرين، من جمع بيانات جديدة حول السكان وإمكانية حصولهم على خدمات المياه والصحة والتعليم والرعاية والخدمات الأخرى الا أنه:

- جرى استعمال البيانات كأداة سياسية لعدة عقود في العراق. فقبل عام ٢٠٠٣، فرضت السلطات رقابة مشددة على البيانات وكانت الدولة تعتبر استخدام أية بيانات غير تلك التي جيزها أجهزتها جريمة لها عقاب شديد. وبناء على ذلك، فإن البيانات التي تم جمعها قبل عام ٢٠٠٣ لا يمكن اعتبارها جديرة بالوثوق.
- منذ عام ٢٠٠٦، وبسبب التدهور السريع في الوضع الأمني فإن المعلومات التي يتم جمعها اليوم سرعان ما تصبح قديمة وهي بذلك لا تعكس صورة واقعية واضحة يمكن اعتمادها لبناء تحليل أو توصيات للوضع القائم.
- في ظل إنعدام الأمن تعذرت زيارة للعراق من أجل التحقق من صحة البيانات الخاصة بهذا التقرير، إذ لا يذهب موظفو اليونيسف أنفسهم إلى العراق. أما البرامج فيقوم بتنفيذها ومراقبتها ورصدها موظفون محليون لا يتم الإفصاح عن هويتهم لتفادي العواقب التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة لهم ولأسرهم.

ولهذه الأسباب يصعب تبيان اتجاهات التنمية عبر الأجيال بأية درجة من الدقة. وحيثما أمكن ذلك، فإنه سيُصار إلى استخدام بيانات ما قبل عام ٢٠٠٣، غير أن خط الأساس المرجعي للبيانات اللازمة للتحليل سيصبح عام ٢٠٠٣ في حالات عديدة. وذلك عندما يتم إجراء مسوحات ودراسات جديرة بالثقة، وأيضاً عندما تكون هناك أكثر من مجموعة بيانات يمكن التعامل معها. ومع ذلك، فإن الذين أجروا دراسات ما بعد عام ٢٠٠٣ يُحذرون أيضاً من أن البيانات يجب تفسيرها بحذر وعناية. كما يحذرون من أن المسوحات عانت من مشكلات خطيرة بسبب الوضع الأمني. فعلى سبيل المثال، وجد فريق مسح الظروف المعيشية العراقي الذي بدأ بجمع البيانات حالاً بعد غزو عام ٢٠٠٣ أن معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة أقل مما هو متوقع، وأجرى الفريق المذكور مقابلات رصينة للتأكد من أن جميع حالات الولادة قد تم تسجيلها. ثم قام بعد ذلك بإجراء مقابلات مرة أخرى مع جميع الأسر باستخدام استبيان مصغر. وبالرغم من جميع هذه الجهود الرامية إلى التأكد من دقة البيانات، فقد لاحظ مؤلفو مسح الظروف المعيشية في العراق أنهم ربما كانوا قد قللوا

من شأن معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة وخاصة في الجنوب.^١ كما أن القيود المفروضة على توافر البيانات ومدى الثقة بها، جعلت من الصعب القيام بتحليل دقيق للتباينات الإقليمية والتفاوتات بين الجنسين بالرغم من الجهود التي بُذلت للقيام بذلك.

وللتصدّي لهذه القيود جزئياً، فإن هذه الوثيقة تسعى إلى قياس اتجاهات التنمية في العراق عن طريق مقارنة وضعه بوضع جيرانه. ويعطي هذا إحساساً بالتقدم الذي كان بالإمكان أن يتحقق في ظل غياب النزاع والفوضى اللذين يشهدهما العراق.

وعلى سبيل المثال، فإن العراق مع نهاية عام ١٩٩٠ كان يتمتع بنظام صحي أفضل في نواحي عديدة من ذلك الذي كان جيرانه يتمتعون به. وحتى في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان مواطنون من بلدان أخرى يأتون إلى بغداد للعلاج بسبب نوعية الخدمة التي كان بإمكانهم الحصول عليها بتكاليف منخفضة. ولكن بحلول عام ٢٠٠٣ أصبح العراق لا يوفر سوى ٥٣ طبيباً لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة وذلك يعادل حوالي ثلث المستوى الموجود في الدول المجاورة له كالأردن وسوريا ولبنان. ومنذ ذلك الحين، هاجر العديد من الكوادر الصحية المهنية أو فرتوا بسبب التهديدات التي تعرضوا لها. وبالنسبة للأطفال العراقيين الذين ولدوا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، فإن احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين يُقدَّر بحوالي ١٨٪؛ أي أكثر مما هو الحال في الأردن وسوريا بثلاثة أضعاف.^٢

ويستعين التقرير على نطاق واسع بالمقابلات مع النظراء والمستفيدين، إلى جانب البيانات المستقاة من دراسات ومسوحات أجريت على نطاق ضيق للحصول على معلومات تتعلق بالتحديات الخطيرة التي تواجه الحقوق الإنسانية للطفل في العراق في الوقت الحاضر، والتعلم من التجارب والدروس التي يمكن أن تُعَدّي العمل المستقبلي وتثريه بالمعلومات. كما أنه يسعى، من خلال المناقشة مع

الموظفين المدنيين العراقيين وآخرين، إلى تحديد الكيفية التي يتم بها تحقيق التنمية أو دعم التداخلات الإنسانية أو توفير الخدمات الأساسية في ظل ظروف غالباً ما يصعب تصوّرها. وقد تم إجراء مقابلات في قطاعات وأجزاء مختلفة من العراق لبيان الكيفية التي تتمكن بها الخدمة المدنية أو لا تتمكن من التعامل مع الظروف والأوضاع وما هي توقعاتها من مجتمع التنمية.

إلى جانب ذلك، فقد أجريت مقابلات مع شباب عراقيين كبروا ونما أثناء ربع قرن مضى من الحروب والعقوبات والصراع المدني من أجل التوصل إلى الكيفية التي يتعامل بها هؤلاء الشبان مع الأوضاع وما هي تطلعاتهم، ووفقاً لاتفاقية حقوق

المسوحات الرئيسية التي استخدمت كمراجع في هذه الدراسة

- المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ الذي أُجري عام ٢٠٠٦ من قبل اليونيسف والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. كان مجموع حجم العينة ١٨,١٤٤ أسرة، غطت جميع المحافظات الثماني عشرة في العراق.
- تحليل الأمن الغذائي الذي أجراه برنامج الغذاء العالمي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بدعم من اليونيسف وجهات أخرى في عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٣. وقد غطى مسح عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٨,٥٠٠ أسرة في ١٦ محافظة.
- مسح الظروف المعيشية في العراق الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ومعهد البحوث النرويجية. وقد غطى المسح ٢١,٦٦٨ أسرة في جميع المحافظات.
- ويقوم كل من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والبنك الدولي بمسح أسري رئيسي، كما ذُكر أن العمل كان جارياً في آخر عام ٢٠٠٦ بالرغم من الوضع الأمني البالغ الصعوبة.

١ مسح الظروف المعيشية في العراق المجلد الثاني، الصفحتان ٥٠-٥١.
٢ مسح الظروف المعيشية في العراق، المجلد الثاني، الصفحتان ٨١ و ٨٢.

الطفل. فإن الطفل هو الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة. غير أننا تمكّنا أيضاً من الوصول إلى شباب أكبر سناً، من فيهم أولئك الذين ولدوا تقريباً في الوقت الذي غزا فيه العراق إيران في عام ١٩٨٠، وهي الحرب الرئيسية الأولى في ربع القرن الماضي. وتوفّر أصوات الشباب في العراق هذه نظرات معتمّقة حول كيفية التجاوب مع احتياجات الأطفال اليوم.

هيكلية التقرير ومحتواه

يبدأ التقرير بتقديم نظرة عامة للسياق السياسي والاقتصادي والإنساني. ويعرض الفصل الأول المراحل التي مرّ بها العراق ومختلف أقاليمه أو مناطقه. ويُسهب في ذكر السياق الذي يكافح الأطفال من خلاله في سبيل البقاء والنمو أما الفصل الثاني فيتفحص مدى الوفاء بحقوق الأطفال في البقاء والنمو والنماء في السنوات الأولى من حياتهم. كما يتفحص العوامل التي تعوق الوفاء بهذه الحقوق بما في ذلك الأمن المادي أو الجسدي والاقتصادي للأسرة، وكيف تأثرت خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والأجهزة والشبكات والقدرات الوطنية بالنزاعات الماضية والحالية. وضمن القيود التي تفرضها البيانات المتوافرة سوف يدرس التقرير الفروق بين الجنسين إضافة إلى الفروق بين المحافظات.

ويتناول الفصل الثالث مناقشة فرص حصول الفتيات والفتيان على التعليم، باعتباره المسار الأهم المؤدي إلى الفرص المستقبلية، والاعتماد على الذات وتحقيق الذات. لكنه أخذ في الابتعاد المتزايد عن تناول كل أطفال العراق، ولا سيما الفتيات منهم. ويتفحص التقرير الأسباب وراء عدم تحقّق الحق في التعليم بما في ذلك البيئة الأسرية، والخدمات التي تقدمها الدولة، والوضع الأمني. وبينما يكبر الأطفال ليدخلوا في مرحلة المراهقة، فإنهم بحاجة إلى عناية وخدمات خاصة، ومن ضمنها التثقيف بالصحة الجنسية والتهديدات الآخذة في الظهور، مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. ويصبح حقهم في المشاركة مهماً بصورة متزايدة.

بالنسبة للأطفال العراقيين، فإن احتمال وفاتهم قبل بلوغ سنّ الأربعين يفوق بحوالي ثلاثة أضعاف نظيره في الأردن وسوريا.

أما الفصل الرابع فيناقش حق الأطفال في الحماية بما في ذلك الطريقة التي تُفاهم بها الحالات الطارئة الإنسانية قضايا عديدة ومنها على سبيل المثال، عمل الأطفال، والتشرد، وفقدان أحد الوالدين أو كليهما، وجنوح الأحداث، والعيش في حالة من الإعاقة، والتأثير المستمر للذخائر غير المنفلة. ولا تتوافر المعرفة الكافية عن هؤلاء الأطفال، ولا عن الكيفية التي تتعامل بها الأسر، والمجتمعات المحلية والدولة مع احتياجاتهم الخاصة. غير أن المعلومات المتوافرة جرت مراجعتها كما هو الحال مع التداخلات الريادية التجريبية الواعدة.

وبينما يعترف الفصل الخامس بأن لكلا الوالدين حقوقاً ومسؤوليات بالنسبة لأطفالهما، إلا أنه يتناول حقيقة مفادها أن النساء بحاجة إلى دعم خاص أثناء الحمل وأثناء السنوات الأولى من حياة أطفالهن. ويوفّر الاستثمار في تغذية المرأة وصحتها وتعليمها أفضل الأجواء الممكنة لنمو أطفالهن دون التأثير السلبي على حق المرأة نفسها في التنمية. كما يناقش الفصل الحقوق الإنسانية للمرأة كفرد، والانتهاكات المتنامية لهذه الحقوق.

ويقوم الفصل السادس بتجميع التحليلات وتقديم الاستنتاجات والتوصيات. وهناك جدل قائم مفاده ان انخراط المجتمع الدولي بشكل خاص في مصير العراق منذ عام ١٩٩٠، وذلك من خلال فرض العقوبات والحرب والاحتلال، أو عن طريق توفير الإغاثة الإنسانية والدعم من أجل التنمية، فإنه - أي المجتمع الدولي - يتحمّل مسؤولية خاصة عن أطفال العراق في هذا الوقت من الأزمة. يكمن الأمل في مستقبل العراق في الاستثمار في أطفاله في الوقت الحاضر لذا لا ينبغي التخلي عن العراق وأطفاله.



الفصل الأول

السياق الوطني: أثر التغير في مظاهر الصراع على الأطفال

لم تكن النزاعات والقمع غريبة عن الدول الأخرى في المنطقة ، غير أن أياً من هذه الدول لم تشهد حكماً تسلطياً وحربيين وعقوبات وغزو واحتلال وصراع داخلي كالذي شهده العراق خلال ربع القرن الماضي. ومع أن الأثر على الأطفال جاء مختلفاً حسب اختلاف المراحل، إلا أن النتيجة النهائية جَسَّدت في المعاناة والحرمان وعكس مسار التنمية العراقي. والفرص الضائعة على أجيال وأجيال قادمة، هذا بالإضافة إلى أن النهاية لهذا الوضع لا تلوح في الأفق حتى الآن.

١٩٧٩ إلى ٢٠٠٣: الدكتاتورية والحروب

حقق العراق أثناء عقد السبعينات من القرن الماضي تقدماً كبيراً في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية وذلك بفضل الثروة النفطية وقدرته شعبه على الإبداع. غير أن العراقيين الذين ولدوا في عام ١٩٧٩ كبروا في ظل الحكم التسلطوي للرئيس الراحل صدام حسين، وكان عليهم أن يعيشوا في عواقب قراره بغزو إيران في عام ١٩٨٠. فقد تم سَوْقُ الآلاف من الشباب. وكثير منهم كانوا دون سن الرشد، إلى الانخراط في الجيش. قتلوا أو بقوا على قيد الحياة يعانون من إعاقات. ونشر التقديرات إلى أن ٣٧٥,٠٠٠ جندي عراقي و٥٠٠,٠٠٠ جندي إيراني قتلوا أثناء المعارك بالإضافة إلى القصف المدفعي والجوي العشوائي لما أُطلق عليه اسم "حرب المدن".

وفي عام ١٩٩٠ الحق قرار صدام حسين بغزو الكويت قَدْرٌ كبيرٌ من الدمار والحسائر في الأرواح في العراق. وخلال حرب ١٩٩١، التي قادتها الولايات المتحدة وقوات التحالف، التي جاءت من حوالي ٣٠ دولة لإخراج العراق من الكويت، قُتل أو جرح أعدادٌ لا حصر لها من الشباب العراقيين. كما قام النظام العراقي الحاكم بقمع وحشي للانتفاضات التي حصلت في الجنوب وفي المنطقة الكردية في أعقاب تلك الحرب.

وفرضت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عقوبات صارمةً على العراق بعد أن غزا الكويت عام ١٩٩٠. ولم تُرفع العقوبات على إثر انتهاء حرب ١٩٩١، وبقيت نافذة المفعول حتى عام ٢٠٠٣. وكان لها أثر كبير على بقاء جيل كامل ومثوه ومناهة^٢. وأمكن جتّب المجاعة الشاملة جزئياً بسبب إنشاء النظام الحاكم لنظام توزيع الحصص الغذائية بواسطة البطاقة التموينية الذي غطى جميع أنحاء البلاد، لكن لم يكن باستطاعة هذا النظام تلبية الاحتياجات الغذائية الكاملة وغيرها للأسر والأطفال.

وقد تم تخفيف وطأة العقوبات إلى حد ما بعد إدخال برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فإن إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحيّة الأوليّة والمدارس وغير ذلك من الخدمات الأساسية الأخرى الضرورية لبقاء الأطفال ومئاتهم كانت - طيلة فترة فرض العقوبات - دون المستوى المطلوب بكثير. ولم يكن هناك استثمار ذو شأن في المرافق الجديدة ولم تتوافر أية فرصة تقريباً لمواكبة ما يستجد من معارف. وأصبح في مقدور أي زائر لسوق الكتب المستعملة في بغداد في عام ٢٠٠٠ أن يجد أن الكتب والمجلات التي كانت متوفرة في تلك السوق كانت قد نُشِرت قبل عام ١٩٩٠. ونشأت فجوة واسعة في المهارات والقدرات بين الأجيال الجديدة من العراقيين من ناحية، وبين أولئك الذين تلقوا تعليمهم في العراق وخارجه حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، من ناحية أخرى، والذين كانوا يتقاعدون أو يموتون أو يُقتلون أو يفرّون من العراق.

٢٠٠٣-٢٠٠٦: آمال مبكرة وتنامي الفوضى

في مارس/آذار عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بغزو العراق وإسقاط النظام الحاكم. وفي بادئ الأمر لقيت بعض التطورات السياسية التي تلت الغزو ترحيباً بوصفها تُوَقَّر سبيلاً للخروج من العنف ومن عقدين من تدهور منجزات التنمية. وصوّت نحو ثمانية مليون عراقي في الانتخابات وصولاً إلى حكومة انتقالية، وذلك في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٥. بالرغم من أن قسماً كبيراً من الطائفة السنيّة قاطع الانتخابات.

وفي ربيع ذلك العام، اختار البرلمان رئيساً جديداً للجمهورية، وجرى تعيين رئيس وزراء جديد. وأشرفت الحكومة على وضع مسودة لدستور جديد، الأمر الذي حظي بموافقة غالبية الناخبين في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٥. وجرت انتخابات برلمانيّة في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٥ لأول حكومة منتخبة بصورة دستورية، وحلّت محل الحكومة الانتقالية وقوّضت لفترة حكم مدتها أربع سنوات. وعلى العكس من الانتخابات السابقة التي جرت في يناير/كانون الثاني، حثّ علماء الدين السنّة مؤيديهم على التصويت، واصفين ذلك بأنه أفضل السبل لوضع نهاية للاحتلال.

”إننا نعيش على حافة بركان. هناك العديد من الأسر المختلطة ومن الممكن أن ينفجر كل شيء“.

ومع هذا، فإن الدستور الجديد والانتخابات والحكومة لم تضع نهاية للعنف. وفي الواقع، فإن الوضع الأمنيّ ازداد سوءاً بدرجة لا يُستهان بها خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وذلك بسبب التمرد التنامي والهجمات المضادة له من

قبل القوات المتعددة الجنسيات. وأخذت أصوات أولئك الذين كانوا قد حذروا من تأسيس الطائفيّة حظى بقدر أكبر من الإصغاء لها. فعلى سبيل المثال، قالت مجموعة الأزمات الدولية في بدايات العام ٢٠٠٦: إن ”الدستور أصبح يشكّل معاً كلاً من الوصفة والمخطط أو البرنامج الذي يهدف إلى تفكيكه، بدلاً من أن يشكّل الغراء الذي يشد ترابط أوصال البلد معاً.“ وناشدت مجموعة الأزمات الدولية جميع الجهات المعنية اتّخاذ التدابير من أجل إعادة الشعور والإحساس بالهوية الوطنية ومعالجة الأولويات العراقية القصوى وهي توفير: السلامة الشخصية، وفرص العمل، وإمكانيّة الوصول الموثوق بها إلى المرافق الأساسية، مثل الكهرباء والوقود“.

وفي إقليم كردستان الذي كان قد بدأ يدير شؤونه الخاصة بنفسه بعد عام ١٩٩١، كان الوضع هادئاً نسبياً أثناء هذه الفترة. وفي الحقيقة فإن الحكومة الإقليمية تمكنت من التغلّب على الانقسامات وتوحيد جهازها السياسي وبُنيتها الوزارية. كما كانت أجزاء من الوسط والجنوب أيضاً هادئة وقادرة على السير قدماً في نائها.

غير أنه بينما كانت تلك الأجزاء من العراق هادئة نسبياً، عاش السكان المدنيون ويعيشون في خوف من الصدمات التي تندلع في أي مكان من أرجاء البلاد؛ لأن مناطق قليلة جداً احتفظت بهويتها الدينية والعرقية. وعلى حدّ قول أحد المقيمين في مدينة جنوبية كبرى: ”إننا نعيش على حافة بركان. هناك العديد من الأسر المختلطة، ومن الممكن أن ينفجر كل شيء“.

وقد أدى الهجوم الذي وقع على المقر الرئيسي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، والهجمات المتواصلة على المنظمات غير الحكومية والمقاولين أو المتعهدين الأجانب، إلى حمل العديد من المنظمات الدولية على نقل برامجها إلى عمّان. أما تلك التي لا تزال في بغداد، فتعمل وتعيش في ذلك الجزء المسيّج، إذا جاز التعبير، المسّمي بالمنطقة الخضراء. إنها لا تتنقل متجوّلة في داخل العراق حتى حول منطقة بغداد الكبرى. ومع حلول عام ٢٠٠٥، غدا العراق معزولاً عن بقية العالم بسبب الانهيار الأمني الشديد.

٢٠٠٦ فصاعداً: الموت والنزوح وتصاعد الأزمات الإنسانية

استمرّ التمرد وما يتبعه من هجمات مضادة من قبل القوات المتعددة الجنسيات في التزايد أثناء عام ٢٠٠٦. ونقل تفجير مسجد الإمام العسكري في سامراء في فبراير/شباط ٢٠٠٦ العنف إلى مستوى جديد وأكثر خطورة من السابق بكثير. مؤدياً بذلك إلى هجمات قائمة على أساس طائفي، وإلى تطهير عرقي ونزوح على نطاق ضخم في جميع أنحاء العراق. أما المناطق التي شهدت أشدّ حالات النزاع وطأة، فهي محافظات الأنبار وبغداد وديالى وصلاح الدين. وأدى الوضع الأمني إلى عزل المجتمعات عن بعضها البعض، وعمّق انعدام الثقة والخوف القائمين على أسس عرقية وطائفية. وأدت عمليات الاختطاف والاعتقالات والسيارات المفخخة والتفجيرات والصدامات الطائفية والجريمة إلى الفوضى والانفلات الأمني. وجعل أجزاء متعددة من البلد تغوص في مستنقع أزمة إنسانية. ومن الجدير بالملاحظة أن العراق واحد من البلدان القليلة - والصّومال بلد آخر - التي تقع فيها أشدّ حالات العنف كثافة داخل عاصمة البلد ذاتها. مما أدى إلى عزل المحافظات الأخرى وزيادة صعوبة توحيد البلد وتنفيذ السياسات الوطنية.

وتراوحت تقديرات أعداد العراقيين الذين قُتلوا بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، بين ٥٠,٠٠٠ (حسب موقع إحصاء الموتى في العراق الإلكتروني و ١٥٠,٠٠٠ (حسب إعلان وزير الصحة العراقي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦) وبين ٦٠٠,٠٠٠ (حسب دراسة جامعة جونز هوبكنز/الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦ المنشورة في مجلة "ذا لانست The Lancet"). أما الأمم المتحدة فقد قدرّت عدد أولئك الذين قتلوا من المدنيين

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ذكر أفراد من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة من العراقيين أن ١٣٪ منهم فقدوا آباءهم مقارنةً بحوالي ٨٪ من الفئة العمرية نفسها في الأردن.

في أحداث العنف أثناء عام ٢٠٠٦ بما مجموعه ٣٤,٤٥٢ شخصاً، وعدد الجرحى بحوالي ٣٦,٦٨٥ شخصاً. ومع أنه قد يكون من الصعب إثبات دقة البيانات على المستوى الكلي، إلا أن البيانات على المستوى الجزئي تُفصح عن الكثير. وذكرت وكالة الأسوشيتدبرس نقلاً عن المسؤول عن مشرحة الطب العدلي في بغداد قوله: إنه في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٦، كان يتسلم كل يوم ٦٠ جثة لأشخاص قضاوا في أعمال العنف وذلك في المرفق الذي يعمل هو فيه فقط - ولا تشمل هذه الأرقام الضحايا الذين كانت تؤخذ جثثهم إلى ثلاجات الموتى في المستشفيات الأخرى أو الضحايا الذين يدفنهم ذوهم مباشرة بعد نقلهم من أماكن الهجمات.

لقد حَمَل الرجال الذين هم في سنّ القتال العباء الأكبر في النزاع الذي امتد على طول ربع قرن من الزمان. وكشفت المسوحات التي أجريت بعد الغزو عام ٢٠٠٣ النقب عن حدوث تراجع منذ ١٩٨٨ في معدل متوسط العمر المتوقع بين الذكور عند الولادة، والذي قُدّر بين (٦٢,٥) سنة و (٦٥) سنة، بينما بقي معدل العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث ثابتاً نسبياً عند حوالي ٧١ إلى ٧٢ سنة. وبينما أظهرت البيانات أن نَمَط اليَتْم الناجم عن فقدان الأم كان هو نفسه في العراق والأردن، فقد ذكر أفراد من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة من العراقيين أن ١٣٪ منهم فقدوا آباءهم مقارنةً بحوالي ٨٪ من الفئة العمرية نفسها في الأردن.^١

٥ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ نوفمبر/تشرين الثاني - ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، ٦ الأرقام في هذه الفقرة مستقاة من تقرير المانحين الموحد لليونسيف، ٢٠٠٥، صفحة ٥٥.

وما زال الرجال يمثلون الأكثرية العظمى من الذين يُقتلون بسبب الانهيار الأمني الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣. وهكذا، فإن عدد الأيتام والأرامل الذين تركوا ليتدبروا أمورهم بأنفسهم أخذ في التزايد السريع. ويتحدث الفصلان الرابع والخامس من هذا التقرير بإسهاب عن أثر ذلك على الأيتام والأرامل. أضف إلى ذلك أنه، مع حلول عام ٢٠٠٤، قُدِّر عدد العراقيين الذين يعانون من أمراض مزمنة نتيجة النزاع بأكثر من ٢٢٠,٠٠٠ شخصاً جُزء القصف بالقنابل والقذائف والطائرات والسجن وغير ذلك من الأسباب ذات الصلة بالحرب. ما أدى إلى المزيد من الضغط على قدرة الأسر على التعامل مع الأوضاع.^٧

كانت هناك انتهاكات متزايدة للحقوق الإنسانية للمرأة مثل: جرائم الشرف، والعنف الأسري، وانعدام إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وعدم التمكن من الحصول على عمل، والقيود المفروضة على حرية التنقل.

وكان وضع المرأة مثار قلق متزايد بعد عام ٢٠٠٣. مع تزايد التقارير عن جرائم الشرف والعنف المنزلي وانتهاك الحقوق في التعليم والصحة والعمل وحرية التنقل. وفي الشمال، سجّلت وزارة حقوق الإنسان ٢٣٩ امرأة قتل إنهن قمن بحرق أنفسهن أثناء الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٦. ويقال إن الإبلاغ لا يتم عن جميع الحالات التي يُعتقد أنها تنطوي على العنف المنزلي خوفاً من وصمة العار، وكذلك من أجل حماية أفراد الأسرة. وفي محافظة النجف، تُركت أكثر من ١٤٠ جثة للإناث دون أن يُطالب بها أحد في مركز التعرف على الجثث وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٦.

وكان العديد من المستهدفين في الهجمات، في جميع أنحاء البلاد، من أصحاب المهن، كالأطباء والمعلمين والعاملين في المجالات الإنسانية، الذين هرب الآلاف منهم إلى خارج البلاد. كان أحد الأكاديميين البارزين الذي احتفظ بقائمة أسماء الذين اغتيلوا من أساتذة الجامعات العراقية والأكاديميين - وقد زاد عددهم عن ٣٠٠ بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، قد اغتيل هو الآخر. إن فقدان هذا العدد الكبير من المهنيين، بسبب الموت أو الإصابة بجراح أو الهجرة لا يترك للأجيال الجديدة فرصة كبيرة في البقاء والنماء.

لقد انتشرت الحالات الطارئة الإنسانية في جميع أنحاء العراق عندما انتقلت أعداد كبيرة من الناس من مكان إلى آخر بحثاً عن السلامة والأمن (انظر الجدول رقم ١). وزاد التحول في العنف في فبراير/شباط عام ٢٠٠٦، الذي أضاف الطائفة إلى الحالات الطارئة، زيادة كبيرة في استضعاف الأطفال والأسر وتعرضهم للمخاطر. وقُدِّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص النازحين داخل العراق بحوالي (١,٩) مليون نسمة، مع نزوح ٢,٠٠٠ (٧) منهم بين فبراير/شباط ٢٠٠٦ وفبراير/شباط ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، هناك حوالي مليوني لاجئ عراقي في الدول المجاورة، ولا سيما في سوريا والأردن.

مع حلول عام ٢٠٠٧، كان واحد من كل ثمانية عراقيين نازحاً.

ووصف المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذا الأمر بأنه "أكبر حركة تنقل سكانية في الشرق الأوسط منذ تهجير اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم على إثر إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨. فهناك حوالي واحد من كل

ثمانية عراقيين نازحاً^٨ وبناء على الاتجاهات الحالية التي تفيد أن ١٦٦,٠٠٠ شخص يتم تهجيرهم كل شهر، تشير التقديرات إلى أن عدد النازحين داخل العراق يمكن أن يصل إلى (٢,٩) مليون بل وحتى إلى (٣,٥) مليون شخص مع نهاية عام ٢٠٠٧.

وهناك أيضاً مجتمعات من اللاجئين داخل العراق تأثرت بدرجة خطيرة. فمن أكثر الأشخاص استضعافاً وتعرضاً للمخاطر اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بحوالي ٣٠,٠٠٠ لاجئ، والذين يعيش الكثير منهم في العراق منذ قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨. وهم مستهدفون بصورة خاصة بالاغتيال والنزوح وقد تقطعت السبل لبعض الأسر الفلسطينية لشهور عديدة في الصحراء على الحدود مع الأردن وسوريا عندما فرّوا من الاستهداف والمضايقات. وقد قُتل خمسة منهم يوم ١٩ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٦، وتمّ إخراج الآلاف قسراً من ديارهم.^٩

٧ مسح الظروف المعيشية العراقي. المجلد الثاني، صفحة ٨٤.

٨ النداء الإخفاقي للرد على الوضع في العراق. الصادر عن المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

٩ يقبض المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مصادر إعلامية فلسطينية حدوث ٦٥٥ هجوماً وقتل ١٦٥ فلسطينياً مع أواخر العام ٢٠٠٦.

أما الحكومة، التي أنشأت وزارة الهجرة والمهجرين، فقد سعت جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي والوكالات الوطنية، للإستجابة لإحتياجات النازحين داخل العراق وخارجه. واشتملت المساعدات الطارئة على المواد الغذائية وغير الغذائية، وخدمات المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم وحماية الأطفال. غير أن الوضع أخذ يرهق إرهاقاً شديداً قدرة الوزارة المذكورة ووكالات الإغاثة التي تشخّص الإحتياجات الكبيرة لكنها تُعاني من قدرتها الآخذة في التقلص المستمر على التجاوب. ولا تستطيع الحكومة إيصال الخدمات الأساسية لأفراد شعبها في شتّى مناطق العراق، لكنها قادرة في الوقت الحاضر على تقديم ذلك على الأقل في أسوأ المناطق تائراً.

وهناك مناطق عديدة لا يمكن للهيئات أو الوكالات الإنسانية الوطنية والدولية أن تصل إليها، ويعود ذلك، في بعض منه، إلى المعارك المُتعددة والموانع التي حُول دون الوصول إلى مناطق النزاع. كما أن الهجمات المتزايدة على عمال الإغاثة الإنسانية المحليين، حتى تمّ استنساؤهم مؤخراً، تجعل تقديم الإغاثة أمراً أصعب بكثير (انظر الإطار رقم ١). ويذكر إن الميليشيات تقدم بعض جهود الإغاثة الإنسانية من خلال المساجد

وفي المجتمعات المحلية، ولكن لا تتوفر معلومات مؤكدة عن مدى فاعلية هذه الجهود. وعلى حد تعبير أحد الخبراء، فإن "مجال العمل الإنساني كاد يتوقف مع تصاعد العنف الذي وضع السكان في خطر مزدوج. لقد تصاعدت الإحتياجات الإنسانية وفي الوقت نفسه توقفت المساعدات من غالبية المصادر"^{١٠}

وجاء في نداء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ أن المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى تعاني نقصاً في الموارد اللازمة لمعالجة مشكلات "الأعداد المتزايدة من النازحين العراقيين والذين يزداد بأسهم وحاجتهم إلى المساعدة في داخل بلدهم وخارجه على حد سواء". ولم تقتصر الإحتياجات الملحة على المساعدات المادية فقط. إذ كانت هناك حاجة ماسة إلى حماية اللاجئين في الدول المجاورة وتسجيلهم. وفي داخل العراق كانت هناك حاجة عاجلة مُلحّة للتوثيق. فمن دون حماية وتسجيل وتوثيق لا يستطيع النازحون العراقيون في داخل البلد، على سبيل المثال، الحصول على الحصص الغذائية التي توزع بواسطة البطاقة التموينية، كما أن اللاجئين لا يستطيعون ضمان التشغيل القانوني لهم. ويتمثل جزء رئيس من المشكلة التي تواجه اللاجئين العراقيين في أنّ الدول المضيفة والمجتمع الدولي لم يُصنّفا النزوح على أنه أزمة لاجئين تتطلب المساعدة الدولية والدعم الوطني وإمكانية الحصول على الخدمات.

أما التأثير على الأطفال فهو تأثيرٌ شديدٌ. ففي سوريا، كشف تقرير الأمم المتحدة عن أن حوالي ٣٠٪ من الأطفال اللاجئين العراقيين لا يذهبون إلى المدرسة، وفي الحالات التي كانوا يذهبون فيها إلى المدرسة، كانت المدارس شبه خالية من الكتب أو المرافق.^{١١} وكان الأطفال يضطرون إلى العثور على عمل: الفتيات الصغيرات يعملن خادماً في المنازل والفتيان الصغار يعملون في السوق. وذكرت التقارير مراراً وتكراراً أن النساء والفتيات يُرغمُن على ممارسة الدعارة من أجل البقاء على قيد الحياة. وتقدر الأسر التي تعيلها النساء بأكثر من ١٠٪ من الأسر.

"قبل اندلاع الحرب ببضعة أشهر، كان جزء من تدريبنا يقضي بأن نعيش كما لو كنا نازحين داخل العراق. وقد شعرنا بالإحساس نفسه - الإحساس بفقد كل شيء. إنها حياة لا يستطيع أحد تخيلها: أن يعيش في خيمة ليس فيها أي شيء. فأني مساعدة نقدمها لهم لا تساوي شيئاً. وحينما يتذمر النازحون، فإنني أطلب من الموظفين أن يتجاهلوا الشكوى لأنني أعرف مدى هول الوضع الذي يعيشونه.

مدير إحدى الوكالات الإنسانية العراقية

١٠ مذكرة داخلية للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

١١ تقييم وضع اللاجئين العراقيين في سوريا، بالتعاون مع اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي، مارس/آذار ٢٠٠٦.

إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى تعاني نقصاً في الموارد اللازمة للإستجابة لمشكلة الأعداد المتزايدة من العراقيين النازحين والذين يتصاعد بأسهم ويحتاجون إلى المساعدة في داخل بلدهم وخارجه.^{١١}

النداء التكميلي الصادر عن المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

إتسمت موجات النزوح الداخلي التي حدثت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ أثناء القتال بأنها شبه مؤقتة، غير ان طبيعة التهجير بعد شهر فبراير/شباط عام ٢٠٠٦ دلت على أنها شبه دائمية. وحتى مع العبء الثقيل الذي تسببت به الأعداد الإضافية للأسر والأطفال في إرهاب البنية التحتية والموارد الهزيلة أصلاً للمجتمعات المضيفة، فقد كان هؤلاء المهجرون في أمس الحاجة إلى الخدمات الأساسية كالمأوى والصحة والتعليم والخدمات الأخرى. وعلى حد قول أحد الخبراء: "في حالة بقاء الجماعات النازحة لفترات أطول، فإن الإجهاد على البنية التحتية والخدمات في المجتمعات المحلية المتأثرة أصبح حاداً. فعلى سبيل المثال، قد تصبح

المدارس التي تخدم النازحين الجدد غير قادرة على القيام بوظائفها. ناهيك عن تزايد التوتّرات داخل المجتمعات المضيفة بسبب زيادات ارتفاع الأسعار المحلية والمنافسة من أجل الحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية وفرص العمل. ومن أجل التعامل مع هذا الواقع الجديد لا بد وأن تكون الإستجابة للأوضاع الطارئة استراتيجياً ومستدامةً، وليست تداخلات طارئة قصيرة ذات طابع مؤقت محدود كتلك التي كانت تدعو إليها الحاجة في الماضي.^{١١}

وتقوم المنظمات الوطنية والأمم المتحدة باستمرار بمراجعة استراتيجياتها للإغاثة الإنسانية من أجل الإستجابة للأزمة المتفاقمة. ففي عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، قامت منظمات مثل اليونيسف بتخزين مسبق لإمداداتها في مستودعات تقع في نقاط مهمة داخل العراق كي يتم توزيعها بسرعة على الأسر التي النازحة بسبب النزاع، مثل: تجهيزات الطوارئ اللازمة للمياه والصرف الصحي، مثل حاويات المياه وأفراس تعقيم المياه إضافة إلى الصابون والفضول الصحية. كما استُخدمت سيارات صهاريج المياه ووحدات المعالجة المتنقلة لتوفير مياه الشرب المأمونة. كما تم توفير تجهيزات النظافة الشخصية، إضافة إلى توفير الملابس الشتوية والأحذية والبطانيات.

بيد أن القيود هائلةً والمجال المتاح للتنسيق بين الوكالات الخارجية ونظائرها الوطنية محدود جداً فإن هناك حاجة ماسة لتعزيز قدرة الحكومة على التجاوب مع الحالات الطارئة والإستجابة لها. وكما قال أحد كبار الموظفين: "إننا غير مدربين على المراجعة المرنة والسريعة للخطط". وهناك أيضاً حاجة إلى القدرة على المراقبة أو الرصد المستمرين للأوضاع بهدف التكيف مع الاحتياجات المتغيرة والتخطيط للحالات الطارئة. بل إن الأهم من ذلك كله هو أن أية إمدادات وموارد تمكنت الوكالات الإنسانية من وضعها في مكانها المناسب تنضاعل أمام حجم الحالات الطارئة الهائل. وسيترتب على المجتمع الدولي أن يقوم بدعم السلطات الوطنية وجعل الموارد متاحة إذ لا ينبغي ترك أطفال العراق يواجهون مصيرهم المجهول.

الجدول رقم ١ النازحون العراقيون حسب المحافظات

المحافظة	ما قبل ٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠٠٥	ما قبل ٢٠٠٦	المهجرّون الجدد (ما بعد سامراء)	النازحون حديثاً (العمليات العسكرية)	المجموع ٢٠٠٦	مجموع الأسر النازحة	مجموع الأفراد النازحين (اعتباراً من آذار ٢٠٠٧)	النازحون حديثاً (اعتباراً من حزيران ٢٠٠٧)	مجموع الأفراد النازحين (اعتباراً من حزيران ٢٠٠٧)
دهوك	٢٢	٢٢.٤٥٢	٢٢٢.٤٧٤	***٦.٧٥١		٦.٧٥١	٢٩.٢٢٥	١٧٥.٣٥٠	٩.٣٧١	٥٦.٢٢٦
إربيل	٧٦	٣٢.٧٣٧	٣٢.٨١٣٢	٣.٢٣٢٢		٢.٣٢٢	٣٥.١٣٥	٢١٠.٨١٠	٥.٦٠٢	٣٣.٦١٢
السليمانية	٣٥	٥٠.٤٣٠	٥٠.٤٦٥٢	٣.٤٩٣٩	٥٢	٤.٩٩١	٥٥.٤٥٦	٣٣٢.٧٣٦	١٠.٣٩٥	٦٢.٣٧٠
مجموع إقليم الشمال	١٣٣	١٠٥.٦١٩	١٠٥.٧٥٢	١٤.٠١٢	٥٢	١٤.٠٦٤	١١٩.٨١٦	٧١٨.٨٩٦	٢٥.٣٦٨	١٥٢.٢٠٨
نينوى	١.٩٤٧	٤.٦٢٥	٦.٥٧٢	٦.١٠٥		٦.١٠٥	١٢.٦٧٧	٧٦.٠٦٢	١٤.٩٢٥	٨٩.٥٥٠
كركوك	١٨٤	١.٠٦٨	١.٢٥٢	١.٠٧٢		١.٠٧٢	٢.٣٢٤	١٣.٩٤٤	٣.٤٣٥	٢٠.٦١٠
الأنبار	٦١٢	١.٥٩٣	٢.٢٠٥	٧.١٢١	٣.٦٧٩	١٠.٨٠٠	١٣.٠٠٥	٧٨.٠٣٠	٧.٦٥٠	٤٥.٩٠٠
بغداد	٢.٢٨١	١.٥٨٦	٣.٨٦٧	٢.٠٠٠		٢.٠٠٠	٢٣.٨٦٧	١٤٣.٢٠٢	٣٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠
ديالى	٢.٣٩٢	٣.٤٥٣	٥.٨٤٥	٧.٥٣٠		٧.٥٣٠	١٣.٣٧٥	٨٠.٢٥٠	١١.٥٤٠	٦٩.٢٤٠
صلاح الدين	٣٦٠	٣.٠٠٦	٣.٣٦٦	٧.٥٠٠		٧.٥٠٠	١٠.٨٦٦	٦٥.١٩٦	١١.٤٣٤	٦٨.٦٠٤
مجموع إقليم الوسط	٧.٧٧٦	١٥.٣٣١	٢٣.١٠٧	٤٩.٣٢٨	٣.٦٧٩	٥٣.٠٠٧	٧٦.١١٤	٤٥٦.٦٨٤	٧٨.٩٨٤	٤٧٣.٩٠٤
بابل	٦٥٤	٨٢١	١.٤٧٥	٨.٤٠٠		٨.٤٠٠	٩.٨٧٥	٥٩.٢٥٠	١١.١٥٠	٦٦.٩٠٠
البصرة	١٥.٤٩٤	٢٨٤	١٥.٧٧٨	٤.٣٠٠		٤.٣٠٠	٢٠.٠٧٨	١٢٠.٤٦٨	٤.٥٠٠	٢٧.٠٠٠
الديوانية	٢٢٢	٩٣٢	١.١٥٤	٢.٨٠٠		٢.٨٠٠	٣.٩٥٤	٢٣.٧٢٤	٣.٩٧٢	٢٣.٨٣٢
كربلاء	١٧.٤٩٠	١.٣٢٨	١٨.٨١٨	٨.٤٥٢		٨.٤٥٢	٢٧.٢٧٠	١٦٣.٦٢٠	٩.٦٣١	٥٧.٧٨٦
ميسان	١٨.٤٦٥	٤٠٦	١٨.٨٧١	٤.٨٢٠		٤.٨٢٠	٢٣.٦٩١	١٤٢.١٤٦	٦.٥٨٣	٣٩.٤٩٨
المتنّى	٤٢٤	٤٣٧	٨٦١	١.٧١٢		١.٧١٢	٢.٥٧٣	١٥.٤٣٨	٢.٣٥٠	١٤.١٠٠
النجف	٣.٨٣٣	١٦٠	٣.٩٩٣	٧.١٠٠		٧.١٠٠	١١.٠٩٣	٦٦.٥٥٨	٨.٩٩٥	٥٣.٩٧٠
ذي قار	٦٥٧	٣.٥٦٩	٤.٢٢٦	٥.٣١٨		٥.٣١٨	٩.٥٤٤	٥٧.٢٦٤	٦.١١٧	٣٦.٧٠٢
واسط	٧٠	١.٢٣٢	١.٣٠٢	٨.٦٩٨		٨.٦٩٨	١٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	١٠.٩٩٥	٦٥.٩٧٠
مجموع إقليم الجنوب	٥٧.٣٠٩	٩.١٦٩	٦٦.٤٧٨	٥١.٦٠٠	٠	٥١.٦٠٠	١١٨.٠٧٨	٧٠٨.٤٦٨	٦٤.٢٩٣	٣٨٥.٧٥٨
المجموع العام للأسر	١٧٠.٧٠٤	٢٤.٦٣٣	١٩٥.٣٣٧	١١٤.٩٤٠	٣.٧٣١	٣١٤.٠٠٨	١١٨.٦٧١	١.٨٨٤.٠٤٨	١٦٨.٦٤٥	١.٠١١.٨٧٠
المجموع العام للأفراد	١.٠٢٤.٢٢٤	١.٤٧.٧٩٨	١.١٧٢.٠٢٢	٦٨٩.٦٤٠	٢٢.٣٨٦	٧١٢.٠٢٦	٢٢.٣٨٦	١.١٨٩.٦٨٤	٢٢.٣٨٦	١.٠١١.٨٧٠

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مارس/آذار ٢٠٠٧

الإطار رقم ١ مهمة بالغة الخطورة لتقديم الإغاثة الإنسانية

في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، قام مسلّحون باختطاف ٣٥ شخصاً من مكتب منظمة إنسانية محلية في وسط بغداد. وتمّ إطلاق سراح البعض منهم فيما بعد. ويذكر أن البعض منهم قد تلقى إنذاراً بترك العمل في المنظمة وقيل إن بعضهم فرّ من العراق. ولدى هذه المنظمة حوالي ١,٠٠٠ ألف من العاملين وما يقرب من ٥,٠٠٠ متطوع يعملون في شتّى أنحاء العراق. وسبق لهم أن تمكّنوا من الاستمرار في أداء عملياتهم بالرغم من المخاطر الهائلة، ويواصلون كفاحهم في القيام بعملهم هذا، وقد وصف أحد كبار المسؤولين الكيفية التي يتم بها ذلك في مقابلة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، حيث يقول:

بعد عام ١٩٩١ غيّرتنا تفويضنا للتعامل مع الكارثة الاجتماعية الاقتصادية، وافتتحنا مكاتب في جميع المحافظات. وظلّت هذه المكاتب جزءاً من المنظمة الوطنية حتى في مناطق الحكم الذاتي الكردية.

ولا يحقُّ لنا أن نسأل عن الدّين أو العرق أو الانتماء السياسي لأي شخص نقوم بمساعدته، وإذا ما وجّه أي شخص أو مكتب من مكاتبنا أسئلةً من هذا القبيل، فإنه يتم الاستغناء عن خدماته، أو يتم إقفال ذلك المكتب. بل يجب أن نكون هيئة وطنية واحدة تخدم شعباً واحداً ودولة واحدة.

ولا نستطيع نقل مكاتبنا إلى عمان أو نعمل في السّر كما تفعل منظمات أخرى لأن ذلك يجعل عملنا مستحيلاً. فلدينا ١٠٠ زائر في اليوم الواحد. لقد رفضنا الإحتماء بالأسوار العالية أو الأسبجة المكهربة؛ لأننا إذا فعلنا ذلك فإننا نبعث برسالة تفيد بأننا أعضاء في سلطة معرّضة للهجوم. ونحن لسنا كذلك، إن لدينا منظمة إنسانيةً، ونحن محايدون ونعمل مع الجميع. وحتى الآن تمكّننا من العمل على هذا الأساس. مع أننا قد نتعرّض للهجوم في أي وقت. لقد أوقفنا جميع النشاطات الإعلامية والخطابات والبيانات بسبب الوضع.

ولا بدّ من أن يكون الموظف أو المتطوّع في بغداد من نفس الانتماء العرقي ومن منطقة الجوار نفسها. وبهذا الأسلوب، فإننا نحصل على الحماية من قبل المجتمع المحلي. كما أن هذا المجتمع يقدم لنا نظام إنذار مبكّر عندما تكون هناك انفجارات أو نزاعات متفجرة. إضافة إلى ذلك، فإن العاملين والمتطوعين يتعرضون للمسائلة من قبل المجتمع المحلي فيما يتعلق بالمواد المعدّة للتوزيع. كما أنّ بإمكانهم القيام بتوزيع المواد بسرعة.

ومن خلال الأعضاء أو المتطوعين، فإننا نحصل أيضاً على معلومات حول حالات الإعاقة والأمراض والأيتام والأرامل. ونحاول أن نتجاوب مع ذلك. ولدينا، على سبيل المثال، برنامج لتوفير كراس متحرّكة للمقعدين نقدمها لمن هم بحاجة إليها. وقد قمنا حتى الآن بتوزيع ٣,٠٠٠ كرسي من هذا النوع. وقد راودني حلمٌ بجمع المعلومات عن جميع مناطق بغداد ومن بعدها عن العراق، غير أن ذلك أمر غير ممكن. ويتعيّن علينا الحصول على البيانات من بيت إلى بيت. ومن الصعب الحصول على هذه البيانات من المستشفيات. إنني لا ألوم أحداً على عدم تقديم أرقام، ففي اليوم التالي سوف تُقتل الأسرة.

وقبل الحرب بأشهر قليلة كان جزء من تدريبنا أن نقوم بتمرين تعبوي لحياة النازحين داخل العراق. لقد أحسسنا بنفس شعورهم - فقدان كل شيء. إنها حياة لا يستطيع أيّ كان أن يتصورها؛ العيش في خيمة دون أن يكون فيها شيء. إن أية مساعدة نقدّمها لهم لا تساوي شيئاً. وعندما يتذمر النازحون داخل العراق، أطلب إلى العاملين أن لا يتأثروا بالشكاوى لأنني أعرف مدى هول الموقف الذي يعيشونه.

إننا نركّز جهودنا على قضية النساء والأطفال وذلك لسبب مهمّ، فجميع الذين يُقتلون هم من الرجال تقريباً. إنهم في عداد الموتى؛ فالضحايا هي أسرهم. ولدينا آلاف عديدة من الأسر التي تتألف من الأرامل والأيتام. إننا نقدم المأوى وتجهيزات النظافة الشخصية الصحية. أما أملنا للعام ٢٠٠٧، فهو أن تكون لدينا مدارس ومراكز صحية متنقلة.

اقتصاد معرض للخطر:

يعتمد الاقتصاد العراقي بالدرجة الأولى على النفط. ومع أن صادرات النفط الخام تصل إلى حوالي (١,٨) مليون برميل يومياً، إلا أن العراق يواجه مشكلات خطيرة في الديون والفقر والبطالة بسبب تكاليف الحرب وبسبب التعويضات التي أجبر العراق على الالتزام بدفعها بعد قيامه بغزو الكويت. وقدّر صندوق النقد الدولي عبء ديون العراق الخارجية بحوالي ١٢١ مليار دولار. وعلى الرغم من إلغاء جزء من الدين الخارجي (إذ وافق نادي باريس في عام ٢٠٠٤ على شطب ٨٠٪ مما مجموعه ٤٢ مليار دولار يدين بها العراق لأعضاء النادي خلال فترة زمنية مدتها ثلاث سنوات). إلا أن خدمة الدين هي إحدى العوامل التي تؤخر مشروعات إعمار البنية التحتية وإعادة إنعاش الاقتصاد. وقدّرت اليونيسف في عام ٢٠٠٥ أن ما يقرب من نصف الاحتياجات القطاعية ظلت دون تمويل.^{١٣} وبعبارة أخرى، فإن ذلك كان يعني أن التمويل لم يكن متوافراً للتعامل مع الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيل المدارس ومراكز الرعاية الصحية الأولية وغير ذلك من الخدمات الأساسية التي تُشكّل العمود الفقري لبقاء الأطفال ونمائهم. لقد بدأت مخصّصات الميزانية للدوائر الحكومية في التحسّن. وفي بعض الحالات بلغت المخصصات عام ٢٠٠٧ ضعف ما كانت عليه عام ٢٠٠٦. ومع ذلك فإن مشكلة خدمة الديون بقيت أحد الأعباء.

لقد شهدت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي تدبّناً حاداً في فترات سياسية مختلفة. فقد كانت ٣,٦٠٠ دولار في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، ثم انخفضت إلى ٣٠٠ دولار بعد حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١. أما برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أنشئ لتخفيف حدة آثار العقوبات في عام ١٩٩٦، فساعد على زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الواحد إلى ٧٧٠ دولاراً، لكنه هبط مرة أخرى بعد حرب ٢٠٠٣ إلى ما بين ٤٨٠ دولاراً و ٦٣٠ دولاراً.^{١٤} ولما كان معدل التضخم الآن يقدر بحوالي ٧٠٪، فإن انخفاض الدخل، إذا ما قيس بالأسعار الحقيقية، يُعتبر انخفاضاً كبيراً.

بحلول عام ٢٠٠٦، قدّرت نسبة البطالة بحوالي ٦٠٪. وشكّل الشباب حوالي ٢٥٪ من العاطلين عن العمل. وتواجه النساء معدل بطالة أعلى مما يواجه الرجال.

وقد أظهرت البيانات المتوافرة في عام ٢٠٠٣ أن ما يقرب من ثلث السكان الناشطين اقتصادياً كانوا عاطلين عن العمل. مع تأثر المناطق الحضرية بدرجة أشد من تأثر المناطق الريفية.^{١٥} ويشكّل الشباب نسبة كبيرة من السكان

العاطلين عن العمل؛ فما يزيد عن ثلث هؤلاء هم من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة. وشكّلت نسبة البطالة بين النساء معدلاً أعلى بكثير مما هي عليه عند الرجال؛ إذ قدّرت معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة بنسبة ١٤,٢٪ فقط مقارنة بحوالي ٧٣,٧٪ بالنسبة للرجال. وفي عام ٢٠٠٥، كان ما يقرب من ربع رؤساء الأسر في العراق عاطلين عن العمل.^{١٦} ومع حلول عام ٢٠٠٦، قدّر بعض المسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية معدل البطالة في جميع أنحاء البلد بما يزيد على ٦٠٪.

ووفقاً للدراسات التي أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مؤخراً، فإنه مع حلول عام ٢٠٠٦، كان هناك (٥,٦) مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر، ويمثّل ذلك زيادة مقدارها ٣٥٪ عن عام ٢٠٠٣. ويذكر إن ٤٠٪ من هذا الرقم كانوا يعيشون في ظروف متدهورة يائسة.^{١٧}

١٣ تقرير المانحين الموحد، صفحة ١٣.

١٤ الأرقام مقتبسة من التقرير السنوي لليونيسف عن العراق لعام ٢٠٠٥، وثيقة داخلية.

١٥ مسح عام ٢٠٠٣ عن البطالة في العراق الذي أجرته الحكومة، واقتبس منه تقرير المانحين الموحد الصادر عن اليونيسف، صفحة ١٤.

١٦ تحليل الأمن الغذائي في العراق، ٢٠٠٦، صفحة ٤٢.

١٧ أحد كبار مسؤولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كما نُقل عنه في مذكرة داخلية للأمم المتحدة.

وبقي الوضع الاقتصادي في إقليم كردستان مستقرًا طيلة فترة كانت فيها بقية أنحاء العراق تعيش في حالة اضطراب شديد. وبعد عام ٢٠٠٣، طرأت زيادة على الرواتب الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تحسن في الأحوال المعيشية للسكان. ولكن بقي ما بين نصف وثلثي الأسر في الشمال يعتمد اعتماداً كلياً على الحخصص الغذائية التي توزع ضمن نظام البطاقة التموينية. وما زال الفقر يؤثر سلباً على حياة مئات الآلاف من الأشخاص^{١٨}. وفي الواقع، كما ستتم مناقشته في الفصل الثاني، فإن أعداداً متزايدة من العراقيين في الوقت الحاضر يعتمدون على نظام البطاقة التموينية من أجل البقاء، مع ما يرافق ذلك من تبعات سلبية على تغذية الأطفال.

الاستجابة لإحتياجات الدولة التنموية: اللامركزية، العهد الدولي للعراق

قبل تصاعد موجات العنف في عام ٢٠٠٦، حدثت تغييرات كادت تسهم في بناء مستقبل مختلف. بينما كان التركيز منصبا على المخاوف من التفكك والتشرد واحتمال اندلاع النزاع في المناطق المختلفة، تقلص الإهتمام بجهود الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ للشروع في تعزيز السلطات الممنوحة لسلطات الأقاليم في المحافظات كما نصَّ عليه في الدستور. وقد مُنحت المحافظات موازنات صغيرة تتحكم فيها بصورة مباشرة، وكانت هناك مباحثات بين المحافظات والسلطة المركزية بشأن تحديد الجهات والدوائر المسؤولة عن مختلف الخدمات. ولأول مرة منذ عقود، أخذ العراقيون في التعبير عن وجهات نظرهم حول أولوياتهم وحول رؤاهم للتنمية في مختلف المدن والمحافظات، وحول مواجهة التحديات التي يقوم بها المخططون المركزيون أو المنظمات الدولية نيابة عنهم. وفي الوقت ذاته، وبسبب الطابع الشديد المركزية للتنمية في الماضي، فإن المخططين المحليين ما زالوا يحترمون صنّاع القرار المركزيين في بغداد فيما يتعلق بالقضايا الفنية مثل قياس جودة الأدوية أو التجهيزات^{١٩}.

وقد برزت مشكلات عديدة رافقت عملية الانتقال إلى اللامركزية. لم تكن ذات صلة بالوضع الأمني، كالقضايا التالية على سبيل المثال:

- تعامل بعض المانحين بصورة مباشرة مع المحافظات مما أدى إلى ازدواجية في الجهود، وإلى إقامة أنظمة لم تكن متوافقة مع الأنظمة الوطنية.
- أدى ضعف قدرات التخطيط والتصميم إلى تعقيد وتعطيل عملية تنمية القدرات، وهي عملية بطيئة حتى في أحسن الظروف. وعلى حدّ قول مسؤول في وزارة التخطيط، "نحن نخطط وهم ينفذون. وفي الوقت الراهن، فإننا نعطي المحافظات المسؤولية في بعض الأشياء، على سبيل المثال، في إدخال البيانات والمعالجة. وعندما يتم تعزيز قدراتهم من خلال اللامركزية، وعندما يكون لدينا موظفون عاملون يشغلون درجات أعلى في الحكومة، فإنه سوف يكون بالإمكان تسليم تلك المسؤولية إليهم. وسوف نرى وجود فرق خلال أربع سنوات أو خمس".
- كانت بعض الأقسام من الحكومة المركزية قادرةً على القيام بوظائفها بصورة أفضل من الأقسام الأخرى. وقد أثير الإبدال والتعاقب السريعين للموظفين على المناصب في العديد من الوزارات سلباً - وهذا كثيراً ما كان يتم لأسباب سياسية - في الذائرة المؤسسية، وفي خلق ثغرات في القدرات وجعل التخطيط والتنسيق المستدامين. بما في ذلك مع المجتمع الدولي، أمراً بالغ الصعوبة. ومع ذلك فقد أدت بعض التغييرات في الموظفين إلى وضع أشخاص أكثر تأهيلاً في المراكز المتقدمة.

وفي عام ٢٠٠٦، أخذت الحكومة بزماد المبادرة للعمل نحو إبرام عهد دولي مع المجتمع الدولي العامل بشأن العراق. وهَدَف العهد إلى "إيجاد آلية تعزيز متبادلة للتوافق الوطني والدعم الدولي، فعلى الصعيد المحلي، تتمثل غاية العهد الدولي في بناء عهد وطني حول برنامج الحكومة السياسي والاقتصادي، وإعادة ثقة الشعب العراقي بالدولة وقدرتها على حمايتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. أما على الصعيد الدولي فإن العهد الدولي يؤسس لإطار من الالتزامات المتبادلة لدعم العراق

١٨ مسح أجرته منظمة إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة.

١٩ مقابلات مع العاملين في برامج التنمية في اليونيسف في مجالي التعليم والصحة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

إذا سمح الوضع الأمني وسار العهد الدولي للعراق قُدماً، فإنه يجب أن يؤكد على توفير الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها الأطفال من أجل البقاء والنماء، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان تراكمات الحرمان والفرص الضائعة.

وشد أزره على التعامل مع الإصلاحات والسياسات البالغة الأهمية. وقد ركّز العهد الدولي على إدارة الموارد العامة، والإدارة الرشيدة، والإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات القطاع الاجتماعي وقطاع الطاقة والقطاع الزراعي.

وأشار تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة

العراق لشهري سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٦، إلى إن العهد الدولي كان تطوّراً مهماً من حيث أنه شكّل اتفاقاً بين "الحكومة والمجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية استناداً إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان".

غير أنه من غير المحتمل إنجاز خطط التنمية أو حتى تلك الخطط التي تأخذ الحركة السياسية في الحسبان، دون مصالحة سياسية. وقد لاحظت مسودة تقرير للأمم المتحدة في نهاية السنة أنه لا بد من تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق توافق داخلي وذلك كمسألة ذات أولوية ملحة، "وإلا فإن عملية العهد الدولي سوف تتعرض لمخاطر إغراقها في مستنقع الحقائق الموجودة على الأرض". وأضافت مسودة تقرير الأمم المتحدة المذكور قائلة: "إن الحل الوحيد الواقعي والمسؤول والقابل للتطبيق العملي هو تحقيق تسوية سياسية تتفق جميع الأطراف فيها على مناقشة خلافاتها". وفي حال سمح الوضع الأمني وسار العهد الدولي للعراق قُدماً، فإنه يتحتّم أن يؤكد على الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها الأطفال من أجل البقاء والنماء، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان تراكمات الحرمان والفرص الضائعة.

وفي أواخر عام ٢٠٠٦، قام فريق الأمم المتحدة القطري لشؤون العراق بمراجعة أنشطته من أجل أن يتجاوب مع احتياجات العراق بصورة أفضل، واقترح خطة عمل للأولويات المشتركة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بهدف دعم الحكومة في تحقيق إدارة أفضل للشؤون الوطنية على كل من المستويات المركزية والأقليمية والمحلية، مع توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في الوقت ذاته لأكثر الجماعات السكانية تعرضاً للأذى. كما عبّر التقرير عن الأمل في تقوية قدرة الحكومة على الاستعداد والجاهزية لمواجهة الطوارئ والإستجابة لها. وحددت الخطة ٢٥ منطقة متضررة ومعرضة للخطر بشكل خاص، في شمال العراق ووسطه وجنوبه، اقترح التقرير التعامل مع قضاياها من خلال أسلوب مستند إلى المنطقة، من شأنه أن يشمل الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية والإدارة الرشيدة المحلية. وفي الوقت نفسه، سوف يستمر دعم الأنشطة الوقائية، مثل تحصين الأطفال ضد الأمراض، ودعم التعليم الأساسي، وبرامج الصحة الحيوانية من خلال التدخلات الوطنية.

ومع أن بعض المقاولين الأجانب على نطاق واسع كانوا مضطربين إلى الخروج من العراق بسبب التهديدات الأمنية، مَحْلَفِين وراءهم مشروعات غير مكتملة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، إلا أنّ بعض الوكالات الحكومية المشتركة وغير الحكومية قد تمكّنت من إدامة التدخلات بالتعاون الوثيق مع الكوادر العراقية وعن طريق تأمين ملكية المجتمع المحلي لتلك المشاريع. وقد روي عن مدير إحدى المنظمات غير الحكومية الغربية أنه قال مؤخراً: "لن يُهاجم الناس مشروعات يشعرون أنها ملك لهم".^{٢٠} وباستطاعة اليونيسف، التي لها مكتب في العراق منذ عام ١٩٨٣، تنفيذ برنامج سنوي قيمته ١٠٠ مليون دولار، وذلك بالعمل من خلال تعاون وثيق مع حوالي ١٢٥ من الملاحظين والفنيين والمهندسين العراقيين المؤهلين ومن ذوي الخبرة، وذلك في مجالات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وحماية الطفولة.^{٢١} ولاحظ البنك الدولي في تقريره الموجه إلى المانحين، في مايو/أيار عام ٢٠٠٦ ان: "بينما يستطيع المناخ الأمنيّ الشديد التقلّب تعطيل تنفيذ المشروع، فقد كان وما يزال لاعتماد البنك على التنفيذ على أيدي العراقيين، وعلى اختيار مواقع المشروع، تأثيرٌ مُخَفِّفٌ ومُلطِّفٌ للأوضاع.

٢٠ اقتبست في تقرير للأستوشيند برس، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٢١ ضمن إطار خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للعراق، يشتمل برنامج اليونيسف القطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ على تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، واستخدام الخدمات الأساسية للصحة والتغذية، وتحسين فرص الحصول على تعليم جيد النوعية، وحماية الأطفال، كما سَعَتْ اليونيسف أيضاً إلى دعم التخطيط الوطني في القطاعات الاجتماعية وجمع البيانات وتحليلها، ولا سيما المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣، الذي أجري عام ٢٠٠٦.

الإستجابة للحقوق الإنسانية للطفل في ظل الصراع

على الرغم من بعض التداخلات الإيجابية التي ورد وصفها في القسم السابق، فإنه لا بُدّ من التأكيد على أنّ الإستجابة الاجتماعية والتنموية للمجتمع الدولي، لا تتناسب مع حجم المشكلة. إذ تعتقد الوكالات الدولية للإغاثة الإنسانية والتنمية أن التصعيد في العنف منذ فبراير/شباط ٢٠١٦ قد تسبب بإرهاق واستنزاف نظم وشبكات الخدمات بدرجة أكثر مما ينبغي وهي توشك على الإنهيار. وتعتقد تلك الوكالات أيضاً أن هناك أدلة على تفاقم أزمة إنسانية في أجزاء متعددة من العراق. وهناك حاجة إلى العمل لتلبية الاحتياجات الإنسانية لكل من المؤلفين من النازحين داخل بلادهم واللاجئين وللسكان بصورة عامة.

يؤثر الصراع على الحقوق الإنسانية للأطفال بطرق عدة. كما أن أعداداً كبيرة جداً من الأطفال أصبحوا معرضين للضرر الكبير:

- يزداد عدد الأطفال الأيتام على نحو سريع إذ يعيش البعض منهم مع أحد والديه أو لا يعيش مع أي منهما.
- نزوح مئات الآلاف داخل العراق أو خارجه، مع تمتع محدود أو معدوم بالحق في المأوى أو الغذاء أو الرعاية الصحية أو التعليم.
- إجبار الكثيرين على العمل أو تعرضهم للاستغلال الجنسي.
- عيش مئات الآلاف في حالة من الفقر وفقدان للأمن وعدم التمتع بالحق في البقاء والنمو الجسدي أو في النماء والتطور.

- كما أن الفتيات والنساء مستضعفاتٌ ومعرضات للمخاطر الكبيرة أيضاً، ومن مظاهر هذا الوضع:
- ترك أعداد كبيرة متزايدة من الأرامل لتدبير أمورهن وأمور الأسرة بأنفسهن بما في ذلك رعاية المجرى.
- تؤدي المعتقدات ذات الاتجاه المحافظ إلى انتهاكات لحقوق النساء والفتيات في الحياة، والسلامة الجسدية، والتعليم والصحة وحرية الحركة.
- تُصعّب التقاليد الاجتماعية عملية عثور النساء على فرص عمل، بدرجة أكبر.

وإذا لم يتحسن الوضع الأُمّني في العراق، فإن خطط التنمية، مثل العهد الدولي للعراق، لن يتم تنفيذها. ولا تستطيع حكومة العراق التجاوب مع الاحتياجات التنموية أو الإنسانية. كما تقع هذه الحكومة تحت تأثير الأزمة، ناهيك عن أنّ بعض عناصر الحكومة تُشكل جزءاً من الأزمة. بالإضافة إلى أن نظام العراق السياسي الحالي هو نظام جديد يتحرك في محيط جديد ما زال مجهول المعالم، مثل اللامركزية، بينما هو مضطّرّ للتعامل مع ما يقرب من عقدين من التنمية المعطلة. كذلك فإن عبء الديون يستنزف الموارد التي يحتاجها العراق لكل من التنمية والإغاثة الإنسانية على حد سواء.

إننا نركز على قضية النساء والأطفال وذلك لسبب مهم. إذ إن جميع الذين يُقتلون تقريباً هم من الرجال. لقد ماتوا؛ والضحايا هم أسرهم، وتتكون آلاف الأسر من الأرامل والأيتام.

مدير إحدى الوكالات الإنسانية العراقية

إن منظمة الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الإنسانية الأخرى تبحث عن سبل لمواصلة توفير الخدمات الأساسية ودعم نظرائها من المنظمات الوطنية في التعامل مع السكان النازحين، إضافة إلى تلبية احتياجات السكان بصورة عامة. ومع تصاعد الظروف الطارئة، فقد سعت الوكالات إلى التعرّف على استراتيجيات أخرى مثل:

- اعتماد أسلوب مجتمعيّ يعتمد على المجتمع المحلي للتأكد من تلقّي كل من الجماعات المضيفة والنازحين داخل العراق الدعم المناسب مع توفير فرص الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية على أساس عادل.

- التركيز على احتياجات الفئات الأكثر استضعافاً، وبخاصة الأطفال الرضع، والأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات.
- دعم الاعتماد على الذات، وبخاصة الأسر التي تُعيلها أنثى.
- تعزيز حقوق الأطفال في الحماية من العمل القسري والتجنيد.
- حماية النساء من التهديدات والاعتداءات والاستغلال.
- تعزيز حق الأطفال النازحين في التعليم عن طريق توفير الخيام والسُّبورات بهدف إيجاد أماكن مؤقتة للتعليم.

ويتعيّن على المجتمع الدولي توفير الموارد من أجل دعم هذا العمل. إذ ليس في مقدور الأطفال الانتظار والأمل في تحقيق المصالحة الوطنية، فبرامج الإغاثة الإنسانية وبرامج التنمية، التي تتلقى الدعم من اليونيسف والمنظمات الأخرى، تُساعد في إبقاء المجال مفتوحاً للمصالحة الوطنية والتنمية. كما أن التأكد من أنّ الأطفال يتلقون تغذية جيدة، ويتمتعون بالصحة، ويذهبون إلى المدرسة تمكّن من تحقيق مستقبل للعراق.

الإطار رقم ٢

أصوات الشباب في العراق

«نُحقق الأفضل بما يتوفر لنا، و لكننا مُهدّدون...»

عرفت الحرب لأول مرة عندما كنت طفلاً عندما كنا في رحلة في المناطق الكردية، وقال أحد الأشخاص إن العراق غزا الكويت، ولذلك عدنا أدرجنا إلى مدينتنا في الناصرية. وبسبب الحرب انتقلنا إلى منطقة أكثر أماناً في محافظتنا.

لم يكن أي شيء عادياً: فقد حدثت غارة مفاجئة وعندئذ يكون من الواجب عليك أن تذهب إلى الملجأ. لقد ذهبنا مرة إلى بيت جدّي التماساً للأمن - لا يوجد ماء ولا كهرباء. اعتدنا على الحصول على ماء من النهر وغلي ذلك الماء. كان سعر الغاز مرتفع جداً غير أننا تمكنا من الحصول عليه.

لقد أنهك الحصار المفروض على العراق هذا البلد، إلا أن الأمور كانت لا تزال أفضل في ذلك الوقت بما هي عليه الآن. فالآن هناك خوف وقتل وإرهاب. والآن نسير في الشوارع مذعورين. درستُ الطبّ ثم أكملت فترة التدريب العملي في المستشفى. نصف الناس أموات ولا نعرف أسرهم. وعندما يموت المريض، أشعر بالموت قليلاً أيضاً. وكان هناك يوم رهيب قبل فترة قريبة جداً عندما كان هناك ٢٠٠ قتيل، فهل سمعتم بذلك؟

إننا نُحقق الأفضل بما يتوفر لنا، لكننا مُهدّدون. كما أنني أشعر الآن أننا مستهدفون. فقد غادر حوالي نصف طلاب صفي أو أكثر إلى الخارج بالفعل، أو تركوا التعلّم ولزموا بيوتهم. أما الذين لا يزالون هنا فإنهم يريدون المغادرة، وكل شخص في بغداد يبحث عن أية فرصة لمغادرة العراق.

كل إنسان يأمل في مستقبل أفضل، وفي تحقيق الأمن. ومن أجل تحقيق أحلامي فإنني، أريد مغادرة العراق.

أحمد، بغداد نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦



الفصل الثاني

الوفاء بحقوق الطفل في سنوات الطفولة المبكرة: البقاء والنمو والتطور

لا يقتصر تأمين حقوق الأطفال أثناء السنوات الأولى من حياتهم على الوفاء بحقوقهم الأساسية في البقاء والنمو. بل إن الاستثمار الذي يتم أثناء هذه الفترة في التغذية والصحة والتحفيز المبكر والتعلم يقرر أيضاً ما إذا كان الأطفال قادرين على التمتع بمثل هذه الحقوق في الصحة والتعليم والعمل والترفيه عند بلوغهم سنّ المراهقة والرشد وتحقيق إمكاناتهم كأعضاء فاعلين ومبدعين في المجتمع.

كانت حقوق أطفال العراق وما تزال موضعَ جدل دولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي. إذ ادّعى مؤيدو العقوبات الدولية المفروضة على العراق في أعقاب غزوه للكويت أن الوضع كان أفضل مما جرى وصفه وتصويره. وأصروا على أن العقوبات كانت ضرورية من أجل العمل على تغيير النظام الحاكم. أما معارضو العقوبات، فقالوا: إن الشعب برمته كان يُعاقب على أفعال قيادته وإن الذين كانوا الأكثر معاناة هم المستضعفون من أفراد المجتمع. أي الأطفال. ومع حلول عام ٢٠٠٦، كان عدد الأطفال دون سنّ الخامسة في العراق ما يقرب من خمسة ملايين طفل.

معدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة:

احتمالية الوفاة منذ تاريخ الولادة وحتى سنّ الخامسة لكلّ ١,٠٠٠ ولادة حيّة.

معدّل وفيات الأطفال الرّضع:

احتمالية الوفاة منذ تاريخ الولادة وحتى نهاية السنة الأولى من العمر لكلّ ١,٠٠٠ ولادة حية.

وأظهرت البيانات التي تم جمعها بعد عام ٢٠٠٣ أن معدلات وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة والأطفال الرضع كانت أعلى من مثيلاتها في أية دولة عربية مجاورة بعد أن كانت المعدلات متماثلة في عام ١٩٩٠. واشتملت الأسباب المباشرة لذلك على الأمراض وسوء التغذية، التي استقرت عند معدل مرتفع في نهاية فترة العقوبات عام ٢٠٠٣ لكنها تغيّرت نحو الأسوأ منذ ذلك الوقت. واشتملت الأسباب الكامنة وراء ذلك على الفقر الأسري ومستوى تعليم الأم

والخدمات في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي. كما اشتملت الأسباب الأساسية على استمرار تأثيرات العقوبات التي فرضت بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣. وعلى الوضع الأمني الذي أخذ يتدهور بسرعة منذ عام ٢٠٠٣. الأمر الذي انطوى على بقاء الأجهزة الوطنية للإدارة الرشيدة وتخصيص الموارد دون المستوى المطلوب من التطور. وسوف تتم مناقشة هذه الأسباب الفورية المباشرة، والكامنة والأساسية لعدم الوفاء بحقوق الأطفال بمزيد من التفصيل، في الصفحات التالية بعد عرض مزيد من البيانات حول وفيات الأطفال.

وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة: تقدّم متوقف وأزمة متفاقمة

يعد خفض وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة أحد الأهداف الرئيسية ضمن أهداف التنمية الألفية ولوثيقة "عالم جدير بالأطفال". أما عملية مراقبة ومتابعة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف فقد أصبحت أكثر من صعبة في العراق بسبب الخلاف حول البيانات. فخلال عقد التسعينات من القرن العشرين، كشفت البيانات التي تم جمعها عن وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة في هذا البلد عن تدهور حادّ في معدلات الوفيات. ووُضعت هذه النتائج موضع التساؤل في أعقاب المسوحات التي أجريت بعد عام ٢٠٠٣، والتي تحدّثت عن معدلات أقل من المعدلات التي كُشف النقاب عنها في عقد التسعينات. وهناك الآن خطط لعقد اجتماع للخبراء الدوليين لدراسة مجموعات البيانات المختلفة والتوصل إلى تفاهم مشترك حول العوامل الكامنة وراء مختلف النتائج على مدى العقد الماضي. وإلى أن يتوصل هؤلاء الخبراء الدوليون إلى استنتاجاتهم، هناك نقطتان جديرتان بالاهتمام هما:

- كشف المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣، الذي أُجري عام ٢٠٠٦ أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بلغ ٤١ حالة وفاة في كل ١,٠٠٠ ولادة حية، وأن معدل وفيات الأطفال الرضع مقداره ٣٥ حالة وفاة في كل ١,٠٠٠ ولادة حية (تعكس هذه البيانات الوضع بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٦). وعلى هذا الأساس، فإن طفلاً واحداً من بين كل ٢٤ طفلاً يولدون في العراق يُتوقّى قبل بلوغه سن الخامسة، وإن ٨٥٪ من هذه الوفيات تحدث أثناء السنة الأولى من الحياة.
 - بدأت معدلات وفيات الأطفال في العراق بالتأثر أثناء عقد الثمانينات من القرن العشرين، ويعود ذلك في جزء منه إلى المعاناة التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية التي لم يسترد العراق عافيته منها^{١١} ولو لم تعش أجيال من الأطفال العراقيين خلال ٢٥ سنة من الحرب والعقوبات والاحتلال لربما كان ذلك البلد في الوقت الحاضر يتمتع بمعدلات وفيات منخفضة كتلك التي نجدها في المملكة العربية السعودية، الدولة المجاورة للعراق، وهي دولة بالإمكان مقارنتها مع العراق من حيث حجم السكان والثروة النفطية، بل ولربما تتمتع العراق بمعدلات وفيات منخفضة انخفاضها في سوريا، التي يقطنها عدد من السكان أقل من سكان العراق، لكن الحزب الحاكم فيها اتّبع سياسة اقتصادية تقوم على التخطيط المركزي ومجتمع مماثل للمجتمع العراقي.
- وكما بيّن الجدول رقم ٢، مع أن الدول العربية المجاورة للعراق قد بدأت من قاعدة تسمح بالمقارنة، إلا أنها تخطّته في التحقيق التدريجي المُطرّد لحقوق الأطفال في الحياة والبقاء.

مع أنهم بدأوا من أساس أو قاعدة قابلة للمقارنة معها، إلا أنّ الدول العربية المجاورة للعراق تخطّته في التحقيق التدريجي المُطرّد لحقوق الأطفال في الحياة والبقاء.

الجدول رقم ٢: العراق وجيرانه: تقدّم متوقف

العراق	الأردن	الكويت	السعودية	سوريا
١٩٩٠ - ٥٠	٤٠	١٦	٤٤	٣٩
٢٠٠٥ - ٤١ (٢٠٠١-٢٠٠٦)	٢٦	١١	٢٦	١٥
١٩٩٠ - ٤٠	٣٣	١٤	٣٥	٣١
٢٠٠٥ - ٣٥ (٢٠٠١-٢٠٠٦)	٢٢	٩	٢١	١٤

بيانات حول العراق من المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣ لعام ٢٠٠٦: بيانات حول الدول المجاورة من التقرير السنوي لليونيسف، وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٧

ولما كانت أجزاء عديدة من العراق قد تعرضت لهزات عنيفة نتيجة للأزمة الإنسانية مع نهاية عام ٢٠٠٦، فإن من المؤكد أن تعود معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة إلى الارتفاع مرة أخرى. وسوف يُوقَع سوء التغذية والمرض المتزايدان، واللذان يُصيبان نسبة لا يُستهان بها من السكان، خسائرهما بين الأطفال أولاً.

كثير من الأطفال يعانون من الأمراض وسوء التغذية

مع حلول عام ٢٠٠٦، كان خمس الأطفال العراقيين دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن.

من الأسباب الرئيسية المباشرة لوفيات الأطفال في العراق هي أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة أو ذات الرئة المشتبه به، وقد فاقمها سوء التغذية ونقص الوزن عند الولادة. وأظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ لعام ٢٠٠٦ أن ١٣٪ من الأطفال دون سن الخامسة كانوا

مصابين بالإسهال في الأسبوعين اللذين سبقا إجراء المسح، وأن الإسهال بلغ أعلى درجاته بين الأطفال الرضع الذين تراوحت أعمارهم بين ستة أشهر و ١١ شهراً. محدثاً تأثيره في حوالي خمس هذه الفئة العمرية، وأن حوالي ١٣,٤٪ من الأطفال دون سن الخامسة أصيبوا بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة في الأسبوعين اللذين سبقا إجراء المسح، وأن التهابات الجهاز التنفسي الحادة أثرت أيضاً على ما يقرب من خمس الأطفال الرضع. كما أظهرت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أن واحداً من بين كل خمسة أطفال (٢١,٤٪) دون سن الخامسة عانوا من سوء تغذية مزمن. الأمر الذي انعكس في النمو المتقزم (الطول قياساً إلى العمر). وأن ٧,٦٪ من الأطفال كانوا يعانون من نقص الوزن (الوزن قياساً إلى العمر). و ٤,٨٪ مصابين بالهزال (الوزن قياساً إلى الطول)٣، وأن عدداً أكبر من الأطفال بين سن ١٢ شهراً و ٢٣ شهراً، أصيب بالتقزم بالمقارنة مع الأطفال الذين كانوا أكبر أو أصغر سناً (انظر الشكل رقم ١).

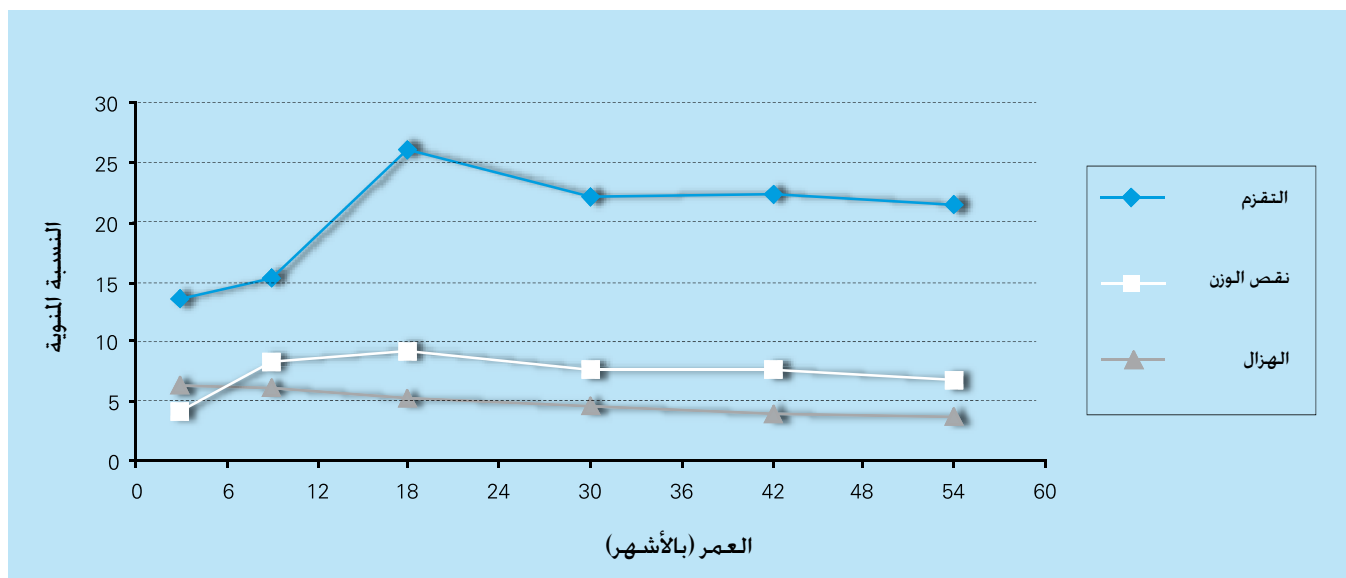
وكانت هناك فروقات بين المناطق الريفية والحضرية في مجال سوء التغذية بين الأطفال، إذ بينما أصيب ١٩,٤٪ من الأطفال دون سن الخامسة بالتقزم في المناطق الحضرية، وفق المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣، بلغت نسبة الأطفال المصابين بالتقزم ٢٤,٤٪ في المناطق الريفية. وكان ٧,١٪ من الأطفال يعانون من نقص الوزن في المناطق الحضرية مقارنةً بحوالي ٨,٤٪ في المناطق الريفية. أما مدى الهزال، فقد كانت معدلاته متساوية في كل من المناطق الريفية والحضرية ٤,٨٪. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تكن هناك فروق ملحوظة بين الجنسين في انتشار التقزم وفقاً للمسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ والمسوحات الأخرى للأمن الغذائي. وقد أكد هذا صحة دراسة قامت بها اليونيسف في عام ٢٠٠٢ أظهرت أن العراق لا يمارس التمييز في التغذية بين الجنسين. أما الأسباب الكامنة وراء ذلك كله، مثل الفقر، وممارسات التغذية غير الوافية بالعرض أو غير الملائمة، والاستعمال المنتشر للغذاء البديل عن حليب الأم للرضع، فسوف تتم معالجتها بإسهاب في القسم الثاني من هذا الفصل. كما ستتم مناقشة تأثير الوضع الأمني وذلك كجزء من مناقشة الأسباب الأساسية لاحقاً في هذا الفصل.

ومع وجود (١,٧) مليون نازح مع نهاية عام ٢٠٠٦، وحسب تقدير المنظمة الدولية للهجرة الذي يفيد بأن النزوح داخل العراق كان يحدث بمعدل ١,٠٠٠ شخص يومياً، فإن عشرات الآلاف من الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة معرضون للإصابة بسوء التغذية والمرض، كما هو الحال أيضاً مع الأطفال الذين يعيشون في مناطق يسعى النازحون فيها إلى الحصول على مأوى والتي تتعرض فيها الخدمات إلى الإستنزاف جراء أعداد النازحين الكبيرة والقدرة المحدودة لهذه الخدمات.

وعلى سبيل الايضاح، فإن الأنبار هي المحافظة التي شهدت أشد عمليات التمرّد وعمليات الرّد عليها. وكانت هذه المحافظة تعاني أصلاً من مستويات عالية من الفقر وضعف البيئة التحتية. ومع ذلك، فقد استقبلت أكبر عدد من

٢٣ أظهر مسح خليل الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٥ أن واحداً من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة عانى من سوء التغذية المزمن. وأن ٢٦٪ عانوا من التقزم، و ٦٪ من نقص الوزن و ٩٪ من الهزال. ومن المحتمل أن يكون بعض التناقض الموجود بين مسح خليل الأمن الغذائي من ناحية، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ من ناحية أخرى ناجماً عن إجراء مسح خليل الأمن الغذائي في فصل الصيف، أي عندما يكون معدل حدوث الإسهال مرتفعاً، وإجراء المسح العنقودي المذكور في فصل الشتاء. غير أن الفرق في انتشار التقزم لا يمكن تفسيره بهذا الأسلوب؛ لأن هذه الحالة تتطور بمرور الزمن، وسوف تدعو الحاجة إلى مزيد من التحليل من أجل فهم الفروقات بين المسحين في النتائج.

الشكل رقم ١: النسبة المئوية للأطفال العراقيين بعمر ٠ - ٥٩ شهراً الذين يعانون من سوء التغذية



النازحين داخل العراق في فبراير/شباط وديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٦ لأن العراقيين سعوا إلى الحصول على مأوى مع أبناء ملتهم. وذكر ملاحظو المنظمة الدولية للهجرة أن الغذاء كان من بين أعلى الاحتياجات ذات الأولوية، وأن هناك "المزيد من النازحين داخل العراق لا يتمكنون من الاستفادة من نظام البطاقة التموينية يفوق عددهم نظيره في أية محافظة أخرى. وأظهر مسح حديث، أجراه برنامج الغذاء العالمي معدلات سوء تغذية عالية جداً بين الأطفال دون سن الخامسة في محافظة الأنبار".^{٢٤} وذكر ملاحظو منظمة الهجرة الدولية أيضاً أنه "بسبب عدم كفاءة الخدمة الصحية في المحافظة للمجتمع المحلي بأسره، فإن اللقاحات والرعاية الصحية للأطفال والنساء الحوامل رديئة وغير وافية بالعرض". كما جرى تحديد الماء على أنه إحدى الاحتياجات ذات الأولوية وأنه "بالرغم من تمكّن عدد كبير من الوصول إلى مصدر للمياه، إلا أنه يترتب على النازحين داخل البلد في محافظة الأنبار قطع مسافات أبعد من المسافات التي يقطعها نظراؤهم في المحافظات الأخرى لإحضار الماء اللازم لهم". وكما ورد في أعلاه، فإن هذه الظروف تشكل سبباً مباشراً لوفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة.

لقد كانت الأنبار واحدة من أقل المحافظات العراقية أمنياً، ولكن في محافظة واسط، وهي واحدة من المحافظات الأكثر أمنياً، واجه النازحون مشكلات خطيرة في الحصول على المأوى والغذاء. ويُعدّ النازحون في محافظة واسط المأوى والعمل والغذاء من أهم أولوياتهم. وقال حوالي ٦٩٪ من الأسر التي جرت مقابلتها أنها لم تتمكن من الحصول على حصصها الغذائية من نظام البطاقة التموينية، وقد عزوا ذلك إلى تعذر نقل شحنات المواد التموينية إلى المحافظة بسبب خطورة الوضع الأمني على الطرق الخارجية. ومع أن غالبية النازحين تمكّنوا من الحصول على الخدمات الصحية، إلا أن ما يقارب خمسمهم عانى من الأمراض المعدية في الأيام الخمسة والأربعين السابقة.

كثير من الأطفال يبدأون حياتهم في فقر مدقع

إن الفقر وعوامل أخرى على مستوى الأسرة، مثل الأمية، هي من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء المرض وسوء التغذية اللذين يؤديان إلى الوفاة والإصابة بالمرض. وفي عام ٢٠٠٣، قيل إن حوالي (٢,٦) مليون شخص (١١٪ من السكان) كانوا في

٢٤ البيانات في هذه الفقرة مستقاة من تقرير تقييم الاحتياجات الطارئة لمحافظة الأنبار، الذي أصدرته المنظمة الدولية للهجرة في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

حالة فقر مُدْفَع، وأشارت التقديرات إلى وجود (٣,٦) مليون شخص آخرين سيفقدون أمنهم الغذائي إذا ما قُدِّر لنظام البطاقة التموينية أن يتوقف.^{٢٥} لقد أنشأ نظام الحكم السابق نظام التوزيع العام في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي كردّ على فرض العقوبات، ولا يزال يُزوّد المواطنين العراقيين بحصة تموينية تحتوي على مساحيق التنظيف والغذاء البديل عن حليب الأم والحليب وحبوب البقوليات، والأرز والملح والصابون والسكر والشاي والزيوت النباتية وغذاء الفطام المكوّن من الحبوب ودقيق القمح.

ومع حلول عام ٢٠٠٥ ازداد الوضع الاقتصادي تدهوراً وسوءاً حيث أصبح ما يزيد عن أربعة ملايين شخص (١٥,٤٪ من السكان) في حالة انعدام أمن غذائي، وأشارت التقديرات إلى وجود (٨,٣) مليون شخص آخرين سيصبحون في الوضع ذاته إذا لم يتلقوا حصصهم الغذائية من نظام البطاقة التموينية.^{٢٦} وعلى الرغم من أهمية النظام بالنسبة للأسر، فإن عملية الحصول عملياً على الحصة كانت محفوفة بالمشكلات بالنسبة لحوالي ١٤٪ من سكان العراق. وذكر ٦٪ عملية الحصول كانت تُشكّل عبئاً نفسياً لهم بسبب اضطرارهم إلى الذهاب إلى نقاط التوزيع أكثر من مرة، وكثيراً ما كانوا يضطرون إلى الاصطفاف في طوابير لساعات عندما كانت مباحث القلق الأمنية عالية جداً. وقال حوالي ٥٪ من الأسر إنه فرض عليهم عبئاً مالياً إضافياً لأنهم مضطرون إلى دفع أجور النقل لأخذ تلك السلع. ودارت مناقشات بشأن تقليص الاعتماد على نظام البطاقة التموينية أثناء عملية الإصلاح الاقتصادي، غير أنه جرى اتخاذ قرار سياسي بالإبقاء عليه.

في عام ٢٠٠٣، كان حوالي ١١٪ من السكان يعيشون في حالة فقر. ومع حلول عام ٢٠٠٥، ارتفع هذا العدد إلى ١٥,٤٪.

كما أن قلة التنوع الغذائي وممارسات التغذية غير الملائمة تؤدي هي الأخرى إلى سوء التغذية. وقد كشفت دراسة الأمن الغذائي التي أجريت في عام ٢٠٠٥ عن أن ١٨٪ من الأسر كانت تستهلك نوعين من الأغذية يومياً؛ إذ كانت

تستهلك الخبز يومياً، والأرز أربعة أيام في الأسبوع، والدهنيات والزيوت النباتية ستة أيام في الأسبوع. أما المواد الغذائية الأخرى فنادرًا ما كانت تُستهلك، هذا إن تيسر أصلاً تناولها.^{٢٧} وهذا النوع من التغذية رديء من حيث حصول الجسم على المغذيات الكبرى والمغذيات الدقيقة. وكشف المسح عن أن ٢٥٪ أخرى من الأسر يمكن تعريفها أو تصنيفها بأنها تقع على حافة التنوع الغذائي، حيث لا تستهلك أكثر من ثلاثة أصناف غذائية في اليوم الواحد. ويوضح الإطار رقم ٣ - بعض الآليات التي يتبعها الناس الذين يعيشون في حالة فقر لتفادي انعدام الأمن الغذائي.

وهناك ممارسة غذائية أخرى غير ملائمة وهي الاستمرار بتوزيع حليب الأطفال على نطاق واسع ضمن مواد البطاقة التموينية بالرغم من الدعوة المكثفة من بعض المنظمات، مثل اليونيسف، لتغيير هذه السياسة. وبُسهِم هذا الحليب الصناعي بإرتفاع معدلات سوء التغذية والمرض، لأنه يكون مُحَقَّقاً، في بعض الأحيان، أكثر مما ينبغي حتى تدوم كميته مدة أطول، الأمر الذي يُفاقم حالة سوء التغذية، وكذلك لأنه يزيد فُرص الإصابة بالأمراض من خلال استعمال الماء غير النظيف. وكما جاء في إحدى الدراسات، فإن "الحماية الطبيعية التي توفرها الرضاعة الطبيعية حتى سنّ ستة أشهر كانت أكثر أهمية مما هو معتاد؛ لأن تأثيرات الحرب على محطات تنقية المياه وشبكات الصرف الصحي وضعت الأطفال الرضع في خطر شديد للإصابة بالإسهال، مما يؤدي إلى مزيد من الوفيات".^{٢٨}

تختلف أنواع حليب الأطفال الذي يوزع ضمن الحصة التموينية بعضها مخصص للأطفال الرضع من الولادة حتى ستة أشهر، وبعضها الآخر يناسب الأطفال الرضع في الفئة العمرية من ٦ أشهر - ١٢ شهراً، ولكن استخدامه من قبل الأمهات يجري بغض النظر عن عُمر الطفل. كما أن اللغة والإلمام بالقراءة والكتابة تؤثر أيضاً في الطريقة التي يتم بها

٢٥ خليل الأمن الغذائي - ٢٠٠٦، صفحة ٢٦.

٢٦ المرجع نفسه، صفحة ٣٢.

٢٧ خليل الأمن الغذائي، الصفحتان ٥٤ - ٥٥.

٢٨ "تأثير برنامج النفط مقابل الغذاء على الشعب العراقي"، صفحة ٣٩.

تحضير الحليب الصناعي . فالتعليمات مكتوبة باللغة الإنجليزية والعربية ولكن ليس باللغة الكردية. ومعدل الأمية مرتفع ولاسيما في إقليم كردستان. بالإضافة إلى تشجيع الرضاعة الطبيعية ينبغي أخذ هذه القضايا في الحسبان. والاستعاضة عن الحليب الصناعي بمادة غذائية تكميلية مناسبة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ستة أشهر. وثقيف الأمهات حول كيفية إعداد خلطات الفطام المغذية. وينبغي ملاحظة أن ظروف النزاع تؤدي إلى مشكلات نفسية يمكن أن تُشكّل قيوداً على قدرة الأم على الإرضاع الطبيعي. وفي نهاية عام ٢٠٠٦. ناقش البرلمان خطة للاستغناء عن حليب الأطفال. والاستعاضة عنه بمادة مغذية للنساء الحوامل والمرضعات. وكان مسؤولو الوزارة يأملون في أن لا يدخل حليب الأطفال في سلة الغذاء لعام ٢٠٠٧.

ولا يوجد إلا طفل واحد فقط بين كل أربعة أطفال (٢٥,١٪). من الذين تقل أعمارهم عن الستة أشهر. يتلقّى رضاعة طبيعية خالصة. وكما يمكن أن نراه من الجدول رقم ٣. فإن العراق أفضل حالاً من الكويت من حيث الرضاعة الطبيعية الخالصة. لكنه دون مستوى بقية جيرانه العرب في هذا المجال. وقد تشتمل أسباب التحسّن في الرضاعة الطبيعية الخالصة في العراق على قلة حركة النساء وتنقلهنّ بسبب الوضع الأمني. والتأخيرات التي تحصل في صرف الحصص الترميمية. وهناك احتمال أكبر لإرضاع الإناث رضاعة طبيعية خالصة وحصولهن على أغذية مكملّة لحليب الأم في الوقت المناسب. أكثر مما هو الحال عليه بالنسبة للأطفال الذكور. بينما يحظى الأطفال الذكور بفترة أطول قليلاً مما تحصل عليه الإناث من الرضاعة الطبيعية. علماً أنّ معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة لفترة تصل إلى ستة أشهر منخفضة في محافظات إقليم كردستان. فهي: ٦,٩٪ في إربيل. و ١٢,٨٪ في السليمانية و ١٥,٤٪ في دهوك. وذلك بالمقارنة مع المعدل الوطني للرضاعة الطبيعية الخالصة حتى ستة أشهر. البالغ (٢٥,١٪).

الإطار رقم ٣

كيف يحصل الفقراء في العراق على غذائهم؟

تغيير الغذاء عن طريق:

- استهلاك مواد غذائية أدنى نوعية وأرخص ثمناً.
- زيادة إمكانية توافر الغذاء على المدى القصير عن طريق:
- اقتراض الغذاء أو طلب المساعدة من الأقارب والأصدقاء والجيران.
- شراء الغذاء بالدين المؤجل
- بيع بعض مواد الإعاشة الغذائية من أجل شراء مواد أخرى.
- حضور الاحتفالات الدينية وحفلات الزواج والجنائزات من أجل تناول الطعام.

تقنين الطعام عن طريق:

- استهلاك قدر أقل من الطعام في الوجبات.
- تخفيض عدد الوجبات اليومية.
- تخفيض استهلاك الكبار بهدف تأمين احتياجات الأطفال
- تخفيض مصروفات الأسرة في شراء المواد الأخرى من أجل شراء الغذاء.
- إطعام أفراد الأسرة العاملين بدلاً من أولئك العاطلين عن العمل.
- تخفيض عدد أفراد الأسرة عن طريق إرسال بعض أفرادها للعيش مع الأقارب أو أسر أخرى.

الجدول رقم ٣ - من يحقق نجاحاً أفضل في الرضاعة الطبيعية الخالصة؟

العراق	الأردن	الكويت*	السعودية*	سوريا*
٢٥,١	٢٧	١٢	٣١	٨١

% للأطفال دون سنّ سنة أشهر الذين يرضعون رضاعة طبيعية خالصة (١٩٩٦-٢٠٠٥)

البيانات بشأن العراق مستقاة من النتائج الأولية للمسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ لعام ٢٠٠٦. والبيانات حول جيرانه مستقاة من التقرير السنوي لليونسيف: وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٧. x تشير البيانات إلى الرضاعة الطبيعية الخالصة للأطفال الرضّع دون سنّ أربعة أشهر.

يُعَدُّ نقص عنصر اليود في الغذاء من أبرز الأسباب لإصابة الطفل بالتخلف العقلي الذي يمكن الوقاية منه. وبالإمكان أن يُخَفِّض نقص اليود من معامل الذكاء المعتاد لمجموعة من السكان بنسبة تصل إلى ١٣٪. لقد أظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٢، الذي أجري في عام ٢٠٠٠، أن ٤٠٪ من الأسر تستهلك الملح المُعالَج باليود، وهي نتيجة تحققت بعد حملة دعابة مكثفة مؤيدة لاستعماله، وبعد إقرار تشريع وخطة عمل في عام ١٩٩٦، والافتصار على استعمال الملح المُعالج باليود في الحصة الغذائية. غير أن المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أظهر أن ٢٨٪ فقط من الأسر العراقية كانت تستخدم الملح المُعالج باليود بدرجة مناسبة، وأن النسبة الأعلى كانت في محافظة دهوك، حيث وصلت إلى ٦٧٪، والنسبة الدنيا كانت في محافظة ميسان حيث بلغت ٩٪. وتشمل الأسباب انهيار سيطرة الدولة المركزية على مشاريع تدعيم ملح الطعام باليود وتفعيل الآليات والتشريعات التي تفرض استعماله.

كذلك فإن المغذيات الدقيقة مصدر قلق أيضاً. وقد أظهر مسح أجري بعد عام ٢٠٠٣ أن الحديد وحامض الفوليك القابل للامتصاص وفيتامين "أ" وفيتامين "د" لم يبلغا مستويات مرضية.^{١٩} كما كُتِرَت دراسات أجريت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ذَكَرَ النتائج السابقة حول تفتّش فقر الدم الذي بلغ حوالي ٦٠٪ في عام ١٩٩٩.

والأميّة عامل مهم في الوضع التغذوي للطفل، ولا سيما إلمام الأم بالقراءة والكتابة. وقد أكّد المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أن الأطفال الذين تتمتع أمهاتهم بتعليم إعدادي أو أعلى أقل احتمالاً أن يكونوا ناقصي الوزن، أو مقرّمين بالمقارنة مع الأطفال من أمهات غير متعلّقات. وان أطفال الأمهات اللواتي لم يحصلن على تعليم منتظم يعانون من

الإطار رقم ٤

الآباء والأمهات العاملون و الأطفال المصابون بسوء التغذية:

الأب موظف (مُسْتَعْدَم) والأم معلمة. لديهما طفلان. يغادر الطفلان المنزل في الساعة ٧:٣٠ صباحاً دون إفطار برفقة الأم، وتشتري لهما حلوى في المدرسة. ثم لا يتناولان وجبة الغداء. حاول أن لا تعطيها الحلوى لكنهما يطلبانها.

الطفلان مصابان بإسهال مستمر ويعانيان من سوء التغذية، والسوق مليء بالغذاء الرديء النوعية الآن وتستطيع الأسر شراءه طيلة الوقت.

أعلى النسب المئوية في نقصن الوزن، والتقرّم والهزال بالمقارنة مع جميع النساء الأخريات.^{٣٠} ولا تتوفر معلومات عن تأثير مستوى الآباء التعليمي على تغذية أطفالهم.

وقد كشف المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أنّ ٩,٤٪ من الأطفال في العراق كانوا يعانون من زيادة في الوزن، وأن عدد هؤلاء الأطفال في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. ويمكن أن ينظر إلى زيادة عدد الأطفال الذين يعانون من وزن زائد على أنه جزء من اتجاه سائد في دول الأقليم.

الإطار رقم ٥ مراقبة الوضع التغذوي للأطفال

ليست لديّ مشكلة في الحضور إلى عملي هنا في البصرة، ولكن هناك مشكلة في الذهاب إلى بغداد من أجل حضور ورشات العمل أو قدوم منظمتيها إلى الجنوب من أجل المتابعة والتخطيط. لقد زارنا المدير في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، غير أنه لم يحضر إلى هنا منذ ذلك الوقت. ونحن نقوم بعملنا من خلال البريد الإلكتروني والهواتف الخلية وكذلك عن طريق البريد العادي. وتتسبّب حقيقة اضطرارنا للاتصال من خلال العاصمة بالمنظمات الدولية، في بعض الأحيان، في حدوث تأخيرات. أما الذين لديهم مكاتب أو نقاط اتصال هنا فيتحركون بصورة أسرع.

ونقوم نحن بتنظيم قُدْر كبير من عملنا هنا في المحافظة، ونشمل محافظات أخرى في بعض الأحيان. وقمنا بقُدْر كبير من مناصرة ممارسة الرضاعة الطبيعية الخالصة، في جميع المدارس والكلبيات. إنني لا أعتقد أن أرقام التغذية رديئة بالدرجة التي تُوردها المسوحات، لكن الحقيقة تفيد بأن سوء التغذية قد ازداد في السنتين الماضيتين. ويعود ذلك، في جزء منه، إلى الوضع الأمني. وتكمن مشكلة الإعاشة الغذائية في كميتها؛ لأنها تفتقر أحياناً إلى بعض السلع. وهذا يعود إلى وزارة التجارة والمشكلات مع العقود.

لم تُعدّ هناك أية زراعة في الجنوب. لقد اعتادت الحكومة في السابق على تقديم البذور بيد أن الناس مضطرون في الوقت الحاضر إلى شراء هذه البذور من السوق ولا يستطيعون دفع ثمنها.

وقد تركت بعض زميلاتي ووظائفهن وذلك بسبب الوضع الأمني، غير أنني قررت الصمود في موقعي وعدم التخاذل. ولكن بالنظر لكوني امرأة فإنني أخاف من استخدام سيارتي الخاصة بعد الآن في الذهاب إلى العمل. وإنني أطلب إلى شخص آخر أن يأخذني معه.

المديرة، مديرية صحة المحافظة، البصرة
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

الحرمان من فرص التعلّم والتحفيز المبكر

تبيّن الأبحاث أن الدراسة في رياض الأطفال بين سنّ الثالثة والخامسة هي أحد العوامل المهمة في تحسين التحصيل التعليمي. غير أن الأطفال دون سنّ الثالثة هم أيضاً يستفيدون كثيراً من الرعاية والتحفيز المبكر ضمن نطاق الأسرة والمجتمع المحلي. غير أنه لم يتم الاعتراف بَعْدُ، على نطاق واسع، في داخل المنطقة العربية بأهمية السنوات الأولى في

٣٠ كشف تحليل الأمن الغذائي والاستضعاف (قابلية التعرض للخطر) أيضاً عن أن سوء التغذية أكثر ارتباطاً بكثير مع المستوى التعليمي لمقدم الرعاية من ارتباطه بدخل الأسرة. وكانت نسبة انتشار التقزّم بين الأطفال الذين لم يحصل مقدمو الرعاية لهم على أي قسط من التعليم ٣٥٪، بينما بلغت نسبة المتقرّمين بين الأطفال، الذين حصل مقدمو الرعاية لهم على تعليم إعدادي أو أعلى، ١٧٪. وينخفض مستوى الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، بصورة مطردة، من ١٤٪ إلى ٨٪، في حالة كون مقدمي الرعاية حاصلين على تعليم إعدادي أو أعلى. صفحة ١١.

القدرات الذهنية المستقبلية للأطفال.^{٣١} وقد تمّ تحديد مرحلتين مبكرتين من النماء قبل سنّ الدخول إلى المدرسة كأولوية في المؤتمر العالمي حول التعليم في جومتين في عام ١٩٩٠، وهما:

- بين سنّ تسعة أشهر وثلاث سنوات، ينبغي أن تركّز رعاية الطفل على التآلف مع الجماعة والنماء الإدراكي المبكر.
- من سنّ ثلاث إلى خمس سنوات يجب التركيز على التعليم ما قبل الابتدائي، إلى جانب تقديم الرعاية الملائمة في البيت.

وفي البلدان التي تقوم بالتنمية دون أن تصاب ببلاء الحرب، تُقدّم البرامج بدائل للوالدين وتعزّز قدرتهما على توفير بيئة محفّزة لطفلهما داخل البيت وخارجه على حد سواء. وتقدّم هذه البرامج للأطفال أسساً متينة للقراءة والكتابة ومبادئ الحساب، كما تتيح فرصة لتغطية الصحة والنظافة الشخصية والتغذية، وتُقدّم بعض المهارات المبكرة في التآلف مع المجتمع.

وفي العراق لم يلتحق برياض الأطفال إلا ٢,٥٪ فقط من الذين هم في مرحلة الطفولة المبكرة، معظمهم في المناطق الحضرية. وعلى ذلك، فإن ملايين الأطفال محرومون من الفرص المتاحة من خلال التعلّم المبكر. كما أن هذا النوع من التعلّم أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأطفال الذين يعيشون وهم مصابون بإعاقات كما جرى وصفه في الفصل الرابع، الإطار رقم ١٦، الذي يُلخّص تجربة مشروع ريادي في إقليم كردستان لتقديم التعليم للأطفال المصابين بمتلازمة داؤن - الأطفال المنغوليون.

كفاح الخدمات الصحية لدرء خطر الأمراض

تُعَدُّ الحالة المتردية للخدمات الصحية سبباً رئيساً آخر يكمن وراء وفيات الأطفال وإصابتهم بالأمراض. وتُعاني الصحة الوقائية من تراجع خطير. ويعود ذلك، من بين عوامل أخرى، إلى تناقص الكوادر الصحية المهنية وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الموجودة بالفعل بسبب الوضع الأمني. وفي بعض الأقضية الفقيرة، يتطلّب الأمر ساعات من أجل الوصول إلى المستشفيات والعيادات بسبب فقدان الوقود اللازم للنقل، أو بسبب الوضع الأمني، أو بسبب عدم توافر مرافق قريبة.

ويتفاقم الافتقار إلى القدرات، بدرجة كبيرة، بسبب إبدال الموظفين وتعاقبهم على المناصب على نحو سريع، ولا سيما على المستويات العليا نتيجة للتعيينات على أسس سياسية. لقد كان هناك انقطاع في الذاكرة المؤسسية لأجهزة وشبكات، الخدمات وتغييرات مفاجئة في صناعة القرارات، ولا يتوافر تفهّم كافٍ لأهمية إصلاح السياسات وتطوير القدرات، وفي ظل الظروف الراهنة، فإن من الأسهل بكثير لكل من النظراء والمنظمات الدولية، على حد سواء، دعم إحدى العيادات أو تجديد إحدى المدارس بدلاً من معالجة القضايا المتعلقة بالسياسات أو التخطيط المنهجي المنتظم.

وباستثناء حملات التحصين على مستوى العراق بكامله (التي يأتي وصفها أدناه) ومجالات معيّنة، مثل ضبط الجودة، أوردت التقارير أن الروابط بين المركز والمحافظات متصدّعة، وأن المديرات تُترك وشأنها لتقوم وحدها بتصريف أمورها بأفضل ما يتوافر لها من قدرات، مع ما يصاحب ذلك من ملابسات خطيرة بالنسبة للاستدامة. وإلى جانب ذلك، فإن القدرة على التخطيط على المستويات الدنيا توصف بأنها ضعيفة نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى قُدْر كبير من الإهدار. ولعلّ أخطر المشكلات الراهنة تتمثل في تسييس الخدمة الصحية. وقد حملت تلك التقارير بعض الجهات المانحة على التخلي عن دعم قطاعات معيّنة، ووفقاً للعاملين في مجالات التنمية من ذوي الخبرة والتجربة، من قاموا برصد ومتابعة الوضع طيلة الوقت، فإن أنظمة بكاملها تقوم بوظائفها بسبب تراكم الخبرة، ويمكن أن تنهار دون سابق إنذار، مما يحدث أثراً سلبياً سريعاً على الصحة والتغذية.

٣١ انظر "الأطفال في العالم العربي: فهم الحاضر وصيانة المستقبل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٣.

بقيت حملات التحصين الوطنية ضد الأمراض من منظمة - بأعجوبة - حتى عام ٢٠٠٦. غير أن النظام الصحي الضعيف أصلاً يمكن أن ينهار دون سابق إنذار تحت وطأة الإستنزاف الإضافي الناجم عن الأزمة الإنسانية.

وإزاء هذه الخلفية، وإذا ما أخذنا في الحسبان الظروف الأمنية البالغة الخطورة في مناطق كثيرة من العراق، فإن حملات التحصين ضد الأمراض، التي تمكّن العراق من تنظيمها تكاد تقترب من المعجزات، وساعدت في تعزيز قدرة السكان على مقاومة المرض. وعلى الرغم من الوضع الأمني فقد ظل العراق خالياً من مرض شلل الأطفال حتى وإن كانت الدول المجاورة قد تأثرت بموجات من تفشي ذلك المرض. وكانت آخر حالة شلل أطفال سجلت في العراق في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٠.

لقد أطلقت وزارة الصحة حملات لمكافحة أمراض شلل الأطفال والحصبة والتكاف والحصبة المختلطة، في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي أسهم في بقاء العراق خال من شلل الأطفال والإنخفاض المثير في إصابات الحصبة والنكاف. وخلال ١٠ أشهر من عام ٢٠٠٦، لم يتّبع إلا عن ١١٦ حالة حصبة (٩٠٪ من هذه الحالات كانت في قضائين من محافظة واسط). الأمر الذي يشير إلى انخفاض مقداره حوالي ٧٠ ضعفاً؛ من ٩,٠٨١ حالة سريرية في عام ٢٠٠٤ و ٩٠٨ حالات في عام ٢٠٠٥. وقد تم الإبلاغ عن اتجاه إيجابي أعظم حتى ما ذكر. في ثلاث محافظات في إقليم كردستان، حيث انخفض عدد حالات الحصبة من ٣,٤٢٢ في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢ حالة فقط في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٦.

وكما يمكن أن نلاحظ، في الشكل رقم ٢، فقد كشف المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ عن أن نحو ٨٨٪ من الأطفال تلقوا الجرعة الأولى من اللقاح ضد شلل الأطفال عند بلوغهم الشهر الثاني عشر من العمر. وانخفضت هذه النسبة إلى ٥٧٪ مع تلقي الجرعة الثالثة. وقد تلقى حوالي ٩١٪ من الأطفال اللقاح المضاد للشلل مع بلوغهم الشهر الثاني عشر من العمر، كما تلقى نحو ٨٢٪ منهم الجرعة الأولى من اللقاح الثلاثي: الخناق والنكاف والكرزاز. غير أن نحو ٧١٪ من الأطفال تلقوا الجرعة الثانية من اللقاح الثلاثي: الخناق والنكاف والكرزاز، وتلقى ٥٣٪ الجرعة الثالثة. وبلغت نسبة تغطية لقاح الحصبة أو الحصبة والنكاف والحصبة المختلطة ٦٥٪ من الأطفال عند بلوغ سن ١٢ شهراً. وعلى العموم فإن ٣٨,٥٪ من الأطفال، كانوا قد تلقوا جميع التحصينات الموصى بها مع بلوغ سن ١٢ شهراً. وأظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ وجود تباين لا يكاد يذكر في التغطية التحصينية بلقاح الحصبة، والنكاف والحصبة المختلطة وشلل الأطفال بين المناطق الحضرية والريفية وإن كانت هناك زيادة طفيفة في التغطية مرتبطة بمستوى تعليم الأمهات.

في إقليم كردستان، تمتلك القدرة والخبرة لكننا لا نمتلك الأموال، وحتى لو خططنا فإننا لا نستطيع أن ننفذ.

أحد مسؤولي وزارة الصحة إقليم كردستان

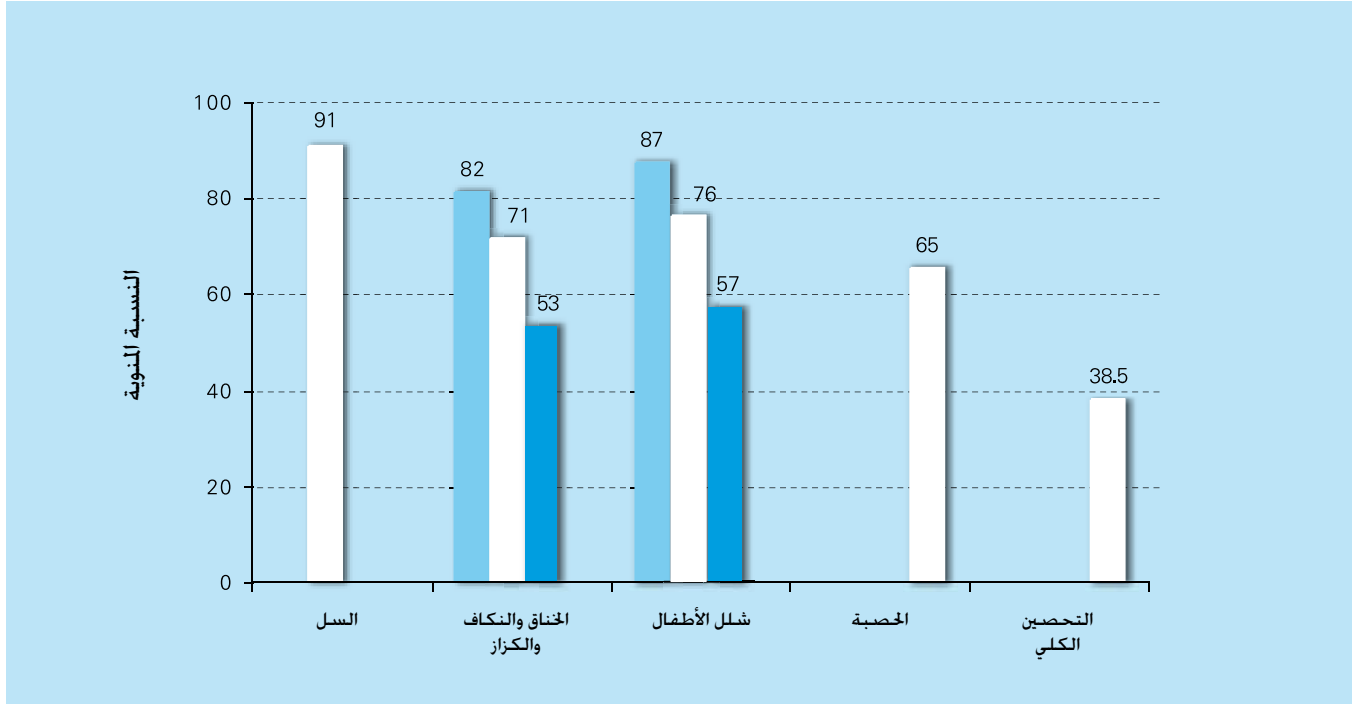
ومع ذلك فقد حدث تراجع في التغطية التحصينية الروتينية بالمقارنة مع السنوات الأولى. والسبب الرئيس لذلك التراجع هو انعدام الأمن الذي أدى إلى عزوف الأمهات عن إصطحاب أطفالهن إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية لتحصينهم.

أما الأسباب الأخرى فتشمل انخفاضاً في خدمات إمكانية الوصول بعد عام ٢٠٠٣، بسبب الافتقار إلى التمويل ووسائل النقل إضافة إلى انعدام الأمن. كما أن الكوادر الطبية كانت عرضة لعمليات الاختطاف والاعتقال المستمرة.

لقد وجد المسح العنقودي أن ١٣,٤٪ من الأطفال دون سن الخامسة ظهرت عليهم أعراض التهابات الجهاز التنفسي (اشتباه بذات الرئة أو الالتهاب الرئوي) قبل أسبوعين من إجراء المسح، الأمر الذي يتطلب معالجة بالمضادات الحيوية. وقد تلقى حوالي ٨٢٪ من الأطفال المشتبه بإصابتهم بالالتهاب الرئوي مضادات حيوية. وهذا مثال على سلوك جيد في السعي إلى الرعاية ويمكن أن يُعزى في جزء منه إلى نجاح برامج معالجة التهابات الجهاز التنفسي الحادة، التي نُفذت في وقت مبكر، الأمر الذي دفع الأسر إلى السعي إلى الحصول على الرعاية في حالات السعال، وارتفاع حرارة الجسم وصعوبة التنفس والحالات الأخرى المشابهة للالتهاب الرئوي. وفي الوقت ذاته، فإن الجهاز الطبي العراقي يهتم بالعلاج، وينظر كل من الأطباء والمرضى على حد سواء بعين التقدير إلى العقاقير التي تُحدّد في الوصفات، سواء أكانت هذه ملائمة أم لم تكن.^{٣٢}

٣٢ بطبيعة الحال، هناك مخاطرة في الإفراط في استخدام المضادات الحيوية، وقد لاحظ مسح الظروف المعيشية العراقي، على سبيل المثال، أن المضادات الحيوية كانت تستعمل لعلاج الإسهال - عولج حوالي ١٨٪ من الأطفال بهذا الأسلوب - وكان هناك تحذير من الإفراط في استخدام المضادات الحيوية.

الشكل رقم ٢: النسبة المئوية للأطفال العراقيين ١٢-٢٣ شهراً الذين تم تحصينهم ضد الأمراض



أما بعض المحافظات في الجنوب مثل البصرة، التي عانت من الإهمال في الحصول على الخدمات والتجهيزات لمعالجة السرطان والأمراض الأخرى. فهي الآن تتمتع بفرص أفضل للحصول على هذه الخدمات، وإن كان ذلك يتم بصورة متقطعة.

وفي إقليم كردستان دُكر أن بعض التحسينات حَقَّقت في البنية التحتية الصحية وبعض الخدمات في أواخر عقد التسعينات، وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أنه يوجد في الإقليم الآن ثلاث كليات طبية تضم هياكلها التدريسية أطباء من أوروبا، ومن دول عربية أخرى وأجزاء أخرى من العراق. غير أن عملية نقل الأدوية والمواد الغذائية بين بغداد والمحافظات الشمالية أصبحت بالغة الصعوبة بسبب الوضع الأمني، وحالات النقص المزمنة في العقاقير الأساسية، واللقاحات، والتغذية العلاجية، وغير ذلك من التجهيزات المتعلقة بمراكز صحة الأم والطفل، والوقود التي أوردتها كلها جميع المحافظات الشمالية الثلاث. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، ذكرت التقارير مراراً وتكراراً أن المفاوضات بين إقليم كردستان والسلطات المركزية في بغداد أدت إلى اتفاقية أصبح من الممكن بموجبها للإقليم أن يستورد الأدوية والمعدات مباشرة بدلاً من الحصول عليها من خلال بغداد^{٢٣}

وبالمثل، فإن قدرات الموظفين في الشمال تأثرت سلباً أيضاً بعدم قدرتهم على المشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد على المستوى الوطني عندما كانت تنظم تلك الدورات في بغداد. كما أن توفير الخدمات الصحية الأساسية من خلال العيادات المتنقلة والخدمات الميدانية الأخرى وصولاً إلى المجموعات السكانية التي تعيش في مناطق بعيدة عن المدن أصبح من الأمور شبه المستحيلة، وذلك بسبب نقص التخصيصات. كذلك فقد أدت قلة الأموال، ولا سيما اللازمة للتكاليف المسترجعة، وأسعار الوقود المتصاعدة، إلى مزيد من التدهور في البنية التحتية في جميع القطاعات. ويقول أحد الموظفين المدنيين من وزارة الصحة في إقليم كردستان: "نحن نمتلك القدرة والخبرة، لكننا لا نمتلك الأموال. وحتى لو خططنا فإنها لا تتوفر لدينا الأموال للتنفيذ".

الإطار رقم ٦ التحصين في كل الظروف

تُمثّل حملات التحصين تحدياً رئيسياً لنا. فالوضع الأمني يتغير من ساعة إلى ساعة أخرى. وبعض المراكز الصحية مقفلة تماماً لأن المستخدمين فيها لا يستطيعون الوصول إلى مكان العمل، وفي مناطق أخرى تسير الحياة سيرتها المعتادة.

وهناك مشكلة النازحين داخل العراق. ففي محافظة ديالا، توجد بعض القرى المهجورة تماماً بعد أن تم إبعاد السكان عن منازلهم بالقوة. وفي بعض أجزاء من بغداد، هناك سبعة بيوت من كل ١٠ بيوت خالية من نزلاتها. وفي الحروب السابقة هُدمت الجسور وقُطعت الطرق في مناطق معينة، ويحدث هذا الآن في بغداد.

ونحن نتدبّر أمرنا للبقاء على اتصال عن طريق البريد الإلكتروني والهواتف الخلوية من أجل أن نقوم بعملنا. غير أن ذلك أمرٌ صعب. ودأبنا على "تنظيم عمليات تطعيم ضد الأمراض للحجاج الذين يقصدون المملكة العربية السعودية. وأرسلنا تعليمات إلى جميع المحافظات بهذا المعنى. وقد اكتشفتُ للتوّ أن تلك التعليمات لم تصل إلى محافظتي ديالى والأنبار. وسيكون علينا معالجة ذلك. إننا نبذل قصارى جهدنا.

أحد كبار الموظفين، وزارة الصحة، بغداد
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

وكان العراق أول دولة في المنطقة تتأثر بإنفلونزا الطيور وحدثت فيه حالات وفاة بين البشر بسبب فيروس أنفلونزا الطيور. وخلال عام ٢٠٠٦، جرى فحص مختبري لما يزيد عن ٤٠٠ عينة بشرية للعثور على الفيروس المذكور من جميع الحالات المشتبه بها، ولكن لم يتم توكيد سوى اثنتين منها فقط. وقد أُجري تقييم سريع لمعرفة السكان بهذه القضية في إقليم كردستان العراق ولقدرتهم على التعامل معها. ومع أن الناس كانوا على معرفة ووعي بالأعراض، إلا أنه كان هناك خلط وتشويش بسبب الرسائل المتضاربة مع بعضها. وفي معظم الحالات، اكتفى الناس ببساطة بعدم أكل الدجاج والبيض. ويبدو أن المرض أمكن احتواؤه حتى الآن لأنه لم يبلغ عن مزيد من حالات تفشي المرض مع نهاية عام ٢٠٠٦.

ولا تتوافر معلومات كافية عن تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في العراق. وقد أوحى البيانات التي تم جمعها بعد عام ٢٠٠٣ بوقت قصير بأن العراق كان يمر في المراحل المبكرة جداً من هذا الوباء.^{٣٤} فقد ارتفع عدد نتائج الفحوص الإيجابية لفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٧٥٪ من ١٥٢ عام ١٩٩٠ إلى ٢٦٧ في عام ٢٠٠١. غير أنه ما زال يعتقد أن التفشي هو أقل من ٠,٠١٪ بين الكبار. أما انتقال هذا الفيروس من الأم إلى الطفل حسب ما جاء في التقرير، فقد بلغ حوالي ٥٪ من مجموع الحالات. ومع أن تفشي الفيروس لا يزال منخفضاً إلا أنه يشكل قضية تبعث على القلق. وكما قال أحد المهنيين في مجال التنمية: "إذا ما نظرت إلى المؤشرات المستخدمة في الدول الأخرى - التغير السريع في القوة العاملة، والمظاهر العسكرية، ومستويات الضغط والإجهاد المرتفعة في المجتمع المحلي، والاعتصاب - فإنه يوجد ما يدعو إلى القلق في العراق." وهناك وصف في الفصل الرابع لوصف أطفال الشوارع والأطفال "العاملين"، المعرضون لمخاطر الإصابة بهذا الوباء.

وقد أنشئ برنامج وطني لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز مع أنه يعاني من قلة عدد الموظفين ومن محدودية البيانات اللازمة للتخطيط. وتم إدخال الموضوع في منهاج المدارس في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين، ولكن قيل أن هذا الموضوع كثيراً ما يتعرّض لتجاهل المعلمين الذين لا يشعرون بالارتياح لتدريسه والتعامل معه.

وقبل عام ٢٠٠٣، قامت مراكز رعاية الأم والطفل بتوفير المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية. ولم تتوافر معلومات عمّا إذا كان هذا الفيروس وتغذية الأطفال الرضع قد جرت تغطيتهما في هذه المراكز، أو عما إذا كانت الأمهات والأطفال الرضع ضمن الفئات المستهدفة.

أما فيما يتعلق بمعرفة أساليب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، فإن هذه المعرفة كانت ما تزال متدنية جداً مع أنها ازدادت مع ازدياد مستوى التعليم. ومن المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس ردود الدول على وباء فيروس نقص المناعة البشرية، نسبة الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة اللواتي يعرفن طريقتين للوقاية من هذا الوباء، ويفرضن اثنين من المفاهيم الخاطئة عنه، ويعرفن أن الشخص الذي يدل مظهره الخارجي على تمتّعه بصحة جيدة يمكن أن يكون مصاباً بهذا الفيروس. وهناك واحدة من كل ٨ نساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة ذكرت أنها تعرف طريقتين للوقاية منه، وذلك حسب ما ورد في المسح العنقودي المتعدد المؤشرات-٣. وهناك ٢٪ فقط من الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة كانت لديهن معرفة صحيحة شاملة بالوباء.

إدامة خدمات المياه والصرف الصحي

تعد حالة خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء واحدة من الأسباب المهمة الأخرى لوفيات الأطفال وانتشار الأمراض بينهم. فهذه القطاعات لم يتم تجديدها منذ عام ١٩٨٥. وقد عانت من أضرار فادحة في حرب (١٩٩١)، بما في ذلك تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات تزويد الغاز وزيت الوقود اللازمة لمضخات الري، وغرف التبريد ومحطات المعالجة.^{٣٥} وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي، أخذت محطات الكهرباء وشبكاتهما - وهي عنصر أساسي لقيام شبكات المياه والصرف الصحي بوظائفها - تتلقّى بعض المدخلات من أجل الحيلولة دون حدوث مزيد من التراجع في الأجزاء البالية المهترئة. لكن الاستعادة الجوهرية للقدرة الكهربائية التي لم تتحقق إلا في عام ٢٠٠٢، سرعان ما تم تدميرها في الغزو الذي وقع في مارس/آذار عام ٢٠٠٣ وما تبع ذلك من عمليات نهب.^{٣٦} وقد دأب المتمردون على جعل البنية التحتية أحد الأهداف الرئيسية للهجمات منذ ذلك الحين.

وقد تمكن الموظفون المدنيون العاملون في هذه القطاعات من إصلاح الشبكات والمحافظة عليها بهدف توفير الحد الأدنى من الخدمة. إنهم يبذلون جهوداً خارقة للعادة، لكنها بالطبع لا تلبّي احتياجات الشعب العراقي كله. وعلى حدّ قول أحد الموظفين المدنيين: "تتألف جميع مشروعاتنا من عمليات ترقيع عندما ينهار شيء ما، ولذلك فإن المواطنين لا يشعرون بأنهم يحصلون على خدمة." ومع نهاية عام ٢٠٠٦، فإن حوالي ثلث الأسر العراقية استفادت من وصول الكهرباء إليها مدة تقل عن ست ساعات يومياً، وحوالي النصف تلقت ما يتراوح بين ٩ ساعات و١٣ ساعة يومياً، والأمر الأكثر أهمية هو أن انقطاعات الطاقة الكهربائية المتكررة أثّرت سلباً على إمدادات المياه وعمليات الصرف الصحي لمياه المجاري.

أشعر وكأنني شخص حُكم عليه بالإعدام، وعندما أتمكن من الوصول إلى المكتب أشعر كأن الحكم تأجل إلى يوم آخر. غير أن الناس ملتزمون، ويعملون من دون أجور إضافية كي لا يتوقف تجهيز الماء.

أحد كبار الموظفين، دائرة مياه بغداد

ودون الاستثمار في عملية للإصلاح والتجديد، ومع استمرار العنف وانعدام الأمن، فإن البنية التحتية للمياه ومرافق الصرف الصحي بقيت في حالة مهترئة مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على صحة الأطفال والسكان بصورة عامة. إن شبكات أنابيب المياه المتداعية، ولا سيما عندما تكون فارغة، توفر فرصاً كبيرة للتلوث عند اختلاطها مع مياه المجاري التي تتسرب من خلال القنوات المفتوحة المتقاطعة أو بالوعات الصرف الصحي الأيالة للخراب والتلف.

وقد كشف المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ عن أن ٧٩,٢٪ من السكان تمكّنوا من الوصول إلى مصادر مياه شرب محسّنة. ومع ذلك، وحسبما أظهر المسح نفسه، وكما أكّده مسوحات سابقة، فإن الأرقام لا تعكس الوضع الفعلي لخدمات إمدادات المياه. ولم يذكّر سوى حوالي النصف (٥٢,٣٪) من السكان الذين تمكّنوا من الوصول إلى مصادر مياه محسّنة أنه ليست لديهم مشكلات بالنسبة لحالة الخدمات. والواقع أن مسحاً سابقاً وجد أن غالبية الأطفال (٦٣٪)، الذين كانوا قد أصيبوا بالإسهال كان بإمكانهم الحصول على المياه المعالجة التي كانت تُنقل بالأنابيب إلى أماكن سكنهم.

إن صعوبة الحصول على المياه له تبعات ومضامين سلبية بالنسبة لأدوار الجنسين، لأن النساء والفتيات - في كثير من مناطق العالم النامي من الناحية التقليدية، هن مسؤولات عن إحضار المياه، والمعلومات في الوقت الحاضر غير كافية عن هذه القضية في العراق، غير أنها مهمة من حيث معالجتها عندما تُجرى الدراسات، ويمكن أن تكون موضوعاً خاصاً محدداً للدراسة عندما يسمح الوضع بذلك.

أما فيما يتعلق بمرافق الصرف الصحي، فقد أظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أن ٩٢,٣٪ من السكان في العراق كانوا يعيشون في أسر تستخدم مرافق صرف صحي محسنة، وأن ٨٧٪ من السكان يستخدمون مراحيض مزوّدة بآلية لغسلها بالماء الدافق وموصولة بشبكات المجاري أو بحفر امتصاصية أو مراحيض مقامة على حفر. غير أن ٤٠٪ من أولئك الموصولين بشبكات المجاري تحدثوا عن مشكلات في هذه الشبكات الممدّدة حول بيوتهم. والواقع إن قدرة معالجة محتويات المجاري المتوافرة في جميع أنحاء العراق أصيبت بالركود، بل وأصبحت في حال أسوأ خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ونتيجة لذلك، فإن قدرًا كبيراً من مياه المجاري بقي يتفرغ في نهري دجلة والفرات وممرات المياه الأخرى. إن البيانات حول قطاع معالجة النفايات الصلبة قليلة جداً، وكثيراً ما تكون غير متوافرة، كما أن عدم مراعاة التعليمات والأنظمة المتعارف عليها، والبيانات غير الكافية حول مواقع الردم ومكبّات النفايات، وإهمال الوقاية من تلوث المياه الجوفية، ونقص المعدات والقدرات الفنية (التقنية) غير الكافية تستمر في إحداث آثارها السلبية على الإدارة الملائمة للنفايات الصلبة، وبذلك توجد مشكلة كبرى في البيئة والصحة العامة على الصعيد الوطني.

وهناك مشكلات بيئية خطيرة أخرى لا تتوافر عنها معلومات كافية، والتي يرتبط العديد منها بالحروب التي خاضها العراق، بما في ذلك الهباء المتساقط نتيجة لحرق حقول النفط في الكويت، وذلك إلى جانب استخدام اليورانيوم المنضب، وهو أحد العوامل الخطرة التي كانت تُسبب السرطان، في عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣.^{٢١}

الإطار رقم ٧ تجهيز المياه تحت إطلاق النار

لدينا ثمانية مشروعات جديدة ومشروع رئيس مخطط لتنفيذه في الصيف القادم، وتكمن المشكلة في عدم وجود محطة توليد احتياطية عندما تتوقف محطة الكهرباء عن العمل. عند ذلك نحاول عمل خط جانبي، ونقوم بربط الكوابل. أما صعوبة الحركة فأخذة في الازدياد، والوضع شديد الخطورة والتجاوب أبطأ بكثير من ذي قبل بسبب هذا الوضع. وقد ساعدنا ذلك، في الواقع، على تلقي مادة الكلور.

وإذا ما حصل تلف في أحد الأنابيب، فإن علينا أن نفكّر ألف مرة في كيفية نقل المواد إلى الموقع لإصلاحه. لدينا كادر جيد النوعية لكننا لا نستطيع نقل أفرادها إلى المنطقة التي تحتاج إليهم، وإنني أحاول الحصول على الأشخاص والمعدات من منطقة الجوار للقيام بأعمال التصليح هناك.

أما بالنسبة لي شخصياً، فإنني أشعر وكأنني شخص حُكِمَ عليه بالإعدام. وعندما أصل إلى مكتبي فإنني أشعر وكأن تنفيذ هذا الحكم قد تأجل يوماً آخر. غير أن الناس حولي ملتزمون ويعملون دون الحصول على أجر إضافي. ثم تنساب المياه.

أحد كبار الموظفين الحكوميين. دائرة مياه بغداد

مهما كانت مشروعاتنا، قديمة أم جديدة، فإنها لا تلبى الحاجة. ولا نغطي إلا حوالي ٧٠٪ فقط من الاحتياجات. ولا تكمن المشكلة في نوعية الماء بل في كميته. وللهجمات الإرهابية والأنشطة العسكرية في المحافظات الساخنة تأثير كبير على عملنا. وهناك شهداء كثيرون من قطاع المياه. غير أننا نتدبر أمورنا بالرغم من كل شيء، وتواصل كوادرننا عملها. وليس هناك أية محافظة دون مياه، والمشكلة الكبرى موجودة في البصرة، إذ يقطنها عدد كبير من السكان، وعانت من الإهمال في الماضي، وقاست أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ونسبة التلوث والملوحة عالية فيها؛ لأن البصرة تقع على ملتقى النهرين. ونحن نعمل الآن على مشروع جيد يخدم البصرة.

وإننا نحاول تزويد مشروعاتنا بالعاملين. ونقوم بتعيين أشخاص ليحلوا محلّ الذين يتقاعدون أو يُفقدون بسبب الإرهاب، ولم يحدث قَدْر كبير من التغيير الواسع النطاق في وزارتنا. إذ أن حوالي ٩٠٪ من الكادر يخدمون هنا باستمرار منذ زمن. أنا مهندس مدني وأعمل مع الوزارة منذ أربع سنوات. إننا بحاجة إلى المزيد من ذوي المهارات في المحافظات ونعمل على دعم قدراتهم.

ومع تقديرنا للدعم الذي نحصل عليه، فإن الوعود التي يقطعها المجتمع الدولي أكبر مما يقدمه من أعمال. وربما كان الوضع الأمني هو الذي لا يُمكن الجهات المانحة من العمل. لكن الكثير من الاجتماعات هي مجرد كلام في كلام.

أحد كبار الموظفين الحكوميين. وزارة البلديات
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

الأزمة الإنسانية تُثقلُ كاهلَ الأنظمة والشبكات الضعيفة

تناولت الأقسام السابقة لهذا التحليل الوضع من حيث حقوق الأطفال العراقيين في البقاء والنمو والأسباب المباشرة والكامنة التي تحول دون الوفاء بهذه الحقوق. أما من حيث الأسباب الأساسية، فإن الوضع الأمني الذي بات في تدهور سريع منذ عام ٢٠٠٣ فإنه يُحدث تأثيراً هداماً على حقوق الأطفال لأن خدمات العراق وشبكات وأنظمتها التي كانت ضعيفة أصلاً، أُرهِقت اليوم بما يفوق طاقتها. وكان الاستثمار، منذ عام ١٩٩٠، يكفي بالكاد لإعادة تأهيل خدمات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء والصحة، ناهيك عن قدرتها على تلبية احتياجات الأعداد المتنامية من السكان. ومن خلال الابتكار الكبير - وفي كثير من الحالات من خلال الشجاعة - تمكّن الموظفون الحكوميون العراقيون من ترقية هذه الأنظمة والشبكات والمحافظة على عملها بدرجة من الاتقان تكفي لتلبية الحد الأدنى من الخدمات الأساسية ابتداءً من عام ١٩٩٠. أما في الوقت الحاضر، فإن الضعف الموجود في الخدمات والأنظمة والشبكات قد يهدد بانتهاء هذه الخدمات في وقت قريب إذا ما استمرت حالة الفلتان الأمني الخطير.

ومنذ عام ٢٠٠٣، واجه القطاع العام المشكلات التالية، حتى قبل أن يتحوّل الوضع الأمني إلى الحالة المتفاقمة في عام ٢٠٠٦:

- النقص في تمويل المشروعات الجديدة: أشارت التقديرات إلى أن الوزارات التنفيذية أو الخدمية المختصة حصلت على تخصيصات لا تيسل بالكاد إلى ١٠٪ من الاحتياجات المرصودة لها في الموازنة. وعلى سبيل المثال، فإن احتياجات قطاع الماء والصرف الصحي جرى تخديدها بعناية في ٧٢٧ مشروعاً، وتمّ تخصيص مبالغ محددة لها، غير أن التكاليف تصاعدت وجرى تخفيض المبالغ المرصودة. إضافة إلى ذلك، فقد جرت إعادة تخصيص الأموال للأغراض الأمنية، مع ترك مبالغ لا تكاد تذكر لهذا القطاع البالغ الأهمية، وبقيت مشروعات عديدة دون تنفيذ. وقال أحد مديري المياه في بغداد: "طلبت ٤٠٠ مليار دينار عراقي وحصلت على ٧٧ مليار، ولدينا خطط لبناء مرافق تخزين جديدة لمواجهة احتياجات الأعداد المتنامية من السكان. غير أن كل ما نحصل عليه هو الأموال المطلوبة لدفع الرواتب ولإجراء إصلاحات صغيرة وشراء مواد أولية".
- موازنات تكاليف المسترجعة غير كافية: نتيجة للافتقار إلى الموارد في الوزارات الرئيسية، فقد اضطرت الأمم المتحدة والوكالات أو الهيئات الأخرى إلى تغطية التكاليف المسترجعة للتجهيزات والعمليات. وقبل وصول الظروف الإنسانية إلى مستويات الأزمة في عام ٢٠٠٦، كانت المنظمات الدولية تنادي مُطالباً بقدر أكبر من التخصيصات الوطنية، ومطالباً أيضاً باتباع أسلوب لا مركزي في السلطة، بما في ذلك الملكية المشتركة للبنية التحتية على أدنى المستويات. ونتيجة لجهود المطالبة والمناصرة هذه بعد عام ٢٠٠٤، فقد جرى شراء جميع اللقاحات اللازمة لبرنامج التحصين الموسّع تقريباً، في عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بموارد من وزارة الصحة. وابتداءً من عام ٢٠٠٦، أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية توريد جميع المحاقن والاحتياجات ومتطلبات أملاح معالجة الجفاف الفموية، وقد ذكرت التقارير بصورة متكررة أن بعض مخصصات الموازنة قد زادت للعام ٢٠٠٧.
- الإبدال أو التعاقب السريع للموظفين على المناصب: لقد أثر ذلك على المستوى الوزاري وعلى مراكز الإدارة العليا والمتوسطة في بغداد وكذلك في المحافظات. الأمر الذي لم يعطِ الموظفين وقتاً يُذكر للإلمام جيداً بمهامهم الوظيفية قبل أن يتم تغيير وظائفهم. وقد لاحظت منظمة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى الصعوبة الكبرى في الإبقاء على علاقات التنسيق في العمل مع النظراء، والاستثمار فيها.
- علاقة التحكم عن بعد بين الحكومة ووكالات الإغاثة: توجد غالبية مكاتب أو مقار الوكالات الدولية في الأردن، الأمر الذي جعل من إدارة البرنامج تخدياً خاصاً. وقد جرى الاستعانة بملاحظين محليين للإشراف على تنفيذ برامج الوكالات (انظر الإطارين رقم ٨ و ٩). وبالرغم من سفر الموظفين الحكوميين والتكنوقراطيين العراقيين إلى عمّان لمراجعة الإجراءات وتحديث الخطط، إلا أن بُعد المسافة يجعل من الصعب إقامة علاقات ثابتة مع الشركاء، أو الإسهام في تنمية القدرات، ودعم صياغة السياسات وتنفيذ الدعوات إلى المناصرة.
- متطلبات الإبلاغ المُرهقة: لقد وصف الموظفون الحكوميون المشكلات التي يواجهونها في التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المتطلبات المرهقة بتوفير المعلومات والتقارير والعمليات التخطيطية المختلفة. وقال أحد كبار المديرين الذي يتخذ من بغداد مقرّ عمل له: "إن ما نرغب فيه من الأمم المتحدة هو المزيد من التكامل والتنسيق والابتعاد عن البرامج الرأسية. ويجب أن تُحدّد الأولويات من قبل الحكومة وليس من قبل الأمم المتحدة. وجميع وكالات الأمم المتحدة آليات مالية مختلفة، وهذه مشكلة حقيقية تؤثر سلباً على تنفيذ البرنامج. فالعمل موجود، والأشخاص ملتزمون موجودون ومتوفرون، ولكننا بحاجة إلى جعل حياتهم أكثر سهولة".
- مراحل التنمية المختلفة: كان النظام الصحي بصورة خاصة يحاول جاهداً التعامل بنجاح مع أمراض كل من "العالم الأول" و"العالم الثالث" على حد سواء. فبينما عانى بعض الأطفال من سوء التغذية المزمن، أخذ آخرون يعانون من البدانة. وفي الواقع، وحسب البيانات التي أصدرتها وزارة الصحة ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في أواخر العام ٢٠٠٦ كان هناك مؤشرات تنذر بمخاطر ارتفاع الأمراض غير السارية، بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٦٥ سنة، بما في ذلك البدانة، وارتفاع ضغط الدم، والسكري وارتفاع نسبة الكوليسترول.

الفجوات في القدرات: تؤثر هذه الفجوات على جميع القطاعات، وهي أكثر وضوحاً على صعيد المحافظات بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال، وفي قطاع المياه والصرف الصحي، وحسب قول أحد المخططين في بلدية بغداد: "إننا نريد اسناداً في مجال التصميم والدعم اللوجستي ولم يتلقَ مهندسونا أي استثمار في قدراتهم منذ فرض العقوبات في عام ١٩٩٠". وكان جمعُ البيانات وأنشطة التخطيط لترشيد العمليات بدائياً، ولم تكن هناك خرائط مناسبة. كما كانت الأجور منخفضة، ولم يكن هناك حملات توعية عامة مؤثرة لتوعية المواطنين بضرورة ترشيد استهلاك المياه، وخدمات الصرف الصحي المناسبة، والنظافة العامة، وقضايا إدارة النفايات.

التكنولوجيا المتقدمة في مواجهة سياسات المجتمع المحلي: لم تحض السياسات المستندة إلى المجتمع المحلي والنظافة العامة في قطاعات الصحة والمياه والبيئة والصرف الصحي بالإهتمام الكافي. وفي الواقع، فإن الخدمات العراقية التي أنشأت قبل عام ١٩٩٠، ركزت على التكنولوجيا المستوردة أكثر مما ركزت على التكنولوجيا المناسبة، ولا تزال هذه النهوج سائدة بين النظراء على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، فإن بعض المانحين قدّموا، بعد عام ٢٠٠٣، معدات تنفيذية باهظة الثمن لمعالجة المياه المالحة - وهي معدات يمكن أن تتآكل خلال سنة واحدة إذا ما استخدمت دون صيانة ومواد كيميائية مناسبة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المانحين في مختلف أنحاء العراق أيّدوا، بعد عام ٢٠٠٣، إحداث التغيير دون التشاور مع الحكومة المركزية، فزادوا بذلك من اتساع الفجوة في المعرفة بين المركز والأقاليم.

من يستطيع الوفاء بحقوق الأطفال في البقاء والنمو والنماء؟

يُبيّن النقاش الذي ورد أعلاه للأسباب المباشرة والكامنة والأساسية أنه، مع نهاية عام ٢٠٠٦، كان الوضع محفوفاً بالمخاطر بالفعل بالنسبة للأطفال. واشتملت هذه المخاطر على ما يلي:

- إرتفاع معدلات سوء التغذية المزمن.
- أعداد متزايدة من الأسر التي تعاني من الفقر، وتعتمد على الحصص الغذائية الحكومية من أجل البقاء.
- تناقص معرفة الأسرة والمجتمع المحلي بالعوامل الضرورية لصحة الطفل.
- تزايد الإعتماد على التحصين ضد الأمراض أكثر من الإعتماد على نظام صحي وقائي يؤدي الوظائف المطلوبة منه لتجنب الأمراض.
- خليط من الأعمال الترقية لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي التي اعتمدت ديمومتها على قدر كبير من الشجاعة الشخصية والالتزام، ولتعدّد الحصول على الماء مضامين وتبعات بالنسبة لأدوار الجنسين إذا ما أخذنا في الحسبان دور المرأة التقليدي في إحضار المياه.
- أجهزة حكومية يعيبتها التسييس وسرعة إبدال وتعاقب الموظفين على المناصب، والموارد غير الكافية للاستثمارات المتكررة أو الجديدة، والعلاقات الأخذ في الضعف بين المركز والمحافظات، بدلاً من اعتماد اللامركزية المخطط لها، والعلاقات المعقدة مع مجتمع التنمية الدولي ومجتمع المنظمات الإنسانية. ويعود ذلك، في جزء منه، إلى طبيعة التعاون المحكوم ببعده المسافة، والفجوات الكبيرة في كل من المهارات والمعارف القطاعية والإدارية على حد سواء، وذلك من جملة عوامل أخرى.
- حرب عام ٢٠٠٣، وعمليات التمرد وعمليات الردّ عليها، الأمر الذي جعل من الصعب التعامل مع الآثار اللاحقة للعقوبات والتنطهير العرقي القائم على الطائفية، والذي بدأ في فبراير/شباط عام ٢٠٠٦، وهو الذي أضف مئات الآلاف إلى أعداد النازحين واللاجئين.

فكيف إذن يمكن الوفاء بحقوق الأطفال في السنوات الأولى من أعمارهم، ومن هو المسؤول عن ذلك؟ في الظروف العادية يقف الآباء في الخط الأول من المسؤولية عن إدراك حقوق أطفالهم في البقاء والنمو والتطور. ومع وجود معدل للبطالة

يزيد عن ٦٠٪، ووجود الفقر المتنامي وعملية النزوح المسببة لليأس، فإن من الطبيعي أن يكون الآباء والمجتمعات المحلية غير قادرين على الوفاء بمسؤولياتهم. كما أنهم في غالبية مناطق العراق ليسوا في وضع يمكنهم من القيام بمحاولات الضغط والتأثير على الزعماء على المستوى المحلي والأقليمي والقومي من أجل المطالبة بالدعم والخدمات التي هي حق لهم. فهناك عدد قليل من الخدمات التي لا يزال الآباء قادرين على الوصول إليها، والتي يمكن أيضاً مساءلتهم عنها. مثل استفادة أطفالهم من حملات التحصين ضد الأمراض. غير أنه حتى القضايا التي تتطلب المعرفة والوعي ومنها، على سبيل المثال، أهمية الرضاعة الطبيعية، أو التحضير الصحيح لوصفة غذاء الرضيع، فإنها تُعتبر قضايا تحتاج إلى حملات توعية مخطّط لها على الصعيد الوطني. وفي الأجزاء التي يطغى عليها النزاع في العراق، يتمكّن الآباء والأمهات بصعوبة من الحفاظ على أمن أطفالهم أو حمايتهم من الاستغلال أو الإساءة كما سنتناوله بمزيد من البحث في الفصل الرابع.

وتتحمل الحكوماتُ القسط الأوفر من المسؤولية عن احترام حقوق مواطنيها وحمايتهم والنهوض بها. فالحكومات هي التي توفّع على الاتفاقيات الدولية، وهي التي تقدم التقارير حول ما يتحقّق من تقدم إلى اللجان المشكّلة لمراقبة ومتابعة التقدم نحو الحقوق المُبيّنة في هذه الاتفاقيات. وفي العراق، تعمل الحكومة المركزية في واحدة من أكثر مناطق العراق خضوعاً لسيطرة العنف، وهي العاصمة بغداد. فالوزارات والمرافق الحكومية والموظفون هم أنفسهم مستهدفون. ويقعون تحت ضغط شديد من أجل التجاوب مع الاحتياجات الإنسانية والتنمية، وإذا ما أخذنا في الحسبان الطابع الشديد المركزية للنظام السابق، فإن الحكومات على المستوى المحلي والأقليمي تفتقر إلى القدرة على تحقيق التنمية في أجزاء العراق التي تتمتع بهدوء نسبي.

وفيما بين عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، تعاونت الحكومة مع المجتمع الدولي لدعم حقوق الأطفال، ومن أوجه ذلك التعاون نذكر على سبيل المثال:

- ادامة توفير خدمات أساسية مُنصّفة في مجالي الصحة والتغذية للأطفال دون سنّ الخامسة، البالغ عددهم (٤,٨) مليون طفل، و٧مليون امرأة من الحوامل والمرضعات.
- توافر ملح الطعام المعالج باليود واستعمال دقيق القمح ودعمه وتقويته بالمغذيات الدقيقة البالغة الأهمية: الحديد وحامض الفوليك، الأمر الذي يعود بالفائدة على جميع سكان العراق، وهذا يشمل جميع الدقيق الذي يتم توزيعه من خلال نظام التوزيع العام.
- المساعدة في إعادة تأهيل وصيانة خدمات المياه والصرف الصحي، مع إكمال أكثر من ٢٠٠ مشروع في أنحاء العراق كافة، وتوفير كميات كبيرة من المواد الكيماوية التي تحتاج إليها محطات معالجة المياه في جميع أرجاء العراق. إضافة إلى ذلك، فقد تواصلت عمليات نقل المياه بالصهاريج لخدمة المناطق السكنية والمستشفيات التي تعاني من شحة المياه، بحيث تصل هذه الخدمات إلى ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ شخص شهرياً.
- تقديم بعض التدريب وتنمية القدرات بما في ذلك التخطيط والإدارة في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي.
- مناصرة موضوع تنمية الطفولة المبكرة وذلك كمفهوم سوف يُحرّك البلد نحو اعتماد سياسات شاملة في تنشئة الأطفال. فقد تم تأسيس لجنة وطنية لتنمية الطفولة المبكرة في يوليو/تموز ٢٠٠٦، وبأشرت بعملية الوصول الميداني إلى الأسر والمجتمعات المحلية، والتعاون مع وزارات الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

ومع ذلك فقد ظلت الحكومة والمجتمع الدولي، طيلة قسط كبير من عام ٢٠٠٦، تقوم بوظائفها وكأن العراق بلدٌ يمرّ بمرحلة تنموية انتقالية وليس بلداً يواجه أزمة إنسانية متفاقمة. في نهاية عام ٢٠٠٦ أخذت تفاصيل وحجم الأزمة الإنسانية تجد التعبير الواضح عنها. واليوم فإن العراق بحاجة إلى مزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي. ولا بد من تعزيز وتوسيع المبادرات التي ورد ذكرها أعلاه لكي تستجيب مع مستوى الأزمة التي تواجه العراق الآن.

وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى ما يلي لكي تتسنى الإستجابة لهذه الظروف الطارئة:

- توفير موارد أكثر من أجل ضمان وصول الخدمات الصحية والتغذوية والمائية المتنقلة إلى جماعات السكان النازحين ، وبالقدر الممكن. إلى مناطق النزاع.
- الدعوة إلى إتاحة المجال أمام الجهود والموارد الإنسانية للنهوض بحقوق الأطفال.
- التعاون المستمر مع وكالات الغوث الإنسانية لضمان تفهم حقوق الطفل الأساسية ومعالجتها.
- الاعتراف بأن العراق حالة إنسانية طارئة، وأنه يجب تزويد المنظمات الدولية بالكوادر البشرية والموارد والعمل على هذا الأساس.

وبالإمكان أن تحتوي تدابير التنمية في المحافظات الهادئة نسبياً على ما يلي:

- دعم القدرات على إدارة التنمية في إقليم كردستان والمحافظات الجنوبية. وبالإمكان أن تشمل تنمية القدرات هذه على المساعدة في التغلب على مشكلات التجهيز دون تفويض مسؤوليات وصلاحيات سلطات المركز، التي تفضي الى التفكك. وقد تساعد أيضاً في العمل على التصرف المستقل دون الخروج عن المعايير الموحدة وشروط السيطرة النوعية. على سبيل المثال، عن طريق التأهيل المسبق للموردين أو للمجهزين، الأمر الذي يمكن أن تقوم به المحافظات بصورة مباشرة. وبالإمكان أيضاً أن يوفر ذلك تدريباً في مراكز الأقاليم، مثل إربيل.
- تنمية قدرات المحافظات على التعامل مع الحالات الطارئة لأن النزاع يمكن أن يمتد ليشمل أجزاء أكثر هدوءاً في العراق، في أي وقت، بما في ذلك القدرة على معالجة وضع الأطفال أثناء الأزمة.
- الدعوة لدعم الحصص الغذائية ضمن نظام البطاقة التموينية، لأن من الواضح أن الأطفال سوف يعانون معاناة شديدة، إذا ما تكررّت المساعي في المستقبل لخفض هذه الحصص التموينية، مع مضاعفة الجهود لحذف حليب الأطفال من تلك الحصص.
- المناصرة وكسب التأييد وتوفير الدعم لتأمين التكنولوجيا اللائمة لشبكات المياه والصرف الصحي، بهدف التوفير في التكاليف والتمكين من التوصل إلى الحلول المحلية والسياسات المناسبة للتصدي للمشكلات، هذا إلى جانب كسب التأييد والدعم لأجهزة وأنظمة الرعاية الصحية الأولية بدلاً من الإنفاق على المستشفيات الباهظة التكاليف.
- إجراء دراسات تهدف إلى فهم أثر الانهيار في الخدمات، وبخاصة المياه، على أدوار الجنسين.
- تبسيط وإدماج سياسات المجتمع الدولي وإجراءاته وذلك لتفادي تقييد الموارد البشرية المحدودة.

الإطار رقم ٨ أن تعمل ملاحظاً صحياً في بغداد

أنا من بغداد - ولدت هنا ودرست هنا، وأنا طبيب أطفال من حيث التدريب أو التخصص. وقد عملت مع الحكومة ومع المنظمات غير الحكومية، كما عملت ملاحظاً لدى اليونيسف لمدة تقرب من السنتين. وينطوي عملي على متابعة تنفيذ حكومة العراق في مجال البرامج التي تدعمها اليونيسف، كما ينطوي على مراجعة الحسابات ورصد وتقييم التقارير. فعلى سبيل المثال، قمت أثناء حملة التحصين ضد شلل الأطفال بمراجعة السجلات، وذهبت إلى الميدان للاجتماع مع فرق مراكز الرعاية الصحية الأولية لمراجعة طريقة عملها وتوزيعها للمواد. كما أن واجباتي تشمل التوقيع على أية تجهيزات يتم تسليمها، والقيام برصد ومتابعة استعمالها.

يبدأ الأسبوع العادي يوم السبت، الذي هو عطلة رسمية بالنسبة للحكومة. وذلك عندما أقوم باستدراك ما فاتني إجازته من أعمال متأخرة تتعلق بتجهيزات مستودعاتنا، وهي التي تقع تحت سيطرتي مباشرة، ولذلك فإنني أزورهم ونتفق حول ما يجب إرساله وإلى أين.

ومن يوم الأحد حتى يوم الخميس أعمل مع وزارة الصحة، واجتمع مع مديري البرامج ومختلف الدوائر، وذلك لمراجعة التقارير والحسابات. كما أقوم بزيارة المواقع التي ورّعنا عليها المواد. وعلّي أن أقوم بزيارة وزارة التجارة مرتين على الأقل وذلك إضافة إلى زيارة معهد بحوث التغذية. وإذا أخذنا الوضع الأمني في الحسبان، فإنني قد لا أجد الشخص الذي أود مقابلته هناك لأنه لم يستطع الوصول إلى مكتبه، ولذلك فإنه يترتب عليّ أن أعود إليه لأن هناك بعض القضايا التي لا يمكن تغطيتها بواسطة الهاتف.

وهناك مناطق عديدة في بغداد توجد فيها مشكلات أمنية حقيقية. وتقع وزارة الصحة ومعهد اللقاحات والمستودع الرئيس في منطقة شديدة السخونة. وهي مناطق شديدة الخطورة ولا يستطيع التنقل فيها سوى الأشخاص الذين يقطنون تلك المنطقة. وقد تسلّمنا بعض اللقاحات ذات مرة، واستغرق الأمر ثلاثة أسابيع قبل أن أتمكن من الذهاب والتأكد من أن كل شيء كان على ما يرام. وقد تملكني خوف شديد عندما ذهبت لأول مرة، غير أن الجيش كان مسيطراً بعد ذلك، ولذلك شعرت بإرتياح. والأمور والمشكلات كلها بيد الله.

وحتى مع أن البرنامج يواجه تحديات، فإننا أكثر نجاحاً من الشركاء الآخرين. فقد أنهينا للتو حملة التحصين الخريفية - ولم يخطر ببال أحد أننا سوف نتمكن من ذلك. ويعود الفضل إلى كوادر وزارة الصحة، إذ إن مجرد ذهابهم إلى مكاتبتهم يشكل انتصاراً لهم. فالوزارة بناء مستهدف جداً، وهو جزء من مجمّع أبنية رئيس بين منطقتين شديديتي السخونة، ويصاب بقنابل الهاون مرة أو مرتين كل يوم.

أما المنطقة التي توجد فيها المستودعات فهي منطقة هادئة نسبياً، ويعيش العاملون في المستودعات في تلك المنطقة نفسها. إنهم بحاجة إلى العمل من أجل كسب العيش ولذلك فإنهم يضمنون الأمن. وإذا ما قَدِم شخص ما من خارج المنطقة بهدف خلق مشكلات فإنهم يوقفونه عن ذلك.

إنّ أيّ شخص يتمنّع بالخبرة ويستطيع الحصول على عمل خارج البلاد سوف يقوم بذلك. وإن وضع بغداد في غاية الصعوبة. فخلال الأسبوعين الماضيين لم تصلنا الطاقة الكهربائية إلا ساعة واحدة كل عشر ساعات، ولذلك فإن الجميع يستخدمون المولدات. وإذا كانت هناك أزمة وقود، فسوف يُحرم الناس من الكهرباء. إنني أبقى أطفالي الثلاثة أمام جهاز التلفزيون حتى لا يصابوا برصاصة طائشة، غير أنه إذا لم تكن هناك كهرباء، فماذا يمكنك أن تفعل؟

الإطار رقم ٩ رصد الوضع الصحي في إقليم كردستان

لقد عملت ملاحظاً في منظمة اليونيسف منذ عام ٢٠٠٤. وخلفيتي المهنية العلمية هي في ميدان الصحة والتغذية. وعملي الرئيس هو متابعة التنفيذ في الميدان؛ لأنني امتلك حربة أكثر مما يتوافر لموظفي الأمم المتحدة. إن إقليم كردستان آمن، ولذلك فإنني لا أواجه أية مشكلة.

أقوم بزيارة الوزارة ومديريات الصحة في دهوك كل يوم تقريباً، بينما أزور المحافظات الأخرى كل أسبوع أو أسبوعين. وقد بدأت حملتنا الأخيرة للتحصين ضد شلل الأطفال يوم الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني في الشمال. وكانت لدينا في البداية مشكلة لأن بغداد أُجّلت الحملة بسبب فرض منع التجول. غير أن إقليم كردستان لا يشهد مشكلات أمنية، وبناء على ذلك، فقد حُدثنا إلى الوزير الذي أعطانا الضوء الأخضر للمضي قدماً في عملنا. وبعد تبادل رسائل البريد الإلكتروني طيلة

الليل، بدأنا صباح يوم الأحد بمراسم احتفال على بعد ١٥ ميلاً خارج دهوك. وقد شعر الجميع بالسرور لأن الطقس كان مائلاً ونحن بحاجة إلى الماء. وعلى الرغم من المطر، فإن الفرق الصحية أخذت اللقاحات وانطلقت من بيت إلى بيت. وقد أكد المدير العام حقيقة مفادها أنه لا توجد إصابات بمرض شلل الأطفال في دهوك منذ عام ١٩٩٦، وأرجع الفضل في ذلك إلى الفريق الصحي.

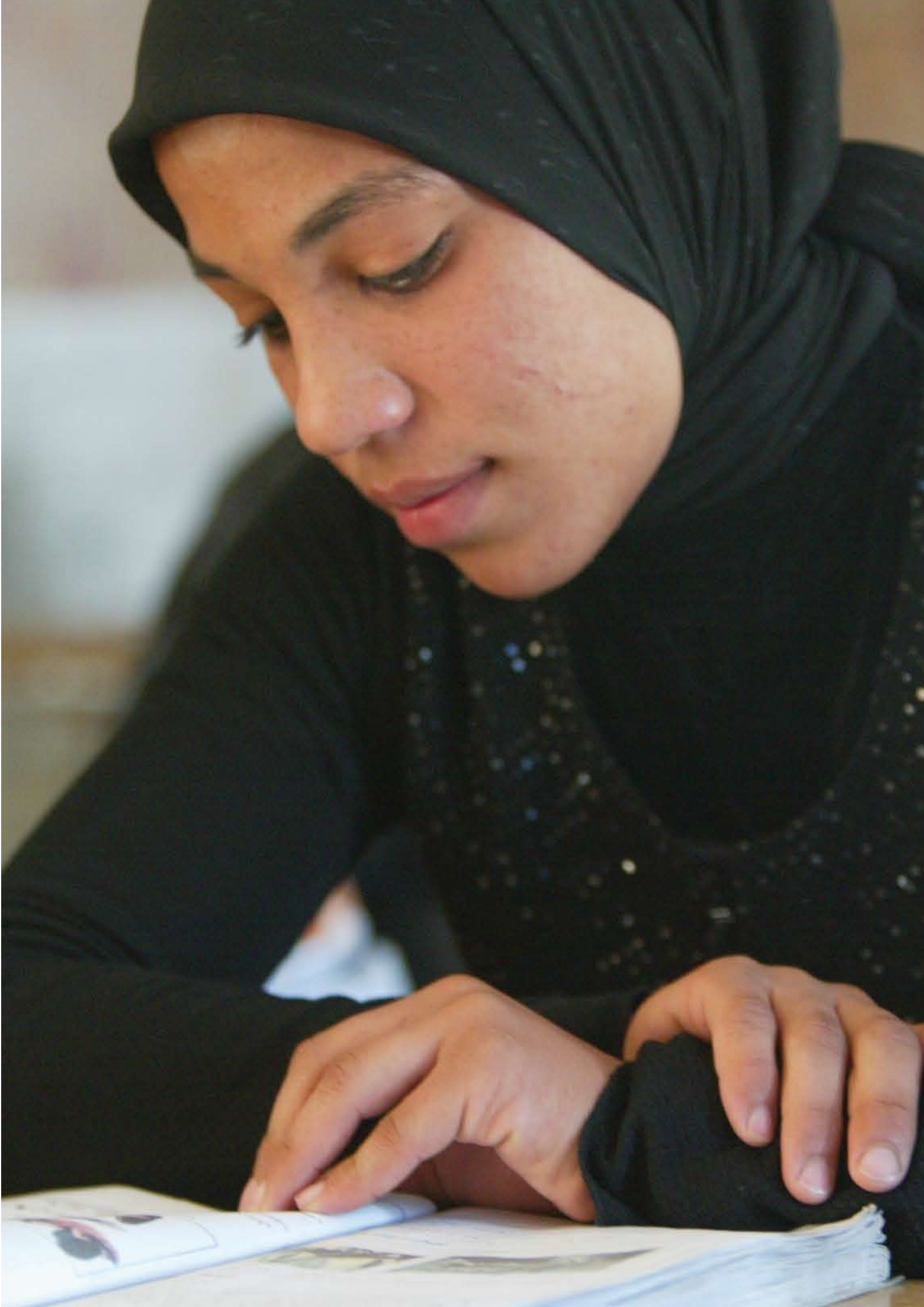
استيقظت في الساعة السابعة صباحاً في اليوم التالي ووصلت إلى إربيل بحلول الساعة التاسعة والنصف صباح ذلك اليوم لزيارة دائرة الصحة الوقائية. لقد أجزوا ما يقرب من ٢٤٪ من التغطية في اليوم الأول فقط. وهناك نظام مُحكم راسخ للحضور اليومي. وكان لكل خمس فرق مشرف واحد وكان هذا المشرف تابعاً لمشرف على مستوى القضاء، وهو بدوره تابع لمشرف مركزي. وترتب على كل مشرف ميداني أن يتأكد من سلامة جميع التفاصيل كل صباح وتسجيل النتائج في سجلاتهم محددين النقص في اللقاحات. ومع حلول الساعة السادسة مساءً تكون البيانات عن جميع المحافظة موجودة لدى مدير برنامج التحصين الموسع الذي يقوم بإبلاغه إلى الوزارة في إقليم الشمال وبغداد لأن تلك الجهود تندرج ضمن الحملة الوطنية للتحصين.

وفي لحظة معينة اكتشفنا أن هناك أعداداً كبيرة من الناس ينتقلون إلى داخل المحافظة، وذلك بسبب نزوح السكان. ولذلك وضعنا فريق تطعيم عند إحدى نقاط التفتيش. وينطوي ذلك على قدر كبير من التخطيط الجزئي من حيث المراكز واللقاحات والفرق. وفي المناطق الجبلية، يترتب على كوادر التحصين المشي لمدة ساعتين للعثور على خمسة أطفال أو عشرة. وإذا ما كان هناك تساقط للثلوج أو تدفق للسيول، فإنهم يتبعون نظاماً احتياطياً للتأكد من تحصين طفل مستهدف. والمشكلة الرئيسية التي نواجهها هي أزمة الوقود: إذ لا يوجد سعر محدد للوقود في العراق. ولذلك فإننا نواجه مشكلات متعددة مع المتعهدين.

وفي فترة بعد الظهر أسافر إلى السليمانية في رحلة تستغرق ثلاث ساعات. إن عدد الأطفال في هذه المحافظة أقل لأنها تتبع خطة أفضل لتنظيم النسل أو الأسرة. وقد قال مدير برنامج التحصين الموسع إنهم ذهبوا لزيارة عشر أسر حتى عثروا على طفل واحد من أجل تحصينه ضد الأمراض.

وقد قام أحد مهززي خدمة الهاتف النقال في السليمانية بنشر رسالة الحملة، مشجّعاً الأطفال على تلقي التحصين. وكان ذلك إجراء فعال جداً: لقد تلقى جميع الأقارب أو أولياء الأمور الرسالة النصية. وهذا أسلوب فاعل للتعبئة المجتمعية.

وكجزء من عملي، فإنني أدمج تطوير اقتراحات المشاريع وإدارة البرامج. وهذه قدرات مهمة جديدة بالتطوير على مستوى المحافظة والقضاء. أما في السابق فقد كان النظام شديد المركزية.



الفصل الثالث

الكفاح من أجل التعليم والسعي إلى المشاركة

الحقت الحرب والصراعات وتسييس خدمات التعليم على مدى السنوات العشرين الماضية ضرراً كبيراً بنظام التعليم في العراق. وتُظهر البيانات، وحسب المناقشة أدناه، تراجع واضح في حصول الأطفال على حقهم في التعليم وماله من آثار سلبية على الحقوق الأخرى، بما فيها الحق في العمل، والصحة، والمشاركة والحماية. فقد تواصل التآكل الخطر في الكمية والنوعية التي شخّصها المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٢ في عام ٢٠٠٠. واستمر ذلك التآكل حتى الوقت الحاضر. وزاد هذا الوضع سوءاً منذ عام ٢٠٠٦ بسبب تردد العائلات في إرسال أطفالهم إلى المدارس خوفاً على سلامتهم والاعتداء على المعلمين الذين أصبحوا غير قادرين على ضمان سير التعليم في المدارس بالشكل المنتظم المعتاد. كما أن الفقر المتنامي له أثر كبير في تسرب الأطفال من المدارس، ولا يتوفر للأطفال النازحين إلا فرصة محدودة جداً للحصول على التعليم.

وحتى قبل تدهور الأزمة الإنسانية إلى الحد الذي بلغته عام ٢٠٠٦، فقد كانت الخدمات التعليمية تكافح لإجاز المتراكم من الأعمال غير المنقّذة من حيث البنية التحتية، ومعارف ومهارات الكوادر التدريسية والإدارية التي كانت معزولة عن المواد والطرائق الحديثة خلال حقبة العقوبات من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣. في ظل وجود منهاج تعليمي عفا عليه الزمن وغير ذي صلة بالوضع الراهن. وباعتبارها الجهة الرئيسية المسؤولة عن حصول الأطفال على حقهم في التعليم، فإن الكوادر التدريسية والإدارية العاملة لدى القطاع العام تواجه مهمة مستحيلة التحقيق تقريباً في التعامل مع تلك الأعمال المتراكمة، واستيعاب النمو السكاني، وإيجاد السبل للوصول إلى الأطفال النازحين والفقراء. ومن دون توافر الدعم من المجتمع الدولي، فإن أطفال العراق لا يملكون إلا أملاً ضئيلاً في الانتقال إلى ما هو أبعد من الفرص التي فقدها جيل آبائهم وأمهاتهم.

حَقُّ يُحْرَمُ منه الفتيان والفتيات بصورة متزايدة

يعتبر حصول أطفال العالم على التعليم الأساسي أو إكمال التعليم الابتدائي أحد أهم أهداف التنمية الألفية ووثيقة عالم جدير بالأطفال. وفي العراق، فإن نظام التعليم يكافح من أجل تحقيق هاتين الغايتين رغم كل ما تبذله الحكومة العراقية من الجهود.

في عام ٢٠٠٦، كان أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ طفل خارج مقاعد الدراسة، ٦٣٪ منهم من الفتيات.

الالتحاق بالمدارس الابتدائية: في عام ٢٠٠٤، التحق (٤,٣) مليون طالب بنظام التعليم الابتدائي من مجموع (٤,٩) مليون طفل في سنّ الالتحاق بالمدارس الابتدائية - ٥٦٪ منهم من الفتيان و ٤٤٪ من الفتيات. وذلك يعني أن حوالي ٦٠٠,٠٠٠ طفل كانوا خارج الدراسة، ٧٤٪ منهم من الفتيات. وأشارت البيانات أيضاً إلى أن ٢١٪ من الفتيات في سنّ الالتحاق بالمدارس لم يلتحقن بالمدارس الابتدائية، وأن مليون طفل سيخفقون في إكمال الدراسة الابتدائية، وأن مليوني طفل سوف لن يلتحقوا بالمدارس الإعدادية.

المواظبة في المدارس الابتدائية: منذ عام ٢٠٠٠ (المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٢)، ازدادت نسب المواظبة الصافية في المدارس الابتدائية بشكل طفيف من ٧٨٪ إلى نحو ٨١٪، وفق بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣. ويظل انتظام الفتيات في المدارس الإعدادية منخفضاً بشكل كبير (يشير مؤشر التعادل بين الجنسين في العراق بالنسبة للمدارس الإعدادية إلى نسبة ٧٥،٠٪ على المستوى الوطني، ونسبة ٤٠،٠٪ فقط في المناطق الريفية. وتشير هذه النسبة الأخيرة في المناطق الريفية إلى أنه إزاء كل ١٠٠ فتى في سنّ الدراسة الإعدادية و المتحقين في المدارس الإعدادية، نجد ٤٠ فتاة ملتحقة فقط). وبترجمة ذلك إلى أرقام حقيقية، فهذا يعني أن حوالي (٣,٩) مليون طفل ينتظمون في المدارس الابتدائية: ٢ مليوني فتى (٨٧٪) و (١,٩) مليون فتاة (٧٩٪). وهذا يعني أيضاً أن حوالي ٨٠٠,٠٠٠ طفل في سنّ الدراسة الابتدائية لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية - نسبة ٦٣٪ منهم من الفتيات. وقد أيدت هذه الأرقام مؤسسة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، التي قدرت وجود حوالي ٨١٨,٠٠٠ طفل غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية.

أظهرت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أن ستة بين كل سبعة أطفال في سنّ الالتحاق بالدراسة الابتدائية في العراق كانوا مواظبين على التعليم في المدارس الابتدائية أو الإعدادية، وكان عدد المواظبين في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية (انظر الجدول رقم ٤). وكما يتضح أيضاً من الجدول رقم ٤، فقد ازدادت المواظبة بتقدم المستوى التعليمي للأمهات: فالأمهات اللواتي حصلن على تعليم إعدادي أو أعلى، يرسلن أطفالهن إلى المدارس بدرجة أكبر من الأمهات اللواتي تلقين تعليماً ابتدائياً أو اللواتي لم يتلقين أي نوع من التعليم. وقد أظهرت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣ حول إكمال التعليم الابتدائي والانتقال إلى التعليم الإعدادي أن أكثر من ثلث أطفال العراق في سنّ التخرج من المرحلة الابتدائية (١١ عاماً) كانوا ينتظمون في الصف السادس الابتدائي في العمر المناسب، وأن نسبة كبيرة من الأطفال الأكبر سنّاً كانت تنتظم في الصف السادس الابتدائي، رغم أنه كان يتعيّن أن تكون تلك النسبة منتظمة في المدارس الإعدادية. وكان معدل إكمال المرحلة الابتدائي في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق الريفية (انظر الجدول رقم ٥).

الجدول رقم ٤: نسبة المواظبة الصافية في المدارس الابتدائية

النسبة المئوية للأطفال في سنّ الدراسة الابتدائية الذين يواظبون على المدارس الابتدائية أو الثانوية في العراق عام ٢٠٠٦

المجموع	إناث	ذكور	مكان الإقامة
٩١,٥	٨٩,١	٩٣,٨	المناطق الحضرية
٧٧,٧	٦٨,٤	٨٦,٧	المناطق الريفية
			مستوى تعليم الأم
٧٤,٦	٦٦,٠	٨٣,٢	غير متعلمة
٨٧,٤	٨٢,٤	٩١,٩	الابتدائي
٩٤,٧	٩٢,٥	٩٦,٨	الإعدادي فأعلى
٨٥,٨	٨٠,٤	٩٠,٩	المجموع

بيانات ٢٠٠٦ المستقاة من الفحص العنقودي متعدد المؤشرات-٢

٢٨ تستند النسب المئوية إلى مسح المدارس الذي أجرته وزارة التعليم في ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وإلى البيانات السكانية التي توفّعتها مركز الإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم ٥: إكمال الدراسة الابتدائية والانتقال إلى التعليم الإعدادي

الجنس	المعدل الصافي لإكمال الدراسة الابتدائية	المعدل الإجمالي لإكمال الدراسة الابتدائية	معدل الانتقال إلى المرحلة الثانوية
ذكور	٤٧,٣	٨٩,١	٧٥,٧
إناث	٤٠,١	٧١,٨	٨١,٩
مكان الإقامة			
المناطق الحضرية	٥٣,٠	٨٨,٣	٨١,٥
المناطق الريفية	٣٢,٠	٦٩,٤	٧٠,٠
مستوى تعليم الأم			
غير متعلمة	٢٨,٩	٦٣,٨	٧٤,٧
الابتدائي	٤٠,٢	٨٠,١	٧٦,٢
الإعدادي فأعلى	٦٧,٥	٩٨,٧	٨٤,٥
المجموع	٤٣,٩	٨٠,٣	٧٨,٣

بيانات ٢٠٠٦ المستقاة من الفحص العنقودي متعدد المؤشرات - ٣

مقابل كل ١٠٠ فتى التحقوا بالمدارس الابتدائية هناك ٩١ فتاة فقط التحقت بالمدارس الابتدائية و ٧٩ فتاة التحقت بالمدارس الإعدادية. وفي المناطق الريفية انخفضت تلك النسبتان إلى ٨٣ و ٤٤ في المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية على التوالي.

انتظم حوالي ٧٨,٣٪ من الأطفال. الذين كانوا في الصف السادس الابتدائي في عام ٢٠٠٥. في الصف الأول الإعدادي في عام ٢٠٠٦. وفاق عدد الفتيات اللواتي انتظمن في الصف الأول الإعدادي عدد الفتيان. حيث أتمت نسبة ٨١,٩٪ من الفتيات مرحلة الانتقال من الدراسة الابتدائية إلى الدراسة الإعدادية مقارنة بنسبة ٧٥,٧٪ للفتيان. وفاق النسبة المئوية للإكمال في المناطق الحضرية نظيرتها في المناطق الريفية. وكل من معدل الإكمال ومعدل الانتقال مرتبطان ارتباطاً طردياً مع مستوى تعليم الأم. أما معدلات الرسوب (إعادة الدراسة في الصف نفسه). والتي تشير عموماً إلى تدني نوعية التعليم. فهي مرتفعة: نسبة ٢٠٪ من الأطفال (٢٣٪ من الفتيان و ١٦٪ من الفتيات) الملتحقين حالياً بالمدارس الابتدائية رسيبوا في الصف نفسه بما لا يقل عن سنة واحدة.

يزداد تدريجياً اتساع الفجوة في نيل الفتيات العراقيات حقهن في التعليم (وهذا الحق هو أحد الأهداف الأساسية للتنمية الألفية). حسبما أظهرته نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣ (انظر الجدول رقم ٦). فلا تنتظم في المدارس الابتدائية إلا ٨٨ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى. وتنخفض هذه النسبة إلى ٧٥ فتاة لكل ١٠٠ فتى في مستويات الدراسة الإعدادية. أما في المناطق الريفية. فالظروف غير المؤاتية للفتيات واضحة ومعروفة على وجه الخصوص: ففي مقابل كل ١٠٠ فتى ينتظمون في المدارس الابتدائية. هناك فقط ٧٩ فتاة. و ٤٠ فتاة فقط ينتظمون في المدارس الإعدادية في مقابل كل ١٠٠ فتى ينتظمون فيها. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الدليل على مستوى تعليم الأمهات بالنسبة لبقاء أطفالهن ونمائهم وتعليمهم. فإن ازدياد عدم المقدرة على التمتع بهذا الحق الأساسي سيكون له تداعياته وانعكاساته على الأجيال القادمة.

تجد الإشارة إلى أنّ القليل يُعرف عن أثر مستوى تعليم الأب على تعلّم الأطفال في المدرسة. وهذا مجال مهم للدراسة. وبخاصة أن الآباء هم في العادة الذين يقررون فيما إذا كانت الفتيات سيذهبن إلى المدرسة أم لا (انظر على سبيل المثال

الإطار ١٩ في الفصل الخامس حول تعليم الفتيات في إقليم كردستان). وثمة حاجة للبيانات ولتحليل مستويات التعليم التي بلغها الآباء والأمهات، ومدى احتمالية تأثير ذلك على تعليم الفتيات والفتيان.

الجدول رقم ٦: المساواة بين الجنسين في فرص التعليم

نسبة الفتيات إلى الفتيان الذين يواظبون على التعليم الابتدائي والإعدادي في العراق، ٢٠٠٦

مؤثر التعادل بين الجنسين لنسبة المواظبة الصافية في المدارس الإعدادية	نسبة المواظبة الصافية في المدارس الإعدادية - فتيان	نسبة المواظبة الصافية في المدارس الإعدادية - فتيات	مؤثر التعادل بين الجنسين لنسبة المواظبة الصافية في المدارس الابتدائية	نسبة المواظبة الصافية في المدارس الابتدائية - فتيان	نسبة المواظبة الصافية في المدارس الابتدائية - فتيات	
						مكان الإقامة
٠,٨٦	٥٢,٨	٤٥,٤	٠,٩٥	٩٣,٨	٨٩,١	المناطق الحضرية
٠,٤٠	٣٤,٤	١٣,٦	٠,٧٩	٨٦,٧	٦٨,٤	المناطق الريفية
						مستوى تعليم الأم
٠,٧١	٣٣,٩	٢٣,٩	٠,٧٩	٨٣,٢	٦٦,٠	من دون تعليم
٠,٨٠	٤٤,٩	٣٦,٠	٠,٩٠	٩١,١	٨٢,٤	الابتدائي
٠,٩٣	٧١,٦	٦٦,٦	٠,٩٦	٩٦,٨	٩٢,٥	الإعدادي فأعلى
٠,٧٥	٤٥,٩	٣٤,٣	٠,٨٨	٩٠,٩	٨٠,٤	المجموع

المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠٠٦ - ٣: نسبة الانتظام الصافية

ومن حيث التفاوتات بين الأقاليم داخل العراق، ومع أن الوضع قد أخذ وما يزال يتحسن في إقليم كردستان، فإن تنامي التعصب في المحافظة على التقاليد ما فتى يعيق تعليم الفتيات. فالمستوى المتدني لتعلم القراءة والكتابة لدى المرأة يأتي ذكره مراراً وتكراراً على ألسنة المهنيين الصحيين والتربويين في تفسير التقدم البطيء في الإقليم على الرغم من الهدوء الأمني الذي يسود الإقليم منذ بدايات التسعينات من القرن الماضي.

وما تزال مظاهر الفقر والإهمال تلقي بآثرها على الوضع في الجنوب، ويعتبر مستوى التحاق الفتيات الأدنى في هذه المنطقة، وتبين المؤشرات في إقليم الوسط التدهور المتزايد في هذا المستوى. وفي المناطق التي يعصف العنف بها في أنحاء العراق كافة، ينتاب الآباء والأمهات شعور متزايد بالخوف من إرسال أطفالهم إلى المدارس خشية تعرضهم للقتل، أو الإصابة، أو الخطف أو الاغتصاب.

الجدول رقم ٧: العراق وجيرانه في مجال تعليم القراءة والكتابة

سوريا	السعودية	الكويت	الأردن	العراق	المجموع	معدل تعليم الكبار ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٨٠	٧٩	٩٣	٩٠	٧٤	ذكور	
٨٦	٨٧	٩٤	٩٥	٨٤	إناث	
٧٤	٦٩	٩١	٨٥	٦٤		

تقرير وضع الأطفال في العالم للعام ٢٠٠٧

في منتصف عام ٢٠٠٠، كانت معدلات القراءة والكتابة لليافعين والشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً أقل من معدلات الكبار في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ عاماً.

وعلى العموم، تُساعد البيانات أعلاه في تفسير تراجع المعدل الوطني للأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة الذي يصل إلى مستوى ٧٤٪، مع تدني هذا المعدل بين الفتيات إلى حوالي ٦٤٪، في دولة كانت في طريقها لاستئصال الأمية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وبخاصة بين النساء.

فقد أدت الحملات الوطنية لمحو الأمية في السبعينات وأوائل الثمانينات من العقد الماضي إلى تحسينات جوهرية في معدل تعلم القراءة والكتابة بين الكبار. وقد تم تقدير هذا المعدل بنسبة ٥٢٪ في عام ١٩٧٧، وازداد ليبلغ ٧٢٪ في عام ١٩٨٧. ٣٩ أما في الوقت الحاضر، فإن العراق غير قادر على أن يصل بأطفاله إلى ما وصلت إليه الدول العربية المجاورة له، بالرغم من الجهود القصوى التي يبذلها الآباء والأمهات والدولة، كما هو موضح في الجدول رقم ٧.

لقد تم أيضاً حصر الفجوة المتنامية بين الأجيال في بيانات تعلم القراءة والكتابة. ٤٠ فقد كان معدل تعليم القراءة والكتابة للمراهقين والشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً ٧٤٪، وهو مقارب لمعدل تعليم القراءة والكتابة للسكان جميعهم. ومع ذلك، فقد كان هذا المعدل أقل من معدلات تعليم القراءة والكتابة لدى الفئة العمرية ٢٥-٣٤ عاماً، مما يدل على أن الجيل الأصغر سناً يتأخر عن أسلافه في مجال الأداء التعليمي. ومن المؤسف أن نرى تلاشي الفجوة في معرفة القراءة والكتابة بين الجنسين. غير أن هذا التحسن يعود إلى هبوط مستويات تعليم القراءة والكتابة في أوساط الرجال، بدلاً من ارتفاعها بين النساء، حسب ما تفيد التقارير.

الإطار رقم ١٠ أصوات الشباب في العراق التعليم والبطالة

عُمري ٢٢ عاماً. كنت وما أزال أبحث عن عمل منذ عدة أشهر ولكن دون جدوى. لا أملك المال و أئى من سُبل العيش. تخرجت في قسم المعادن في اعدادية الصناعة، ولكنني لم أستطع إكمال التعليم الإعدادي، حيث أغلقوا هذا الفرع في مدرستنا. لأن معظم الطلاب لم ينجحوا. لأن المعلمين كانوا يطلبون أشياء كالدروس الخصوصية التي لم نستطع حمل كلفتها. لقد كان بوسعي الذهاب إلى محافظة أخرى لأواصل تعليمي، ولكنني لم أكن قادراً على تدبير تكاليف ذلك.

لقد خدمتُ في الجيش وفي الحرس الوطني، وقمت بكل ذلك، ولكنني لم أحصل على عمل بَعُدُ. ذهبت لأقابل المحافظ ولكنهم لم يُعَيِّنوني. لم أتعلم قط كيفية استخدام الإنترنت - هناك مكاتب تُعلِّم الراغبين في ذلك، ولكن كل منهم يطلب ١,٠٠٠ دينار عراقي في الساعة، وأنا لا أملك المال. لا أفعل أي شيء في وقت فراغي، فأظل أجتول في المكان، إنه أمر يبعث على الملل والضجر.

عرفت معنى الحرب للمرة الأولى، أثناء حرب الكويت: لقد كان المشهد مُرعباً وكيف كان الجيش ينسحب، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات تواصل قصفه. لقد مرَّ الجيش من الناصرية. ومع أن الحرب كانت قد انتهت، إلا أن الطائرات كانت تواصل عمليات القصف. وبعد انسحاب الجيش، انتفضت المحافظات الجنوبية، فشنت الحكومة هجوماً كاسحاً عليها

وأصبحت علاقات الناس مقيّدة تماماً. وأصبحت الأسر تخشى جيرانها. وكان هناك نقص في الوقود والغذاء، وقُتل أقرب أصدقائي في الحي جرّاء انفجار لغم بينما كان يمشي خارج البيت.

ثم فُرض الحصار على العراق، وأعقبته الحرب الأخيرة. فغدت الحياة أكثر صعوبةً وازداد الوضع الأمني سوءاً. أما الآن، فرمّا أكون قادراً هذه السنة على السفر إلى عمان/الأردن بحثاً عن فرصة عمل، ولكنني لا أملك المال لذلك. كل ما أسعى إليه هو الحصول على عمل - هذه هي أولويتي.

أحمد، الناصرية
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

ولدتُ أثناء الحرب مع إيران، وكنت في الحادية عشرة من عمري أثناء الحرب مع الكويت. كانت المدارس مغلقة، وقاموا بإلغاء امتحانات نصف العام. ذهبنا إلى الملاهي، وكان الأمر مُسلياً لنا كأطفال. فقابلنا أناساً هناك وأقمنا علاقات صداقة مع أطفال آخرين.

وبصرف النظر عن ذلك، كانت حياتي طبيعية. حيث عشت وكبرت في بغداد، مَنَلِي مَثَلُ أي أطفال في أية دولة عربية أخرى. ولم تكن هناك أية مشكلات أمنية أثناء سنوات دراستي الابتدائية والإعدادية - فقد كان لدي أصدقاء وقضيت أوقاتاً مريحةً ومسليةً، وإجازات صيفية والتحقّت بالأندية.

لقد أصبح الوضع سيئاً جداً في السنوات الثلاث الأخيرة. تخرجت في كلية الهندسة من قسم الحاسوب قبل الحرب بقليل. وباشرت العمل في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ عندما كانت الأوضاع أحسن قليلاً - لم يكن الوضع جيداً ولكنه لم يكن انهيار تام كما هو الحال الآن. إذ إنني لم أغادر منزلي على مدى الشهرين الأخيرين.

بدأ توافر الإنترنت في عام (٢٠٠١). ولكن الحصول على هذه الخدمات كان صعباً. فلم يكن يتوافر سوى خادم إلكتروني (سيرفر) واحد. وكانت الحكومة المجهز الوحيد للخدمة. وتم إغلاق العديد من المواقع الإلكترونية ذات العلاقة بالسياسة، والدين والجنس. إذا كانت تظهر على الشاشة جملة تقول: "لا يمكن عرض هذه الصفحة الإلكترونية" عند أية محاولة للدخول إلى تلك المواقع. وقد تم توفير موقع إلكتروني لنا في الكلية، نلجأ إليه كلما أردنا إعداد التقارير.

ثم حصلنا على خط اتصال بالإنترنت في البيت قبل اندلاع الحرب بقليل. وتعتبر شبكة الإنترنت الآن أفضل شيء موجود في العراق، إنها شبكة بطيئة الأداء وتُعاني من التشويش. ولكنها أفضل من لا شيء.

لقد بدأت العمل كمصمّم فني قبل بضعة أشهر. ولكن الشركة أغلقت مكاتبها هنا الآن. إنني ما زلت أعمل لدى الشركة ذاتها، ولكنني أؤدي كل عملي عن طريق البريد الإلكتروني (الإيميل). ويبقى الكثير من الناس على اتصال معي بسبب عدم وجود أية طريقة أخرى. وعلى أية حال، فإن معظم أصدقائي في الكلية غادروا العراق - إنهم إما في كندا أو ألمانيا أو سويسرا وغيرها. ولذلك فإننا نتواصل معاً من خلال الإنترنت.

لمياء، بغداد
نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٦

أسباب إخفاق أعداد كبيرة من الأسر في الوفاء بهذا الحق الأساسي

٦٤ طفلاً قتلوا و ٥٧ طفلاً أُصيبوا في أكثر من ٤٠٠
هجمة على المدارس بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥
ومارس/آذار ٢٠٠٦.

إضافة إلى الجهود التي تبذلها الدولة لتوفير خدمات التعليم (التي ستتم مناقشتها في القسم التالي). هناك ثلاثة أسباب رئيسة لعدم تمتع الأطفال العراقيين بحقوقهم في التعليم: العنف، وانعدام الأمن، والفقر الذي يقود الوالدين إلى دفع الأطفال - وبخاصة الفتيان - إلى الانخراط في العمل، والتنميط الاجتماعي لأدوار الجنسين "الجندر" ومفاهيمه، مثل "شرف العائلة"، الذي يعيق بصفة خاصة فرص حصول الفتيات على التعليم.

ما تزال الظروف الأمنية تؤثر بشكل كبير وأكثر من أي شيء آخر في الوقت الحاضر على استعداد الوالدين لإرسال أطفالهم إلى المدرسة، ولا سيما الفتيات. ووفقاً لما ذكرته وزارة التربية، فقد قُتل ٦٤ طفلاً وأصيب ٥٧ طفلاً جراء أكثر من ٤٠٠ هجمة على المدارس في الأشهر الخمسة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ ومارس/آذار ٢٠٠٦. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، لقي أكثر من سبعة أطفال حتفهم بعد أن أصابت قذيفة هاون المدرسة الإعدادية في بغداد، وقتلت ما لا يقل عن خمس فتيات، كما قتل طفلين في مدرسة ابتدائية في الرمادي جراء انفجار قنبلة. وتم اختطاف وو اغتصاب العديد من الفتيات والنساء، ما أدى إلى فرض قيود إضافية على حركتهن وتردد الأسر في إرسال بناتهم إلى المدارس.

وفي دراسة مسحية أجريت في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، قبل تدهور الوضع الأمني إلى الحد الذي بلغه بحلول عام ٢٠٠٦، تم تصنيف الأسر التي لم تلتحق فتياتهن بعمر ٧ - ١٤ عاماً بالمدارس إلى أربع فئات مرتبة حسب أهميتها: الأسر التي لا توجد مدارس بالقرب من مكان إقامتها، والأسر التي ترفض تعليم الفتاة، والأسر التي تعاني من الفقر، والأسر التي لا تولي اهتماماً بالمواظبة على الدراسة.^{٤١}

الفقر عامل مهم. فقد خلصت دراسة مسحية أخرى أجريت في الوقت نفسه تقريباً، في الأقضية التي تعاني من فقر شديد، أن ربع الطلبة دون الخامسة عثيرة قد تسربوا من المدرسة، مقارنةً بما يزيد على العُشر في الأقضية الأفضل حالاً. ويعود السبب في ذلك إلى عدم قدرة الأسر على تحمل تكاليف الدراسة، وبعد المدارس عن محل سكن الأسرة، وتم إرسال بعض الأطفال للعمل لزيادة دخل الأسرة.^{٤٢}

وأكدت دراسةً ثالثة أجريت على الشباب العراقيين بعض هذه الاستنتاجات. فمن بين الشباب الذين تمت مقابلتهم، لم يسبق لأكثر من ثلثهم الذهاب مطلقاً إلى المدرسة (١٦٪) أو كان قد تسرب منها (١٥,٦٪).^{٤٣}

أما الأسباب الرئيسية لذلك، فهي وفق الترتيب التالي: رفض الآباء والأمهات، والظروف الاقتصادية، وبُعد المدارس عن أماكن السكن، وكانت اعتراضات الأسر السبب الأقوى. من جملة أسباب أخرى، لتسرب الإناث من المدارس، بينما كانت الظروف الاقتصادية السبب الأقوى بالنسبة لتسرب الذكور.

وتواجه الأسر التي ترأسها الإناث صعوبة بالغة في تدبير النفقات الضرورية، وتكشف الدراسات المسحية النقاب عن تدني المستوى التعليمي للأسر الفقيرة، وأن أرباب هذه الأسر حاصلون فقط على التعليم الابتدائي أو التعليم الإعدادي.

٤١ مسح الظروف المعيشية العراقية، صفحة ١١٠.

٤٢ خليل الأمن الغذائي، صفحة ٤١.

٤٣ مسح المعارف والمواقف والممارسات لعام ٢٠٠٤ الذي شمل ١٩,٦١٠ يافعين وشباب في الفئة العمرية ١٠ أعوام - ٢٤ عاماً.

محاولة تأمين الموارد والخدمات

ما يزال التدهور في نوعية التعليم الذي بدأ مع فرض العقوبات في عام ١٩٩٠ قائماً حتى يومنا هذا. بالرغم من محاولة علاج هذا الأمر عن طريق زيادة الرواتب في وقت متأخر من عام ٢٠٠٦ الأمر الذي أسهم في ارتفاع عدد المعلمين. إلا أن غياب فرص التدريب اللائمة للمعلمين كان وما يزال عاملاً رئيساً في ضعف نوعية التعليم. ويُقدّر عدد المعلمين الذين ما يزالون بحاجة إلى بناء مهاراتهم أثناء الخدمة بحوالي ٢٥٠.٠٠٠ معلم. وقد تعرّض عدد قليل من المعلمين للتطورات التي شهدتها هذا الميدان على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. فهناك ندرة واضحة في الكفاءات في مجال تدريس العلوم.

فعدم تحديث معارف المعلمين ومهاراتهم أثر على الطلبة الذين كانوا مواظبين على الدراسة. وأثر أيضاً على قدرة المدرسين وأدائهم داخل غرف الدراسة ولاسيما في التصدي لتنامي "ثقافة الحرب" بين الأطفال. ووفقاً لبعض التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، كان هناك مئيل متنام لدى الأطفال - ولا سيما الفتيان - على مزاولة الألعاب والنشاطات ذات المضامين المتعلقة بالحرب.

بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، كانت ٤.٠٠٠ مدرسة ابتدائية ما تزال بحاجة إلى ترميم/إعادة تأهيل، و ٧٠٠ مدرسة ابتدائية بحاجة إلى إعادة بناء. إضافة إلى الحاجة إلى ٤.٥٠٠ مدرسة جديدة لاستيعاب النمو السكاني.

وتقتضي الحاجة أيضاً الاستثمار في قدرات الإداريين والمثرفين في مجالات التخطيط والإدارة على المستويات كافة. ومع أنه لم يتم جمع بيانات حديثة في هذا المجال، فإن البيانات غير المؤتقة تشير إلى أن النساء لم يتم تمثيلهنّ بالمستوى المطلوب في المستويات الإدارية العليا، وكمتدربات في ورشات العمل والدورات. ويحدث هذا كله بالرغم من أن غالبية الهيئة التدريسية من المعلمات. وذكرت الدراسة المسحية التي أجرتها الوزارة لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن ٦٦٪ من معاهد تدريب المعلمين كانت من الإناث.

تجدر الإشارة إلى أن الوضع الأمني لم يؤثر على الطلاب والمعلمين فحسب، بل إنه يؤثر أيضاً على المديرين والإداريين. فقد هوجمت مؤخراً إحدى النساء، وهي واحدة من عدد قليل من النساء اللواتي يشغلن منصب "مدير أقدم"، واضطرت إلى العودة إلى المنطقة التي نشأت فيها من أجل الحماية. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، هوجم وزير التعليم العالي في وضّح النهار، وحُطف العديد من المسؤولين، وتم الإفراج عن بعض المخطوفين فيما بعد.

وكانت وزارة التربية قد أجرت دراسة مسحية للمدارس في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بدعم مالي وفني من اليونيسف. وقد كشفت الدراسة عن وجود ١١,٣٦٨ مبنى مدرسة ابتدائية في العراق، ٤,٢٣٦ منها في المناطق الحضرية و ٧,١٣٢ مبنى في المناطق الريفية. ووجدت أيضاً أن عُشر المباني المدرسية فقط سلمت من الدمار، وأن أكثر من نصف المباني تعرّض لأضرار بالغة. وبحلول عام ٢٠٠٦، كان هناك ما يزال ٤,٠٠٠ مبنى مدرسي بحاجة إلى إعادة تأهيل و ٧٠٠ بحاجة إلى إعادة بناء - إضافة إلى المباني المدرسية الأخرى التي تحتاج إلى توسيع لتستوعب الزيادة في السكان، الذي يُقدّر بحوالي ٤,٥٠٠ شخص (انظر الإطار رقم (١)).

لقد كشفت الدراسة المسحية التي أجرتها الوزارة النّقاب عن وجود تفاوتات مهمة بين الجنسين في التعليم المهني. ففي العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، كانت نسبة المدارس المهنية المخصصة للذكور فقط تشكل ٧٠٪ من مجموع المدارس البالغ ٢٧٥ مدرسة مهنية. وبناء على ذلك، فإن نسبة الذكور بلغت ٨١٪ من مجموع الطلبة المسجلين البالغ عددهم ٨٩,٩٠٢. وهناك مشكلة أخرى تمثلت في كون ٩٣٪ من المتحقّين من المناطق الحضرية، مما يترك فرصاً ضئيلة جداً للمناطق الريفية.

كانت وما تزال هناك خطط لإعادة تأهيل المنهاج الدراسي مطروحةً للنقاش لبعض الوقت. وهذا مجال سيحتاج إلى علاج قبل التمكن من تحسين نوعية التعليم. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، شخّصت وزارة التربية هذا المجال كمبعث قلق ذي أولوية، استناداً إلى فلسفة تعليمية من شأنها تجاوز الجوانب التي تتعلق بالدين، أو التحزب أو العرق (انظر الإطار (١٢)). أما العوامل

الأخرى التي تؤثر على النوعية فهي تشمل. على سبيل المثال، عدد مباني المدارس الابتدائية (١٢,٠٠٠ مدرسة) يفوق كثيراً عدد مباني المدارس الإعدادية، مما يضع ضغوطاً إضافية على نوعية التعليم الإعدادي عن طريق زيادة عدد الطلبة في غرفة الصف.

الإطار رقم ١١ إعادة بناء الخدمات الأساسية

إننا نعمل على ثلاث مسارات: إنشاء المباني المدرسية الجديدة، وإعادة بناء المدارس القائمة وإعادة تأهيل المباني المدرسية. فبالإضافة إلى إعادة التأهيل الجزئية والشاملة لحوالي ٨٠٪ من المدارس، هناك بعض المدارس غير الملائمة، ومنها على سبيل المثال، المدارس المشيَّدة من الطين في محافظتي ذي قار وصلاح الدين. وفي الأهوار، يوجد لدينا برنامج رئيسي لمباني المدارس قيد الإنشاء - فلم تُبنَ أية مدارس منذ عام ١٩٥٨، باستثناء بناء مدارس صغيرة جداً فقط، وهناك مليون نازح داخل العراق بدأوا يعودون إلى منازلهم.

لا يُعطي المانحون أموالاً تعادل ما اعتادوا على منحه. لدينا الكوادر الماهرة، ولكننا نحتاج إلى المزيد من الدعم من المانحين لأن موازنة الدولة لا تكفي. ومعظم المدارس تقوم بإدارة وجبتين أو ثلاث. يقول المانحون إن الوضع الأمني سيء، ولكننا قادرون على بناء المدارس في المحافظات كلها التي لا يوجد فيها قتال. وقد خُصِّصت لبعض المحافظات أموال محدّدة لتنميتها. وإننا على تواصل معهم عبر البريد الإلكتروني بشأن ما لديهم من خطط.

أحد كبار موظفي وزارة التربية
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

الإطار رقم ١٢ تنقيح المناهج الدراسية

لقد تم وضع المنهاج الدراسي في عقد السبعينات من القرن الماضي، وتم تعديله جزئياً في الثمانينات والتسعينات. وقد تم تسييسه من قبل الحكومة، فاحتوى على خصائص تصف نظاماً عسكرياً ونظام الحزب الواحد بهدف تنشئة الأجيال بهذا الأسلوب. وبعد سقوط النظام، سارعنا إلى إصلاح ذلك المنهاج. فشكّلنا لجنةً مكوّنةً من ١٥٠ شخصاً: من المعلمين الجيدين، ومن الأشخاص الذين يؤمنون بالتغيير الإيجابي. وشكّلت النساء نسبة ٣٥٪ من أعضاء اللجنة.

وقد استطعنا إزالة كل ما يشجّع على العنف، والطائفية، والتهمج على الدول المجاورة وغير ذلك. وكان ذلك أول مراحل الإصلاح، ونحتاج إلى عمل المزيد. وقد ضمّنا المنهاج مادة التربية المدنية، ومادة تثقيفية وتربوية حول حقوق الإنسان والديمقراطية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل. وتمثّلت الخطوة التالية في تشكيل لجنة عليا لوضع منهاج الفلسفة التربوية، وتم توزيع مسودتها على جماعات مختلفة من أجل الحصول على ملاحظاتهم. وعندما تتم بلورة تلك الفلسفة، سنقوم بوضع أهدافنا.

إننا بحاجة إلى الدعم من حيث الحصول على خبرات الدول الأخرى التي مرّت في أوضاع مماثلة، وعلى الطريقة التي اتبعتها تلك الدول في التعامل مع تلك الأوضاع في مجال التعليم الابتدائي. وختاماً إلى الدعم مواد العلوم، واللغة الإنجليزية والتاريخ بخاصة. كما نحتاج إلى الدعم في مجال تدريب جميع كوادرننا، وفي مجال تأسيس المختبرات والمكتبات.

ومع أن الوضع الأمني صعب جداً، إلا أننا نستمر في التواصل مع المحافظات عن طريق الهاتف النقال والبريد الإلكتروني وعبر شبكة الإنترنت. ومن الصعب جداً التنقل والتجول ولا سيما في بغداد. ولكننا نستمر في التواصل مع المحافظات كافة، وحتى مع المحافظات التي تشهد أوضاعاً أمنية سيئة.

أحد كبار موظفي وزارة التربية
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

المشاركة: حقٌّ وهميٌّ في مرحلتَي الطفولة و المراهقة

يحثُّ تقرير وضع الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٣ على بدء المشاركة في أكر وقت ممكن من حياة الطفل. ويلاحظ التقرير أن "قيم الديمقراطية، مثل احترام حقوق وكرامة جميع الناس، واحترام تنوعهم وحقهم في المشاركة في القرارات التي تؤثر فيهم، يتم تعلّمها أولاً وعلى النحو الأفضل في مرحلة الطفولة." وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣، كانت هناك محاولات لتشجيع مشاركة المراهقين والشباب عن طريق التدريب التشاركي وورشات العمل التشاركية المتلفزة، التي ركّزت على قضايا المراهقين الأساسية التي تم تحويلها بطريقة تدريجية إلى سيناريوهات تنفيذية تلافيزية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وكانت هذه المبادرة واحدة من العديد من المبادرات التي اضطررنا إلى تأجيلها بسبب المخاوف الأمنية.

وعندما بدأ الوضع الأمني بالتهور في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أبقت الحاجة إلى التعامل مع الاحتياجات الطارئة المتنامية للسكان الاهتمام منصباً على الفئات السكانية الأشد عرضة للمخاطر: الرضع، والأطفال، والأمهات الحوامل والمُرضعات، وعلى الاحتياجات الفورية من حيث توفير الغذاء، والمأوى، والتحصين ضد الأمراض والاحتياجات الأساسية الأخرى. وقد تلقى اليافعون واحتياجاتهم اهتماماً وعايةً قصيرة المدى. إن النزعة إلى معاملة الناس، بمن فيهم المراهقون، كضحايا للنزاع لا حول لهم ولا قوة، بدلاً من معاملتهم كأشخاص أكفاء فاعلين اجتماعياً، يمكن أن يُولد شعوراً بالامتناع والسلبية أو عدم الفاعلية.

قال أكثر من نصف المُستجيبين أنهم لم يكن لديهم أيّة اهتمامات ثقافية، وذكر ٣٪ أنهم يذهبون إلى السينما كممارسة عادية كما هو الحال في دول أخرى.

تظهر التجارب المستفاهة من الدول الأخرى المتأثرة بالنزاع أن الحاجة إلى التركيز على مشاركة الشباب تكون أكثر، وليس أقل أهمية أثناء وقوع الأزمات الإنسانية، وبدفع العديد من الأطفال إلى الانخراط بأدوار جديدة كنتيجة للنزاع، ومنها على سبيل المثال، أن يتولى هؤلاء الأطفال إعالة أسرهم، ويرفع الصراع من أجل الهوية، في أغلب الأحيان، مستوى الوعي السياسي للأطفال والشباب، ويؤثر على المراهقين

والمراهقات بطرق مختلفة. وإذا لم تتم معالجة هذا الوضع بالدعم والتوجيه اللائمين، من الممكن أن تكون النتيجة مدمرة. ومن الممكن أن ينجّر المراهقون، وبخاصة الذكور بسهولة أكبر، إلى الانخراط في العنف عن طريق العديد من الميليشيات

والعصابات الإجرامية، ما يُسهم في زيادة عسكرة المجتمع. ويصحُّ هذا الوضع على وجه الخصوص في العراق الذي يواجه أقصى مستويات الفقر والبطالة. وحتى في المناطق الهادئة، مثل شمال العراق الذي كان وما يزال أكثر مناطق العراق أمنًا لعدة سنوات، فإنّ الزائرين يلاحظون مدى سلبية وعدم فاعلية المراهقين والشباب. وقد وصف أحد كوادر التنمية الدولية في إقليم كردستان مدى التحدي الذي تواجهه تلك الكوادر في تحفيز الشباب:

الناس يشعرون بالاكْتئاب ويَمُرون في مرحلة ما بعد الصدمة، وبخاصة المراهقون والشباب. ويفتقر العراق إلى الأجهزة والمعدات: ففي إحدى المدارس لم يكن يوجد إلا خمسة أجهزة حاسوب لما مجموعه ألف طالب. ولا توجد منتديات. ولا يوجد لدى المراهقين والشباب أمل في الحياة، وهم سلبيون جداً. رُدُّهم الأول هو توجيه النقد إليك ثم ينخرطون بعد ذلك في المشاركة. إنهم يخشون التغيير في البداية، والكثير منهم فقدوا آباءهم أو إخوانهم. الأمل مفقود، ولا يوجد شيء يفعلونه: ليس هناك منتديات أو أماكن ترفيهية. وهناك أيضاً تركيز كبير على الدين والسياسة. وهذا ما يعتاد الناس عليه إنهم يحتاجون إلى التوقف عن التفكير في مشكلات الماضي.

لقد أُكِّدت على وجهات النظر العميقة هذه الدراسات المسحية للأطفال والشباب التي أُجريت عام ٢٠٠٤، والتي كشفت النقاب عن مشاركة ثلث الطلبة فقط في النشاطات اللامنهجية، في حين أن حوالي ثلاثة أرباع الطلبة لم يمارسوا أية مهارة مهنية.^{٤٤} وقال أكثر من نصف المستجيبين أنهم ليس لديهم أية اهتمامات ثقافية، وذكر ٣٪ فقط من المستجيبين أنهم يذهبون إلى السينما كاهتمام عادي كما هو الحال في الدول الأخرى.

وهناك أيضاً مشكلات متزايدة تتعلّق بالإدمان في أوساط المراهقين الشباب، مثل الإدمان على تدخين التبغ، ومعاقره الخمر وتعاطي المخدرات. ولاحظت دراسة مسحية أن ٤٠٪ من المستجيبين ذكروا أن الخمر والمخدرات قضايا تؤثر على الصحة.^{٤٥} ووجدت الدراسة أن أسماء المخدرات شائعة بين المراهقين والشباب على نطاق واسع، مثل المَكْبَسِل (كيسولات المخدرات)، والثَر (مادة تخفيف الأصباغ) وغيرها، من خلال عدّة وسائل ومنها المسلسلات التلفزيونية التي تتناول هذه القضية. ومن بين المستجيبين، كان ١١,٢٪ يعرفون على الأقلّ قريباً واحداً عاقر الخمر، و٦,٨٪ يعرفون على الأقلّ قريباً واحداً يتعاطى المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، عرف أكثر من نصف المستجيبين قريباً واحداً على الأقل دَخَّن السجائر. وقد قالت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، في نشرة الفرات الصادرة بتاريخ ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، أن ٦٨ شخصاً لاقوا حتفهم جرّاء تعاطي المخدرات، وأن ٥٨٨ أصبحوا مدمنين خلال فترة ثلاثة أشهر.^{٤٦}

وعلى العموم، فإنّ الوضع الأمني والأزمة السياسية تسبب في إنحسار فرص حصول الفتيات والفتيان والنساء والرجال على المعلومات حول الصحة، والصحة الإيجابية والمهارات الحياتية والمجالات الأخرى. فهذه المعلومات مهمة للبقاء والصحة كما هي مهمة للمشاركة.

وتعمل الحكومة مع المنظمات الدولية للاستجابة لهذه الأوضاع عن طريق النهوض بالرياضة، والمراكز الشبابية وما شابه، على الرغم من البيئية الصعبة الناجمة عن العنف وانعدام الأمن. فبعد عام ٢٠٠٣، أنشئت وزارة جديدة للشباب والرياضة لأول مرة في العراق وأنشئت لها مديريات في المحافظات كافة. وضمت إليها المئة وسبعين مركزاً شبابياً التي كانت موجودة قبل إنشائها. وكانت الوزارة تعمل على وضع استراتيجية للمراهقين والشباب اشتملت على التشجيع على مشاركة وإشراك وسائل الإعلام، وإقامة النشاطات الرياضية والثقافية والمخيمات الصيفية. وكانت الوزارة تسعى إلى وضع قضايا

٤٤ مسح المعارف والمواقف والممارسات - ٢٠٠٤. جدر الملاحظة أن هذا المسح قد أُجري بمشاركة المراهقين والشباب بعد تدريبهم على إجراء الاستبيانات والقيام بالعمل الميداني. وقد تم استقطاب بعض المراهقين والشباب، من شاركوا في محافظة البصرة، للعمل في الدراسة المسحية التي أجراها معهد البحوث الترويجية.

٤٥ المرجع نفسه.

٤٦ النص مقتبس في: «الأطفال العاملون في الشوارع: احتياجات النماء وتحديات البقاء»، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤.

المراهقين والشباب على سُلَّم الأولويات، لافتةً الأنظار إلى أن المراهقين والشباب، الذين ليس لديهم ما يفعلونه، كانوا من بين الجماعات التي تُسهم في تدهور الوضع الأمني.

وفي إقليم كردستان، هدّفت وزارة الرياضة والشباب إلى إقامة مخيمات شبابية تشتمل على مرافق رياضية لكي يبتعد المراهقون والشباب عن "جميع مظاهر الجديّة في حياتهم". فثمّة حماسة كبيرة للنوادي الرياضية، وكانت الوزارة تسعى إلى تشجيع ذلك. وكانت هناك أيضاً خططاً للتعاون مع وزارة الصحة لإنتاج البرامج التلفازية حول اللياقة البدنية للمراهقين والشباب.

الإطار رقم ١٣

مشاركة الشباب في وسائل الإعلام

عمري ٢٧ عاماً وأنحدر أصلاً من شرقيّ كردستان. حاربتُ أسرتي من أجل الحقوق الكردية، واضطرت إلى الهروب إلى إيران. عشنا في الجبال لفترةٍ من الزمان ثم أتينا إلى السويد. حصلتُ على درجة الماجستير في العلوم/تخصص هندسة إلكترونية، وتلقيتُ العديد من فرص العمل في السويد، ولكن كان حلمي يتمثل في المجيء إلى هنا وعمل شيءٍ ما لهذا المكان.

لم أت إلى هذا المكان منذ ٢٠ عاماً، والرؤية التي كنت أتصورها في ذاكرتي تماثل الواقع الذي وجدته. فأنت ترى الكثير من الأشياء التي تبعث الحزن في نفسك: الناس الفقراء والبنية التحتية الرديئة. إنهم - أي الناس - يعانون من البرد وعدم كفاية الغذاء. هناك الكثير من المعاناة.

بدأت بكتابة مقترح المشروع ثم بجمع القطع وأجهزة التراسل من أوروبا لإحضارها إلى كردستان. بدأنا بتنفيذ المشروع في "رانيا"، من خلال العمل مع الكثير من المراهقين والشباب في الفئة العمرية من ١٧ إلى ٣٠ عاماً، وأنشأنا استوديو من الصفر. بنينا كل شيء بأنفسنا، وسارية الهوائي... كل شيء.

كان بعض المتطوعين من معلمي المدارس الإعدادية، وكان العاملون مزيجاً طيباً من الناس. في البداية، لم يكن لدى أولئك المتطوعين خبرة في العمل مع الآخرين، وكان بعضهم مصاباً بخيبة الأمل لأن العمل كان غير مدفوع الأجر. وإلى جانب ذلك، لم يكن لدى المتطوعين خبرة في احترام الخبرات الأخرى وفي التعلم منها. وكان لأحد المتطوعين موقف يتمثل في "أنه يعرف كل شيء"، وكان دائماً يثير التساؤل حول كل ما أقوله مقترحاً حلوّاً أخرى. وفي النهاية، أدرك ذلك المتطوع أنني شيئاً جيداً كان يأخذ مجراه وأنه كان يتعلم شيئاً ما. الآن حينما أقترح شيئاً، فإنهم يتأملونه وبيدون رأيهم فيه، ثم يحللونه قبل الإدلاء بأفكارهم الخاصة.

وحينما أكملنا العمل في الاستوديو، نظّمنا دورة تدريبية مؤلفة من ثلاثة أجزاء: كيف ننشئ جمعية، وما هي وظيفة مختلف الأعضاء فيها، وكيف نعدّ البرامج، وكيف نصون الاستوديو ونشغله. لقد أنشأنا جمعيةً شبابية لتشغيل المحطة الإذاعية. ثم بدأنا نعدّ البرامج، وكان طيباً أن نرى الشباب يستخدمون ما اكتسبوه من المعرفة، الأمر الذي جعلهم أيضاً أكثر انخراطاً في العمل في المشروع.

إننا نعرف بأنّ المزيد من الناس يستمعون إلى محطاتنا الإذاعية أكثر ممّا يستمعون إلى غيرها من المحطات: فهي تبثّ الموسيقى الممتعة والبرامج التي تناول القضايا المحلية. نتلقى حوالي ٥ اتصالات هاتفية في الساعة. ويستمتع الناس

بسعادة أيضاً حينما يستمعون إلى شيء مستقل، وحينما تُتاح لهم الفرصة في التعبير عن آرائهم. إننا نخطط لإنشاء مشروع إذاعي ثانٍ في مدينة كركوك يبت برامج بأربع لغات، هي: العربية والكردية، والتركية والآشورية، وسننُفذ هذا المشروع أيضاً بمشاركة الشباب.

قضايا أساسية تتلشى في دوامة الانهيار الأمني

لقد تم سابقاً تغطية بعض الآثار الناجمة عن الأوضاع الإنسانية الطارئة المتصاعدة، منذ عام ٢٠٠٣، على حق الأطفال في التعليم. وكما ذكر آنفاً، تشير التقديرات إلى أن حوالي ٧٥٪ من الأطفال كانوا غير ملتحقين بالمدرسة مع نهاية عام ٢٠٠٦، مقارنةً بنسبة ٣٠٪ من الأطفال قبل عام من ذلك. ففي العديد من المناطق، أصبحت المدارس مراكز إيواء للنازحين. وفي المحافظات الفقيرة والمحافظات التي استبدت بها النزاعات، على وجه الخصوص، تتوافر لما مجموعه (١,٧) مليون نازح داخل وطنه فرصةً محدودة للحصول على الخدمات، بينما يقومون في الوقت نفسه باستهلاك وإرهاق ما يتوفر من الخدمات للمجتمعات المحلية المستضيفة لهم.

ولأسباب تتعلق بالأزمة الإنسانية، لم يتوفر بعدُ تحليل كافٍ لأداء قطاع التعليم، وحول كيفية تفاعل مكُوناته المتنوعة مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، هناك عدم وضوح في كيفية التعامل مع القضايا المستجدة والتدخلات الحديثة للتعامل مع هذه القضايا مثل تنمية الطفولة المبكرة. وثمة سؤال آخر حول كيفية تفاعل المركز أو مسؤوليات المركز تجاه المحافظات، وما هو النمط الأمثل للتفاعل الذي يتعين اتباعه. وهناك أيضاً سؤال ثالث حول كيفية تفاعل قطاع التعليم مع القطاعات الأساسية الأخرى كالصحة، والمياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى.

لقد أُعيق أيضاً المقدرة على التعامل مع مثل هذه القضايا بسبب الإبدال أو التعاقب السريع للكوادر العاملة على المناصب، نتيجة لعدد من العوامل المتنوعة، بما فيها الأسباب الأمنية والسياسية، مما يقوّض آفاق استدامة المبادرات وعمليات الإصلاح. ومع أن تعيين كوادر جديدة يضيف منظوراً حيويًا، إلا أن هذا الأمر له عددٌ من التبعات على التواصل والإستدامة وعلى الذاكرة المؤسسية وتنمية القدرات.

وكان نقص تمويل في قطاع التعليم يُشكّل أيضاً مشكلة رئيسية. ففي عام ٢٠٠٦، أنفقت نسبة ٩٢٪ من موازنة الحكومة المخصصة للتعليم على دفع الرواتب. ويؤدي نقص التمويل إلى التركيز على تخفيف حدة المشكلات والإستجابات الخاصة بدلاً من اعتماد نهج شمولي مستدام. وقد أثر ذلك أيضاً على علاقات جهاز التعليم مع المجتمع الدولي، الذي يركّز على تمويل الخدمات الأساسية بدلاً من إقامة الشراكات حول التعاون الفني وتنمية السياسات المبنية على أفضل الخبرات والممارسات المتبعة في الدول والمناطق الأخرى.

لقد نشأت مشكلات أخرى في التعاملات مع المجتمع الدولي. ففي الاجتماعات التشاورية التي عقدت في نهاية عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، طلبت الحكومة العراقية تنظيم الاتصالات بين الأمم المتحدة والوزارة. إلا أن قيام كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة بإجراء اتصالاتها الخاصة بها، يعوق جهود الوزارة التنسيقية، إضافة إلى إضعاف جهود الأمم المتحدة في دعم تنمية القدرات.

وقد حثت الحكومة أيضاً على زيادة الملكية العراقية لعمليات التخطيط للمشاريع وتصميمها وتنفيذها، وعلى تنمية قدرات الكوادر على تصميم المشاريع وتنسيق جهود المانحين.

السبيل لنيل الحق في التعليم والمشاركة

كما يبيّن النقاش أعلاه، فإن الأسباب التي تؤدي إلى الإخفاق في تأمين حصول الطفل على حقه في التعليم هي ذاتها التي تؤدي إلى حرمانه من حقه في البقاء والنمو. ويمكن إيجاز هذه الأسباب بما يلي:

- تعيش الأسر في حالة فقر متزايد وانعدام الأمن، وهي غير قادرة بصورة متزايدة على إعالة أطفالها أو حمايتهم. ويجعل الوضع الأمني الأسر غير مستعدة لإرسال أطفالها، وبخاصة الفتيات، إلى المدارس.
- تم تخريب الخدمات وإضعافها بسبب الإفتقار إلى الاستثمار، والعزلة، وفقد القدرات أثناء فترة فرض العقوبات على العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣). وعندما باشرت كوادر الخدمة المدنية في القطاع العام في إعادة تأهيل الخدمات وفي التعامل مع المجالات الأساسية، مثل مراجعة المنهاج الدراسي، وتجديد مرافق المدارس، استحوذت عمليات التمرد وعمليات الردّ عليها على كل الجهود المبذولة، وأدى العنف الطائفي إلى حدوث النزوح الجماعي.
- يعاني جهاز التعليم من نقص التمويل، وقد أصبح بالتالي غير قادر على الإستجابة للتحديات القائمة، كالتنسيق والعمل مع القطاعات كالصحة والتغذية وغيرها، أو على مواجهة التحديات التي تتطلب تدخلات جديدة كتنمية الطفولة المبكرة مثلاً.
- تجاوز التأثير المدمر لتفاهم الأزمة الإنسانية على تأثيرات الأسباب سالفة الذكر كلها، حيث بلغ عدد النازحين داخل البلاد في نهاية عام ٢٠٠٦ (١,٧) مليون شخص، مع استمرار نزوح نحو ١,٠٠٠ شخص يومياً. ان فرص حصول هؤلاء النازحين على الخدمات محدودة جداً، كما ان هذا الوضع يؤدي الى إستنزاف وإرهاق الخدمات والأجهزة والشبكات الضعيفة أصلاً في المحافظات المضيفة لهم.

سعت وزارة التربية، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، إلى معالجة القضايا التي تتعلق بالموازنة فيما يتعلق بالنهوض بنظام التعليم وبوضع المعلمين. وكانت هناك خطط لزيادة موازنة الوزارة بمقدار ستة أضعاف. ووافقت الحكومة على زيادة رواتب المعلمين بنسبة تفوق ٦٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٦. وكانت الحكومة تنظر في خطط لتقديم قروض للمعلمين لشراء سيارات، ولدعم قدراتهم عن طريق منحهم بعثات دراسية لمواصلة تعليمهم بينما يستمرون في تلقي أجورهم الشهرية. وقد ظلت كل هذه الخطط رهينة بتأثير الوضع الأمني في عام ٢٠٠٧.

وقد استجابت الوزارة أيضاً، بدعم من المجتمع الدولي، ولتت بعض الاحتياجات ذات الأولوية: بناء قدرات ٣٠,٠٠٠ معلم في المرحلة الابتدائية بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة على الأساليب التي تركز على الطفل، وتوفير لوازم التعليم لـ (٤,٥) مليون طالب في مرحلة الدراسة الابتدائية، إلى جانب توفير الأجهزة والمعدات، ونظم معلومات الإدارة. وقدم أيضاً المجتمع الدولي دعماً شاملاً لبرامج إعادة تأهيل وترميم المدارس، يشمل المباني المدرسية وخدمات المياه والصرف الصحي، التي تعتبر عاملاً مهماً في النهوض بتعليم الفتيات. بيد أن بعض المدارس التي أعيد تأهيلها قد تعرضت للتدمير أثناء القتال المستمر منذ بداية عام ٢٠٠٦.

لقد قامت وزارة التربية والمجتمع الدولي بتنفيذ مبادرتين رياديتين مهمتين منذ عام ٢٠٠٥: الأولى استهدفت الأطفال الذين فاتتهم فرصة التعليم المدرسي، والثانية قدمت اسلوباً لدمج الخدمات الأساسية وإشراك المجتمعات والحكومات المحلية بإجاء منح الطفل حقه في التعليم.

فقد أثبت برنامج التعليم المُسرّع، الموصوف في الإطار رقم ١٤، نجاحاً كبيراً في إشراك المجتمعات المحلية في ١٠ محافظات ريادية، وغطى أيضاً إقليم كردستان، وفي التشجيع على تعليم الفتيات بشكل خاص. أما المشروع التجريبي الريادي الآخر

للخدمات الأساسية المتكاملة، الموصوف في الإطار رقم ١٥. فقد كان تجربةً تعليميةً جيدةً تؤدي إلى جمع خدمات التعليم، والمياه والصرف الصحي، والحماية، والصحة والتغذية في مشروع واحد معاً. ويمكن لهذا المشروع أن يشكل نواةً للتدخلات التي من شأنها مكافحة الفقر بين الأسر والمجتمعات، وأن تدمج عملية التنمية في المناطق التي تنعم بالهدوء نسبياً. وتخض هذه التدخلات بأهمية كبيرة لذا ينبغي الاستمرار بدعمها. وفي الوقت ذاته، فإن الدعم المتزايد والمُستدام أمرٌ تقتضيه الحاجة. وباعتبار موظفي الخدمة المدنية (كوادر القطاع العام) هم القائمون الأساسيون بالواجبات المتعلقة بحقوق الطفل في التعليم، فإنهم يواجهون مهمةً مستحيلةً تقريباً تتمثل في التعامل مع ذلك الكم المتراكم، وفي استيعاب النمو السكاني، وفي إيجاد السبل للوصول إلى الأطفال النازحين والأطفال الفقراء المحرومين. ومن دون دعم المجتمع الدولي، فإن الأطفال العراقيين لا يتوافر لهم إلا أمل ضئيل في تجاوز الفُرص المفقودة لدى جيل آبائهم وأمهاتهم.

الإستجابة في الأوضاع الطارئة: في المناطق التي استفحل بها النزاع، يجب أن تتلقى الحكومة القومية والحكومات المحلية والمنظمات الدولية الدعم من أجل إنشاء المدارس التي توفر بيئة آمنة توفر الحماية للأطفال. فالأطفال في "المناطق الساخنة" من العراق لا يمكن أن يُتركوا من دون إحقاق هذا الحق الإنساني الأساسي. إذ يمكن استخدام الخيام والسبورات في خلق أماكن تعلمية مؤقتة، ويمكن توفير الدعم لإعادة تأهيل البنى التحتية للمدارس.

وفي ضوء طبيعة النزوح المستمر ولفترة طويلة منذ عام ٢٠٠٦، يتعيّن على الجهود المبذولة لإعادة تأهيل المدارس وتوفير التعليم أن تخدم كلاً من الأطفال النازحين والمجتمع المستضيف لهم، وأن تحسّن البنية التحتية الموجودة بدلاً من تشييد بُنى جديدة قصيرة المدى. وهذا سيساعد في التصدي للتوترات القائمة بين المجتمع المحلي المستضيف والنازحين، وسيشجّعهم على الإسهام بما يملكونه من معارف ومهارات وموارد.

الإستجابة للفقر والفجوات المتراكمة: يتعيّن توسيع المشروعين الرياديين الهادفين إلى توفير التعليم المسرع والخدمات الأساسية المتكاملة إلى أن يبلغا مداهما، حيثما يكون ذلك ممكناً في العراق. فالمشروعان يوفران فرصةً ممتازةً لإحقاق حقوق الطفل في الوقت الحاضر، ولوضع العراق على المسار الصحيح نحو مستقبل أفضل. وسوف يساعدان على التصدي للتقص في فرص الوصول إلى المدارس كسبب لعدم الانتظام فيها. ويمكن لهاتين المبادرتين أن يشكلا نواةً للتنمية المستندة إلى المجالات المخطط لها، والتي بدورها يمكن أن تساعد في استدامة الجهود المبذولة في المناطق "الهادئة". إذا كانت أجزاء البلاد الأخرى متورطة في النزاع.

ويتعيّن بذل جهود مكثفة للتواصل الميداني والناصرة لتعليم الفتيات ومحو أمية النساء على أساس حقوق الإنسان في إقليم كردستان وفي المناطق الريفية في الجنوب. ففي إقليم كردستان هناك أساس جيد من حيث اهتمام الحكومة ووجود منظمات غير حكومية ناشطة، وهناك حاجة ملحة لدى الفتيات والنساء لنيل حقوقهن. وعلى الرغم من الهدوء النسبي في الشمال، إلا أن أداء الإقليم يواصل ما يزال ضعيفاً في الكثير من المؤشرات، وتُذكرُ أمية الإناث مراراً وتكراراً كسبب أساسي لذلك الأداء الضعيف. وبالإضافة إلى الدفّع باتجاه حق تعليم الفتيات كحق إنساني، يُعتبر "العائدُ المزدوج" لتعليم النساء - لأنفسهن ولأسرهن - أحد الرسائل الأساسية للتغلب على ظروف الحرمان.

هناك حاجة إلى دعم مستوى ادراك المجتمع لمفهوم المساواة بين الجنسين في التعليم وفي الأنظمة الأخرى، وإلى الانتقال إلى ما هو أبعد من تنميط الأدوار لكل من الذكور والإناث. ففي الوقت الذي تزيد فيه معدلات البطالة بين النساء على معدلاتها بين الرجال، وفي الوقت الذي يتسبب فيه فقد أعداد كبيرة جداً من الذكور في ترك النساء يتعاملن مع الأوضاع كرتبات ومعيلات للأسر، لا يقدم قطاع التعليم قدراً كبيراً من التدريب المهني للنساء. وتشكل النساء الأغلبية بين المعلمين

والمعلمات، ولكنهن يشكّكن الأقلية بين الإداريين والمديرين. إن العلاقة الوثيقة بين مستوى تعليم الأم ومواظبة الأطفال على الدراسة تعني أن الأطفال المنحدرين من أسر رتباتها ومعيلاتها إناث من المرجح أن تفوتهم فرصة التعليم بدرجة أكبر من الأطفال الآخرين، مما يرسخ الفقر والامية والأمراض.

وفي الوقت ذاته، ومع أن هناك اهتماماً ينصبّ على الحاجة إلى تعليم الفتيات، فإن الأطفال غالباً ما يُسحبون من المدرسة للإنخراط في سوق العمل، ومن المهم أن تُفهمَ حقوقهم المترتبة على الأدوار النمطية للرجال. ومن المهم كذلك دراسة دور الآباء في النهوض بحقوق الأطفال في التعليم. ويجب على جهاز التعليم والأجهزة الحكومية الأخرى أن تُطوّر القدرات اللازمة لتحليل النوع الاجتماعي "الجندر" وذلك لكي يتم فهم الطريقة التي تلعب الأدوار النمطية للنوع الاجتماعي فيها دوراً في ترسيخ الفقر والتمييز.

ويتعيّن دعم الاهتمام الذي توليه وزارة الشباب والرياضة للمراهقين والشباب، بهدف مساعدة العراق على التخلص من ما تم وصفه بالتلازمة فترة ما بعد الصدمة. ويحتاج المراهقون والشباب، على وجه الخصوص، إلى إتاحة الفرصة لهم للحصول على المعلومات لكي يشاركوا في تشكيل مجتمع سليم معافى. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم في المناطق الأكثر هدوءاً، حيث تؤدي المدارس وظيفتها بطريقة "طبيعية" أكثر، أن يتم توفير الدعم النفسي الاجتماعي للتصدي للتراكم النفسي الذي يتعرّض له الكبار والأطفال، والناجم عن النزاع على مدى ربع قرن. وخلافاً لذلك، فإن انعدام الأمن والخوف الدائمين سيُفاقمان مشاعر الانتقام وعسكرة المجتمع بدلاً من تعزيز ثقافة السلام.

ويتعيّن إدراك أن نقص التمويل لقطاع التعليم يُعدُّ مشكلةً رئيسة لا يمكن للعراق في الوقت الراهن تجاوزها بمفرده. إذ تقتضي الحاجة تنظيم العلاقات بين الحكومة والمجتمع الدولي للتنمية، من حيث تنسيق الاتصال، وضمان امتلاك العراقيين القدرة على التخطيط والتصميم والتنفيذ، وتطوير القدرات اللازمة للقيام بذلك.

الإطار رقم ١٤

مشروع التعليم المُسرَّع: مبادرة لإسترداد الحقوق

تم إدخال برنامج التعليم المُسرَّع في عام ٢٠٠٥ من قبل الحكومة بالتعاون مع اليونيسف لتوفير فرصة جديدة للتعليم لما يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ طفل ومراهق، وبخاصة الفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة، أو من لم يسبق لهم الالتحاق بأي نوع من التعليم النظامي، أو من تسربوا من المدرسة في مرحلة مبكرة جداً. ويتم تحقيق ذلك عن طريق تكثيف ست سنوات من التعليم الابتدائي وإختزالها الى ثلاث سنوات. إذ تم التحاق حوالي ١٤,٠٠٠ طالب بالبرنامج الريادي في عشر محافظات. وشارك فيه أكثر من ١,٠٠٠ معلم. وقد تم توفير المواد الضرورية للطلاب والمعلمين والمدارس مع توفير الكتب الدراسية المقررة باللغتين العربية والكردية. وقد عمل تطوير البرنامج على إشراك المجتمع المحلي: إذ وقر زعماء العشائر قاعات التعليم مجاناً، ونظمت مديريات التربية، على جناح السرعة، الدعم الإداري المطلوب، بما في ذلك التعيين السريع للمعلمين، وتشكيل لجان المتابعة المحلية. وقد طلب قادة المجتمع المحلي من الحكومة توفير مراكز إضافية لهم.

ويُعتبر البرنامج مهماً بصورة خاصة للفتيات اللواتي فقدن، في كثير من الأحيان، عدة سنوات من التعليم. وقد عمل إشراك المجتمع المحلي على زيادة دعم تعليم الفتيات. فقد ذكرت التقارير أن الغرف الصفية للفتيات كانت ممتلئة، وكانت الطالبات المتزوجات ينتظمن أيضاً في البرنامج بدعم من أزواجهن وأسرهن. وقد تم تحقيق تقدُّم جدير بالاهتمام إذا ما أخذنا في الحسبان الوضع في البلاد، وأن البرنامج قد اقْتُرِحَ تنفيذه للمرة الأولى في عام ٢٠٠٣ ولكنه لم يبدأ إلا في أواخر عام ٢٠٠٥. لقد شخَّصت المراجعة التي أجرتها اللجنة التي تولت إدارة البرنامج، في منتصف عام ٢٠٠٦، النجاحات والمجالات التي يجب التصدي لها، فجاءت كما يلي:

- تم توفير الخدمات لعدد من الأطفال يفوق العدد الذي تم التخطيط له، عند الأخذ بعين الاعتبار الإستجابة الحماسية التي قدمتها المحافظات والمجتمعات. غير أنه كان هناك قَدْرٌ غير كافٍ من الفهم لأهداف البرنامج في بعض المديريات.
- كان التنسيق بين شمال البلاد وجنوبها ووسطها ضعيفاً، وكان المسؤولون من مختلف المناطق غير قادرين على السفر إلى مناطق أخرى بسبب قيود السفر والوضع الأمني.
- احتاج المعلمون قَدْرًا أكبر من التدريب الشامل، بما في ذلك كيفية التعامل مع مجموعة من الأطفال في مراحل عمرية مختلفة يجلسون في غرفة واحدة.
- دعت الحاجة إلى توفير طرائق إضافية بإشراك المجتمع، مثل مجالس الآباء والمعلمين، ولجان التربية في القرى، والاختيار المشترك لأعضاء المجالس المحلية كأعضاء في اللجان الفرعية. وقد تتوافر أيضاً فرصٌ للتنسيق مع حوالي ٤٣ مدرسة توفر التعليم غير الرسمي، وهي مدارس اليافعين.

ومن التحديات الرئيسة أن عددَ الأطفال الذين تتم خدمتهم لا يمثِّلون إلا نسبة مئوية صغيرة من أولئك الذين ينبغي الوصول إليهم. وفي الوقت ذاته، ومع أنه يجب حشد استثمارات كبيرة لئلا هذا البرنامج إلا أنه يجب أيضاً تنفيذ البرنامج على مدى فترة قصيرة، وذلك لأنه ما أن يتم الوصول إلى الأطفال المستهدفين حتى يكون البرنامج قد انتهت مرحلته. وإلى جانب الاستثمار في التعليم المدرسي، هناك فرص لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال الذين سيكون الكثير منهم قد تأثر بالنزاع والإقصاء. وأخيراً، فإن عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس من المحتمل أن يكون العدد الأعلى في المناطق التي يكون فيها النزاع أكثر شدةً، وبالتالي تكون فرص الوصول إليها هي أقل.

الإطار رقم ١٥ مشروع الخدمات الأساسية المتكاملة: طريقة أخرى لاسترداد الحقوق

قامت الحكومة، بالتعاون مع اليونيسف، بتجربة أسلوب يستخدم المدرسة كنواة لتعزيز فرص حصول المجتمع المحلي على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي. وبالتعاون مع وزارات الصحة، والبلديات والأشغال العامة، والعمل والشؤون الاجتماعية، كانت وزارة التربية تُمسك بزمام المبادرة في تنفيذ هذا النهج. إذا تم اختيار ١٠٠ مدرسة في ١٧ قضاءً استناداً إلى تقييم ميداني سريع في المحافظات الست الأشد حاجة في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٢٦ مركزاً من مراكز الرعاية الصحية الأولية و ٢٢ مشروعاً من مشاريع المياه والصرف الصحي لدعمها في الأحياء المجاورة للمدارس. وكان الهدف من ذلك تنفيذها خلال ستة أشهر.

وخلافاً للتدخلات السابقة، التي تم تأمين الخدمات القطاعية فيها بطريقة الخدمات «القائمة بذاتها»، فإن هذا النهج المتكامل هَدَفَ إلى جني ثمار التعاون عن طريق توفير الخدمات معاً في مجالات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والتغذية والحماية. وفي منتصف فترة تنفيذ المشروع، أظهر ملخص قدمته الكوادر الميدانية العاملة في المشروع، وجود بعض المسائل التي تحتاج إلى المعالجة كما يلي:

- قصور في مشاركة الجهات المعنية المحلية في اختيار الأفضية والخدمات الأساسية، ووجود إحساس بأن منظمة خارجية تتولى تنفيذ جميع جوانب المشروع ومتابعتها.
- الحاجة إلى مزيد من مشاركة المجتمعات المحلية على المستوى المحلي لخصر الأولويات كما يراها المجتمع، وللنهوض بعملية استدامة المشروع.
- فهم أفضل للعملية اللامركزية المتطورة، بما في ذلك دور المجالس المنتخبة وتأثيرها على مستوى المحافظة وما دون ذلك.
- الحاجة إلى موازنة الموارد المتاحة مع نشاطات الإدامة التشاركية المعنية بالمحافظة على المرافق والمعدات الجديدة، آخذين بعين الاعتبار الإستنزاف المبكر المحتمل للمرافق والتجهيزات الجديدة، الناجم عن كثرة الاستعمال بسبب الازدحام في جميع المدارس.

عندما توفرت الدروس المستفادة من التجربة، بدأ ملاحظو اليونيسف بالعمل على بعض القضايا التي تم تشخيصها. وبهدف تعزيز ملكية الجهات المعنية المحلية للمشروع، تضاعفت الجهود لتفعيل مجالس الآباء والمعلمين وإشراك المجالس المحلية. ومع بقاء المشاركة المجتمعية الكاملة والحشد المجتمعي عصيةً على الإنجاز بسبب الوضع المتقلب والقابل للإنفجار، فقد أظهرت الجهود المستمرة وجود فرص حقيقية لا بد من استغلالها والاستفادة منها.

على سبيل المثال، وفي إحدى مواقع المشروع في محافظة ميسان في الجنوب - حيث تشتمل هذه المحافظة على مرافق ضعيفة للخدمات الأساسية على وجه الخصوص - تم عقد ورشة عمل حول قضايا الأطفال على مدى ثلاثة أيام، اجتمعت فيها جهات معنية محلية تمثل مجالات التعليم والصحة والمياه وحماية الطفولة. وكان بين المشاركين، الذين جاوز عددهم ٣٠ مشاركاً، مديري مدارس، ومديري مراكز رعاية صحية أولية محلية، ومديري محطات معالجة المياه، ومسؤولي أفضية ومحافظات، وأعضاء من مجلس المدينة ومجلس محافظة ميسان. وناقش المجتمعون طوال أيام انعقاد الورشة، أسباب تسرب الأطفال من المدارس، والحاجة إلى تقوية الخدمات الصحية المدرسية، والمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين فرص حصول الأطفال في أفضيتهم على الخدمات الأساسية، إضافة إلى تحسين نوعيتها، وبعد مرور بضعة أسابيع على انعقاد ورشة العمل هذه، تم إصدار نشرة تحتوي على رسائل تتعلق بالصحة المدرسية، وتم إرسال صهاريج مياه إلى بعض المدارس التي كانت بحاجة خاصة إلى تجهيز المياه. وتبعث هذه الخطوات، وإن بدت صغيرة، على التشجيع، إن التعلّم من هذه الخبرة التجريبية الريادية سيساعد على مناغمة ومواءمة المشاريع المستقبلية للخدمات الأساسية التكاملة، وعلى امتلاكها من قبل المجتمعات المحلية وأطفالها.



الفصل الرابع حماية أطفال العراق الأكثر عرضةً للمخاطر

ازدادت نسبة الفئات السكانية التي تعاني من إعاقات مزمنة منذ عام ٢٠٠٣.

يحتاج الأطفال والبالغين في العراق على حد سواء للحماية من العنف والنزاع المُستعر في العديد من أجزاء العراق في الوقت الحاضر. وفي ظل هذه الظروف، هناك أطفال يحتاجون إلى حماية خاصة - الأطفال الذين انفصلوا عن مانحي الرعاية، والأطفال الذين هم بحاجة إلى دعم نفسي اجتماعي. والأطفال المعرضون للعنف والإساءة، والمعاقون، والأطفال الذين تعرضوا للإصابة بالذخائر غير المنفلقة، والأطفال اليتامى، والأطفال العاملون، والأطفال الذين أجبروا على التسوّل أو العيش في الشوارع، والأطفال المخالفون للقانون والذين تزوّجوا مبكراً. وتندرج أيضاً الأسباب، التي تجعل الأطفال مستضعفين ومعرضين للمخاطر بشكل خاص، ضمن الأسباب التي جعلت عملية تلبية احتياجاتهم صعبة جداً برغم وجود بعض المبادرات التجريبية الواعدة التي ستنتم مناقشتها في أدناه. وتشمل تلك الأسباب فقر الأسرة، والنزوح، واستنزاف القدرات والموارد الحكومية، ومحدودية الجهد المبذول لمعالجة الإطار القانوني غير الملئم - وقد تفاقمت هذه الأسباب كثيراً جرّاء تبعات مرحلة العقوبات من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣، والنزاع الداخلي المتصاعد منذ ذلك الحين.

الإعاقة

لا تتوفر معلومات كافية عن الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية في العراق، مع أن أعدادهم أكبر. بكل تأكيد، من النسبة المئوية لنظرائهم في الدول الأخرى، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحرب والنزاع اللذين استمررا على مدى ربع قرن من الزمان، والموصوفين في الفصل الأول. وقد كشف المسح الذي اجري عام ٢٠٠٤، أن نسبة المصابين بإعاقة مزمنة، ممن لم يكونوا جنوداً قد ازدادت منذ عام ٢٠٠٣.^{٤٧} وقد ذكرت هيئة رعاية الطفولة في العراق في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، أنّ ٣,٧٣٦ طفلاً ممن يعانون من الإعاقات قد تم وضعهم في مؤسسات الرعاية الحكومية في جميع أنحاء العراق في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

في العراق، كما هو الحال في أي مكان آخر، كثيراً ما تنظر الأسر إلى الإعاقة على أنها وصمة عار ينبغي الاحتفاظ بها مخفية عن أنظار المجتمع. كما أن الأسر غير مؤهلة لتوفير الدعم الخاص الذي يحتاج إليه الأطفال الذين يعانون من الإعاقات. وفي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، كان هناك فهم متنامٍ في بقية أنحاء العالم مفاده أن الأشخاص الذين يعانون من

الإعاقات ليس لهم حاجات فحسب: بل لهم حقوق أيضاً. وبفضل جهود المناصرة وكسب التأييد من قبل الناس أنفسهم. فقد أدى هذا الفهم في نهاية المطاف، إلى إقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. غير أن العراق كان معزولاً، منذ عام ١٩٩٠، عن المجتمع الدولي، ولم يشارك شعبه في هذه الحركة.

ولكي يتسنى النهوض بحقوق الأطفال ذوي الإعاقات، خُتاج الأسر إلى دعم إضافي من الدولة، التي دخلت منذ عام ٢٠٠٣ في أزمة إنسانية متنامية. ومع ذلك، وحتى في المناطق الهادئة، فإن الأطفال ذوي الإعاقات يمثلون فئة كبيرة جداً من السكان لا تتاح لهم إلا فرص ضئيلة لدمجهم في مجتمعهم المحلي أو أسرهم، حسب تقرير أصدرته منظمة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة عام ٢٠٠٣ في إقليم كردستان. إن الأسر تستفيد فعلاً من الفرص التي تُمنح لها، ويمكن مساعدتها لكي تساعد أطفالها وفق الوصف الوارد في الإطار رقم ١٦.

الإطار رقم ١٦

الشروع ببرامج التعليم الخاص في شمال العراق

تُبيّن الأبحاث الدولية الراهنة أن الأطفال ذوي الإعاقات يستفيدون استفادةً كبرى من البرامج التي تبدأ مع أولئك الأطفال منذ ولادتهم أو لدى تشخيصهم للمرة الأولى. وهذا أيضاً يوفّر على الحكومات ملايين الدولارات، حيث يصبح الأطفال والأسر في وقت لاحق قادرين على تعزيز دخل الأسرة، والحد من الزيارات المكلفة إلى المستشفيات. وتبيّن الأبحاث أيضاً أن دماغ الطفل يُطوّر في السنوات الخمس الأولى العلاقات الارتباطية التي سيحتاجها الطفل طوال حياته.

بدأ مشروع التعليم الخاص بعد أن قضى معلّمان من معلمي التعليم الخاص الدولي مدة ثلاثة أشهر يتحدثون إلى معلمين من مدرستي آوات و هيووا، وإلى آباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقات، وأفراد مهتمين آخرين بتحديد الوضع الراهن، وتحديد ما يريده شعب كردستان. وتم اختيار مدرسة لتكون مقرّاً للمشروع، كما تم اختيار أطفال بالتعاون مع الحكومة ومع جمعية "داون سيندروم" (جمعية الأطفال المنغوليين). وكذلك تم اختيار المعلمين من خلال مقابلات شخصية، إضافة إلى عقد جلسة تدريب في مجال التعليم الخاص لما مجموعه ٧٠ مشاركاً في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

لقد أظهرت البحوث أن الأسر لديها حاجة كبيرة إلى المعلومات، إضافة إلى حاجتها إلى مهارات في مجال رعاية أطفالها. وقد تم توفير ذلك من خلال زيارات منزلية أسبوعية، حيث كانت الأسر تُسيطر على وضع الأهداف والأولويات الخاصة بالأطفال ومجموعات اللعب الأسبوعية، التي تستطيع الأسر من خلالها اللقاء مع أناس آخرين يعيشون وضعاً مماثلاً. وقد دُعيت الأسر أيضاً إلى حضور تدريب أولي لتعرف المزيد عن البرنامج وتطرح أية أسئلة تشاؤها.

تعتبر كفاءة هذا الأسلوب في تمكين الأسر إجراءً مهماً، وبخاصة لأن لمجموعات اللعب ميزةً جديدةً في المجتمع الكردي العراقي. ولكي يتسنى قياس ذلك، فقد سُئلت الأسر ثمانية أسئلة، استناداً إلى إطار نتائج الأسرة، الذي نشأ من سلسلة طويلة من الأبحاث التي أوضحت أن الأسر التي تعاملت مع شبكات دعم أقوى، وامتلكت مهارات للتفاعل مع المهنيين، ولديها حس أفضل خاص بها، كانت أكثر قدرة على دعم أطفالها. لقد تم توزيع استمارة مسح على الأسر بعد مرور أربعة أشهر على البرنامج، وطلب من الأسر أن يجيب بأمانة وأن تُسلم استماراتها من دون كتابة أسمائها عليها. فأجاب كل الأسر بإيجابية على الأسئلة، ملاحظَةً الفَرْق الذي أحدثه البرنامج على الأطفال وأسْرهم. لقد اكتسبوا جميعهم المعلومات، واكتسبوا المهارات، واكتسبوا الدعم من خلال البرنامج.

مثال: "آرام" طفل الثالثة من العمر يعاني من الشلل الدماغي. والديه كلاهما يحضران جلسات التدريب الأولى ليتعرّفا على البرنامج ويتعلّما كيف يعمل. ويتحدث مُرشد الأسرة إلى أسرة "آرام" حول أهداف الأسرة وأولوياتها، والده مشغول بشأن

جلوس "آرام" وحيداً، بينما تنشغل والدته بمهاراته الاتصالية. ويستخدم والدا "آرام" أداة التقييم المعروفة باسم "الخطوات الصغيرة" لاكتشاف ما يستطيع "آرام" عمله وما الذي يحتاج إلى تعلمه بعد ذلك. ويحصل والداه على آراء حول كيفية تحقيق تلك الأهداف من دليل "الخطوات الصغيرة". وينظر مرشد الأسرة أسبوعياً في كيفية تحقيق "آرام" ووالداه لتلك الأهداف. وفي ما إذا كانت الأهداف بحاجة إلى التغيير أو إذا ما كانوا يحتاجون إلى التفكير في أفكار جديدة لمساعدة "آرام" على تحقيق تلك الأهداف. وبعد مرور شهر واحد، أصبح والدا "آرام" مسرورين، وقادرين على ملاحظة التقدم الذي حققه "آرام"، وأن يعرفا أنهما ليسا وحدهما.

تم إقتباس هذا النص من التقرير الأولي المؤرخ في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. المشروع الريادي للتعليم الخاص في السليمانية، شمال العراق تم تنفيذه من قبل شركة أكون ACORN ووزارة التربية

الذخائر الحربية غير المنفلقة

تشكّل الألغام، والأعتدة التي لم تنفجر والبقايا المتفجرة الأخرى للحرب مشكلةً رئيسةً في العراق. ووفقاً لمختلف تقييمات الحاجات والدراسة المسحية لأثر الألغام الأرضية كما هو حالها في منتصف عام ٢٠٠٦، فقد تأثر ما مجموعه ١,٥٧٩ مجتمعاً محلياً من الألغام. ٩٣ مجتمعاً منها تأثرت تأثراً بليغاً، و ١٤٢ تأثر تأثراً متوسطاً. وتم تسجيل ٥٦٥ ضحية للألغام. ٩٨,١٪ منهم من المدنيين. وتُلك هؤلاء من الأطفال دون سنّ ١٤ عاماً (٢٣,٩٪). ونصفهم تقريباً (٤٥,٧٪) تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً.

الإطار رقم ١٧

التلوث في محافظات جنوب العراق

شهدت محافظات البصرة، وميسان، والمثنى وندي قار حروب العراق الثلاث الأخيرة بطرق مختلفة. فالحرب العراقية الإيرانية أثّرت على المحافظتين الحدوديتين (البصرة وميسان)، وهما المحافظتان الأشدّ تأثراً مع وجود مناطق حدودية عميقة مزروعة بالألغام، وموجودة حتى وقتنا الحاضر. وهذه المنطقة ملوثة جداً، وربما كان تلوثها كتلوث أية منطقة من العالم وهي مهجورة على نطاق واسع. وقبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، يُقال إن هذه المنطقة ربما كانت أكبر مساحة مزروعة بأشجار نخيل التمور في العالم. لقد تدمّرت كل هذه المزروعات، وما تبقى من العديد من المناطق يعتبر منطقة خطيرة منبسطة وملتوّجة ومزروعة بالألغام، تملؤها شبكات الخنادق المتقاطعة، ومنقّطة بمجازات بشرية (من صنع الإنسان) كمرابض لإطلاق قذائف الدبابات، منتشرة عشوائياً في أراض قاحلة (غير محروثة) شبه صحراوية.

وفي المناطق الغربية والشرقية من البصرة، وفي المثنى، وفي مركز محافظة ذي قار، أحدثت الحربان الأخيرتان أغلب المخاطر التي يواجهها المقيمون فيها الآن. وفي محافظة المثنى، التي تعتبر صحراوية في أجزاء كبيرة منها، تتسبّب المناطق المزروعة بالألغام بالقرب من الحدود، في وجود أعلى معدلات سقوط الضحايا في العراق.

"توزيع الأثر وتلوث الأراضي في محافظات جنوب العراق"

من تقرير داخلي أولي، الدراسة المسحية لأثر الألغام الأرضية ٢٠٠٦

ما مجموعه ٥٦٥ ضحيةً، ٩٨,١٪ كانوا من المدنيين. وثلثهم كان من الأطفال.

يكمن التهديد الرئيس في شمال العراق من الألغام الأرضية. أما في جنوب العراق، فالمخاطر تنجم من الألغام الأرضية القديمة المزروعة على طول الحدود العراقية الإيرانية، والألغام التي زُرعت حديثاً على طول حدود العراق

مع المملكة العربية السعودية، إضافة إلى التهديدات الناشئة من الصواريخ التي لم تنفجر وبعض القنابل العنقودية. وفي الوسط والجنوب، تعتبر القنابل العنقودية أكثر الأسباب وراء الوفيات والإصابات. وتقع معظم الإصابات والضحايا في محافظات الوسط والجنوب بسبب التلوث بالألغام إبان الحرب عام ٢٠٠٣.

يُعيق التلوثُ بالألغام عملية إعادة الإعمار، ويهدد سلامة المدنيين، ويحرمهم من فرصة الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي، والطرق، ومصادر المياه والمناطق السكنية. ويُعيق التلوثُ أيضاً العودة الآمنة للنازحين داخل العراق، واللاجئين. وبسبب الظروف الصعبة جداً التي يمر بها العراق، لم يتم بعدُ رصد الضحايا ومساعدة هم بطريقة تفي بالغرض. وثمة حاجة إلى بيانات ومعلومات موثوق بها حول الضحايا والناجين واحتياجاتهم.

وعلى الرغم من الجهود المنسّقة التي بذلت في الماضي، لم يحدثٍ تغييرٍ كافٍ في سلوك حمل المخاطر، ولم تؤت عملية خفض عدد الإصابات والوفيات ثمارها كما كان متوقع لها. وقد أجبر الناس على المغامرة رغم المخاطر في سبيل كسب العيش، مُعرضين أنفسهم للإصابة والوفاة بسبب الوضع الاقتصادي. كما أن تدفق النازحين بحثاً عن السلامة والأمن يُعرض السكان إلى المخاطر. وفي الوقت ذاته، فقد صَعَب الوضع الأمني نشاطات التوعية والتثقيف وزيادة الوعي بمخاطر الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما يُصاب مُعيل الأسرة الرئيس بالإعاقة أو يتوفى، فإن الأطفال في أية أسرة ذات موارد اقتصادية محدودة تفقد مُعيلها، يصبحون أكثر عرضة للإهمال، والإساءة والاستغلال.

الإطار رقم ١٨

أصوات الشباب في العراق

«لم يعرف أصدقائي أنني فقدت ساقاً»

كُنْتُ في التاسعة من عُمرِي عندما انتفض الشعب الكردي في ربيع عام ١٩٩١، فهربنا إلى إيران. لم أكن أعرف شيئاً عن ذلك المكان. وفي أحد الأيام وطأت قدمي لغماً مضاداً للأفراد، وفقدت ساقِي اليسرى. قضيت شهرين في مستشفى في إيران. وكانت والدتي وأخوای يقيمون قرب الحدود، ومكثت معهم، ولكننا عُدنا بعد ذلك إلى بلدتي.

في ذلك الحين، كان عليّ أن أبدأ السنة الدراسية الأولى في المدرسة الابتدائية. وكانت المشكلة أنني لم أكن قادراً على حمل كُتبي واستخدام العُكَّازات في الوقت ذاته. وكانت تلك مشكلةً كبيرة بالنسبة لي. ثم أرسلتني أسرتي إلى السليمانية لأمكث مع عمِّي وجَدِّي. فشرحا لي قائلين: إذا ما هاجمنا الجيش العراقي مرةً أخرى واضطررنا إلى الهروب، فلن أكون قادراً على الهرب معهم.

ثم كانت هناك منظمة ساعدت المعاقين في كردستان. فأعطتني تلك المنظمة ساقاً صناعيةً ودربتني على استعمالها. وكان ذلك تغيير كبير في حياتي. فاستطعت المشي! واستطعت الإستعاضة عن عُكَّازاتي! وقد ساعدني ذلك حقاً في حلّ مشكلتي النفسية، وساعدني على الاندماج في المجتمع وإقامة علاقات صداقة. بل إنني كنت حتى قادراً على لعب كرة القدم. نعم، ربما لم أكن قادراً على الرِّكض، ولكنني على الأقل كنتُ قادراً على رفس الكرة. وبعض أصدقائي لم يكونوا يعرفون حتى أنني كنت قد فقدت ساقاً.

لم تمض سوى سنتين في المرحلة الإعدادية. ولكنني قرأت العديد من الكتب خارج المدرسة. ما جعلني أدرك كم كان التعليم ضعيفاً. أودُّ الذهاب إلى أوروبا لأكمل تعليمي، ولكنني لا أملك مالاً. عملت وما أزال صحفياً منذ عام ٢٠٠٠. أكتب مقالات إعلامية باللغتين الكردية والإنجليزية.

جلال، السليمانية

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

العيش من دون أسرة

يزداد باطراد عدد الأطفال اليتامى في العراق بسبب النزاع المستمر، مما يجعلهم معرّضين لخطر الحرمان أو الاستغلال. وقد وجد المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣ أن ٧,٦٪ من الأطفال في الفئة العمرية ١٠ أعوام - ١٤ عاماً كانوا أيتاماً فقدوا أحد والديهما، وأن نسبة ١٪ من الأطفال في الفئة العمرية ذاتها فقدوا والديهما كليهما. ووجد المسح أيضاً أن من بين الأطفال الذين فقدوا والديهما كليهما، كان ٦٤,١٪ فقط منهم ينتظمون آنذاك في المدرسة، مقارنةً بنسبة ٧٦٪ من بين الأطفال اليتامى الذين كانوا يعيشون مع أحد والديهما على أقل تقدير. ولم يأخذ المسح بعين الاعتبار الأطفال الذين يعيشون في المؤسسات الحكومية أو في دور الأيتام. إذ لم يكن يعيش في تلك المؤسسات أكثر من ٧٠٠ طفل بقليل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، وفقاً لما ذكرته هيئة رعاية الطفولة. وهناك عدد غير معروف من الأطفال الذين يتلقون الرعاية في مؤسسات تديرها مجموعات محلية بصفة غير رسمية.

لقد أصبح أثر الأزمة الإنسانية المتنامية، منذ عام ٢٠٠٣، أكثر وضوحاً. وقد ذكر أحد العراقيين العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية أن الحصول على بيانات حول أعداد اليتامى في الفلوجة كان أمراً صعباً في السابق، لأن وجود الأطفال خارج كنف الرعاية الأسرية كان يعتبر عيباً. «أما الآن، وبسبب الوضع الصعب جداً، فقد وافقت الأسر على ضرورة وجود بعض الدعم، حتى وإن كان ذلك الدعم يأتي من دار للأيتام. إنني لم أكن أعتقد قط أن الأسر قد توافق على هذا. بعض المساجد تستقبل الأيتام، ونحن نساعدنا في توفير السجاد والمدافئ والغذاء. نريد توفير مدارس متنقلة لكي يستطيع الناس أن يبدؤوا حياة جديدة على أساس أن الحياة لا بُدَّ أن تستمر»^{٤٨}

صغار ومراهقون مجبرون على العمل

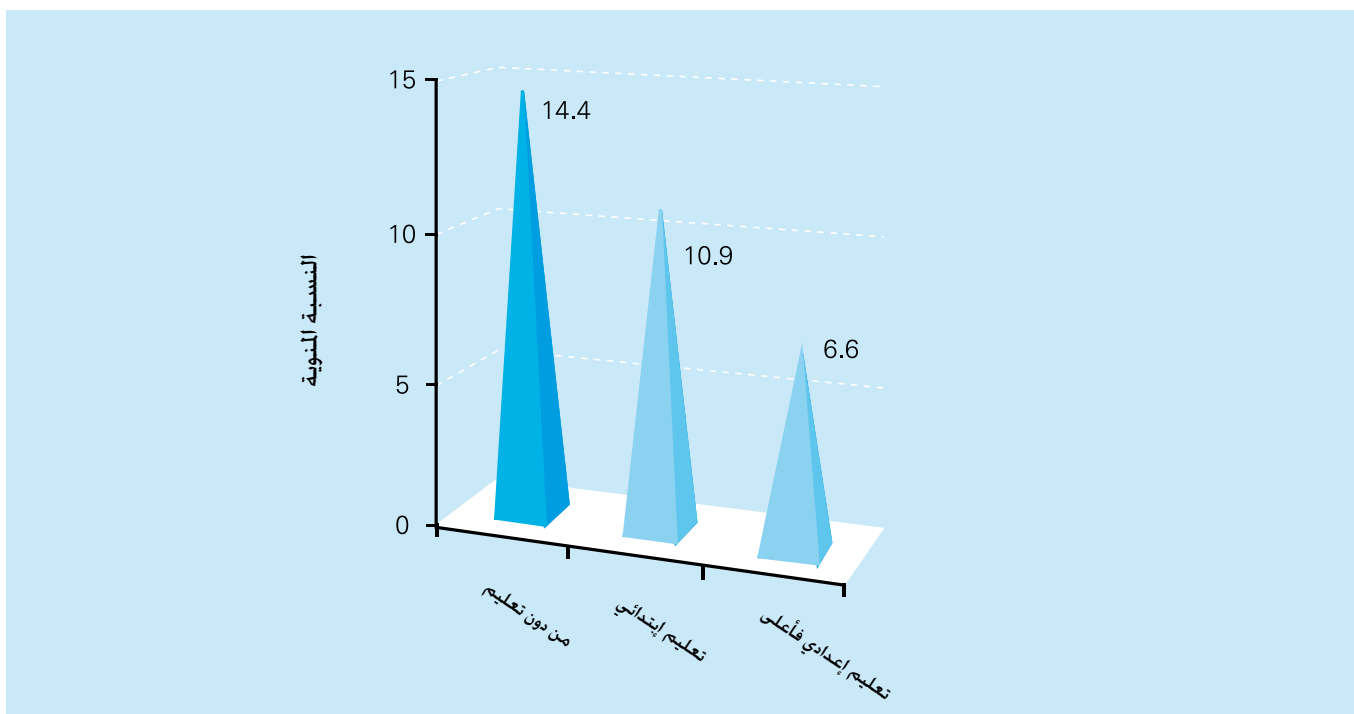
يوفر المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣ احدثت البيانات عن عمل الأطفال إذ تضمن الإستبيان سؤالاً لمانحي الرعاية لكل طفل في الأسرة من الفئة العمرية ٥ أعوام - ١٤ عاماً، عن نوع العمل الذي يقوم به الطفل وعن عدد الساعات التي عملها.^{٤٩} وقد وجد المسح أن طفلاً واحداً من بين كل تسعة أطفال (٧،١) في الفئة العمرية ٥ أعوام - ١٤ عاماً كان يذهب إلى العمل، مع وجود نسبة أعلى في المناطق الريفية من النسبة الموجودة في المناطق الحضرية، كما يُبين الجدول ٨. وكان من المحتمل إرسال الفتيان إلى العمل بدرجة أكبر من إرسال

عدد الأطفال المنخرطين في العمل والمولودين لأمهات لم يحصلن على أي تعليم كان يفوق بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً عدد الأطفال المولودين لأمهات أنهين التعليم الإعدادي.

٤٨ مقابلة شخصية مع عراقي يعمل في مجال الإغاثة.
٤٩ يُعتبر الأطفال في الفئة العمرية ٥ أعوام - ١١ عاماً أنهم منخرطون في عمل الأطفال إذا عملوا لمدة لا تقل عن ساعة واحدة في نشاط اقتصادي أو لا تقل عن ٢٨ ساعة في أداء الأعمال المنزلية. وبالنسبة للفئة العمرية ١٢-١٤ عاماً، فعمل الأطفال يشمل العمل لمدة لا تقل عن ١٤ ساعة عمل في نشاط اقتصادي أو لا تقل عن ٢٨ ساعة عمل في أداء الأعمال المنزلية. لقد غطى المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣ العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر والعمل داخل المنزل أو العمل في مزارع أو الأعمال الخاصة بالأسر.

الفتيات. وكان من المحتمل بدرجة أقل أن يذهب الأطفال الذين كانوا يعملون إلى المدارس. وكما ذكرنا في وقت سابق، فإن انخراط الأطفال في سوق العمل ينخفض كلما ازداد مستوى تعليم الأم. وكما يوضح الشكل ٣، فإن عدد الأطفال الذين يذهبون إلى العمل والمولودين لأمهات لم يحصلن على أي تعليم كان يفوق بمقدار ٣ أضعاف تقريباً عدد الأطفال المولودين لأمهات أنهين التعليم الإعدادي.

الشكل رقم ٣: النسبة المئوية للأطفال العراقيين ٥ أعوام -١٤ عاماً المنخرطين في عمل الأطفال حسب مستوى تعليم الأم، ٢٠٠٦، المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣



وكما ورد في الفصل الثاني، لا يُعرف الكثير عن مستوى تعليم الأب وأثر ذلك على الأطفال، بما في ذلك إبقاء الفتيات خارج مقاعد الدراسة لأسباب تتعلق بشرف الأسرة ودفع الفتيان إلى الانخراط في العمل بسبب التقاليد التي تُسند المسؤولية عن دخل الأسرة إلى الذكور.

قالت الأمهات جميعهن إنهن لن يُرسلن أطفالهن إلى العمل لو توفر للأسرة دخل كافٍ.

وقد وجدت دراسة أخرى أجريت في عام ٢٠٠٣، وتم اقتباسها في تقرير لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول أطفال الشوارع العاملين، أن ظاهرة عمل الأطفال قد اتسعت انتشارها خلال السنوات الأخيرة. ووجدت الدراسة أيضاً أن الأسر حاولت وضع بعض المعايير لحماية أطفالها عن طريق جعلهم يعملون بالقرب من منازلهم أو مع أقاربهم. وقد وُجدَ الأطفال يعملون في ورشات الحدادة، واسواق الخضار، وبيع الأكياس البلاستيكية. وفي معظم الحالات اضطرت الأسر الفقيرة إلى إرسال أطفالها إلى العمل بهدف إسناد دخل الأسرة والمواد التموينية التي تلتاها. وقالت الأمهات جميعهن: إنهن لن يُرسلن أطفالهن إلى العمل لو توفر للأسرة دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهن.

وقد وجدت دراسة أخرى أجريت في عام ٢٠٠٣، وتم اقتباسها في تقرير لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول أطفال الشوارع العاملين، أن ظاهرة عمل الأطفال قد اتسعت انتشارها خلال السنوات الأخيرة. ووجدت الدراسة أيضاً أن الأسر حاولت وضع بعض المعايير لحماية أطفالها عن طريق جعلهم يعملون بالقرب من منازلهم أو مع أقاربهم. وقد وُجدَ الأطفال يعملون في ورشات الحدادة، واسواق الخضار، وبيع الأكياس البلاستيكية. وفي معظم الحالات اضطرت الأسر الفقيرة إلى إرسال أطفالها إلى العمل بهدف إسناد دخل الأسرة والمواد التموينية التي تلتاها. وقالت الأمهات جميعهن: إنهن لن يُرسلن أطفالهن إلى العمل لو توفر للأسرة دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهن.

المجدول رقم ٨: عمالة الأطفال

النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية ٥ أعوام - ١٤ عاماً، المنخرطين في أنشطة عمل الأطفال حسب نوع العمل، المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٢٠٠٦.٣

مجموع عمل الأطفال	العمل لصالح أعمال الأسرة	الأعمال المنزلية لمدة تزيد عن ٢٨ ساعة/أسبوع	العمل خارج المنزل		الجنس
			عمل غير مدفوع الأجر	عمل مدفوع الأجر	
١٢,١	٨,٤	١	٢,١	١,٦	ذكر
٩,٢	٥,٩	٢,٧	١,٤	٠,١	أنثى
مكان الإقامة					
٥,٥	٢,٥	٠,٨	١,٦	٠,٩	المناطق الحضرية
١٨,١	١٣,٩	٣,٤	٢	٠,٨	المناطق الريفية
الالتحاق بالمدارس					
٩,٥	٦,٨	١	١,٩	٠,٥	نعم
١٣,٥	٨,١	٣,٧	١,٥	١,٨	لا
١٠,٧	٧,٢	١,٨	١,٨	٠,٩	المجموع

المسح العنقودي المتعدد المؤشرات-٢٠٠٦.٣

أطفال الشوارع والأطفال العاملون

يواجه المجتمع العراقي أيضاً ظاهرة التسرد، والتسول وأطفال الشوارع التي نشأت قبل حرب عام ٢٠٠٣ وتفاقت منذ ذلك الحين. وتشمل أسباب ذلك تعطيل الحياة الأسرية، والنزوح، وفقدان أحد الوالدين، وإغلاق المدارس وأسباب أخرى غيرها. ويُعدُّ تعاطي المواد المخدرة مشكلة عامة في أوساط المتسردين وفقاً لدراسة أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن المؤسسات التي تخدم أطفال الشوارع. وهؤلاء الأطفال معرضون أيضاً إلى الانخراط، بل إنهم ينخرطون في الإساءة الجنسية، ويمكن أن يكونوا عُرضةً بشكل خاص إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز إذا ما أخذنا بعين الاعتبار افتتان ممارسة الإساءة الجنسية بتعاطي المخدرات.

وقد وجدت دراسة أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في عام ٢٠٠٥، على ٢٠٠ طفل مُتسول: ١٣٣ فتى و ٦٧ فتاة، أنّ "عملهم" كان في كثير من الأحيان يُنظّمه أعضاء الأسرة أو كباراً ليس لهم صلة قرابة بهم. وفي الواقع، فإن ٦٧٪ من أولئك الأطفال كانوا قد دُفعوا إلى التسول من قبل أسرهم، وإن ٩٠٪ قالوا أنهم سيتخلّوا عن التسول فيما لو وجدوا فرصاً للدراسة أو العمل. وكان حوالي ٢٠٪ مضطرين إلى دفع نسبة من "أجورهم" إلى الكبار الذين نظموا العمل في الشوارع. وقد تراوحت أعمار تلك الأطفال من عامين إلى ثمانية عشر عاماً، والنسبة الكبرى منهم كانت في الفئة العمرية من ١٠ أعوام إلى ١٢ عاماً (١٨٪). وكان حوالي ربع أولئك الأطفال قد فقدوا كلا والديهما، بينما قالت نسبة ٢٧٪ أخرى من هؤلاء أنها فقدت إما أمهاتها أو آباءها. واستناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، فقد عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بمشاركة وزارة التربية، على إعادة الأطفال إلى المدارس وعلى إشراك والديهم في تلك العملية.

وقد وجدت دراسة مسحية أجريت في إقليم كردستان حول أطفال الشوارع في مختلف محافظات الإقليم أن الأطفال تركوا المدرسة في الفئة العمرية ٥ أعوام إلى ١٨ عاماً لبيع المناديل الورقية أو بعض المنتجات الصغيرة الأخرى.^{٥٠} وكان السبب الرئيس لترك الأطفال للمدرسة يتمثل في الظروف المالية للأسرة. وبعض أولئك الأطفال لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة قط، بينما وصل آخرون منهم إلى الصف الخامس الابتدائي. ومعظمهم أراد العودة إلى المدرسة. وقد شملت تلك الدراسة المسحية ٤٠٠ طفل - كلهم كانوا ذكوراً، وجميعهم كانوا ما يزالون يعيشون مع أسرهم.

أطفال في خلاف مع القانون

الأطفال في سجون الأحداث يعيشون في ظروف يُرى لها.

وفقاً لهيئة رعاية الطفولة، فإن مجموع عدد الأطفال المخالفين للقانون والموجودين في مؤسسات رعاية الأحداث الجانحين يبلغ ٥٦١ طفلاً، منهم ٤٧٣ فتى في مؤسسات تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، و ٨٨ فتاة في المؤسسات التي تديرها وتشغلها وزارة العدل. وفي إشارة إلى الوضع الأمني المرعب، استهدفت سيارة مفخخة سجن الأحداث والنساء في كركوك بتاريخ ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، مما أدى إلى قتل ما لا يقل عن ثماني نساء وثلاثة أطفال.

أعرب تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الذي يغطي الفترة سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، عن قلق خطير بشأن وضع الأطفال في أماكن الاحتجاز. وذكر التقرير أنه "نظراً لنقص المرافق في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فإن الأحداث المحتجزين خارج بغداد لا يزالون تحت وصاية ورعاية وزارة العدل." مضيفاً "أنه نظراً للحقيقة التي مفادها أنه لا يوجد سوى قاضي تحقيق واحد في بغداد يتعامل مع قضايا الأحداث، فإن الإشراف القضائي يُعتبر غائباً تقريباً. وقد لاحظ مسؤولو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حدوث زيادة في عدد الاعتقالات الأحداث نتيجةً للمرحلة الثانية من خطة أمن بغداد." وذكر التقرير أنه قد تم في الآونة الأخيرة إجراء عملية تفتيش من قبل عدد من الخبراء في سجن الأحداث في الكرخ، وذلك بطلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقد كشفت تلك العملية النقاب عن وجود ٢٨٤ نزيلًا في الفئة العمرية بين ٧ أعوام و ٢٢ عاماً، يعيشون في "ظروف صحية وطبيّة يُرى لها، مع وجود علامات تدل على حدوث إساءات بدنية وجنسية يُزعم بأنها ارتكبت على أيدي حراس السجن أو من قبل زملائهم في السجن. وبعضهم كان محتجزاً من دون إيداعات أو حتى تُهم موجّهة إليه."

مسؤولية الإرتقاء بحق الطفل في الحماية

تتولّى الأسر والمجتمع المسؤولية مشتركة عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ومع أنّ الأسر لم تكن تعرف كيف تستجيب للإعاقات البدنية والعقلية، وأنّ الكثير منها حاولت إخفاء الأطفال المصابين عن أنظار المجتمع. كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن الأسر العراقية اعتادت، تقليدياً، على توفير الدعم لليتامى إلى مستوى اختفت فيه تقريباً، قبل عام ١٩٩٠. ظواهر التسوّل والتشرّد وجنوح الأحداث، أما في الوقت الحاضر، فإن الأسر العراقية في أرجاء عديدة من العراق لا تستطيع توفير الدعم للأطفال المستضعفين بسبب الأزمة الأمنية، التي تُسبب الفقر والحرمان وتُرسّخهما في آن معاً. ويمكن للضغوط على قدرات الأسرة في التعامل مع الوضع أن تتجلى واضحة في ظواهر الإدمان على الكحول والمواد والعقاقير والعنف الأسري. وتُعرض الأطفال للعمل القسري والاستغلال والإساءة.

ووفقاً للنتائج الأولية للمسح الذي أُجري لصحة الأسرة العراقية، والذي كانت الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية تُنفذه في أواخر ٢٠٠٦/أوائل ٢٠٠٧، فإن ما يزيد على ٤٠٪ من البالغين كانوا يعانون من القلق والكبت، مع ارتفاع

معدّلات ذلك في أوساط النساء عنها في أوساط الرجال.^(١) وقد عانى أيضاً حوالي ٣٠٪ من المراهقين والمراهقات من مثل تلك الاضطرابات العقلية، تماماً كما عانى منها ما يزيد على ١٥٪ من أطفال المدارس الابتدائية. وقد أشارت الأدلة المتناقلة غير المؤثّقة إلى وجود معدل مرتفع من استعمال المهدّئات، وزيادة في استعمال العقاقير، إضافة إلى وجود الكثير من التقارير والبلاغات حول العنف المنزلي والعنف في المدارس. ومثل هذه الضغوط على الكبار والأطفال تضعف قدرة الأسرة على توفير الحماية التي يحتاج إليها أطفالها.

وبالإضافة إلى مسؤولية الدولة عن توفير أو ضمان توفير الخدمات الأساسية الملائمة التي تُحقّق الحقوق الإنسانية للأطفال، مثل الصحة والتغذية والتعليم، فإنها - أي الدولة - مسؤولة عن توفير الحماية أو دعمها، فضلاً عن توفير إطار قانوني ينسجم مع القانون الدولي. إذ يُعتبر الإطار القانوني الحالي للأطفال المستضعفين مزيجاً من القوانين القديمة والجديدة غير المكتملة، ويحتاج إلى مراجعة شاملة. فعلى سبيل المثال، يتم التعامل مع الأحداث بمقتضى قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لعام ١٩٨٣. بيد أن هذا القانون يُعرّف سلوك الحدث وتشرّده بطريقة تُربك أشكالاً عديدة من السلوك والفئات العمرية وفقاً لدراسة أعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول مؤسسات رعاية الأطفال المعنية بأطفال الشوارع. وإلى جانب ذلك، فإنّ وسائل كسب الرزق التي يُحددها القانون كعوامل تُشكّل التشرّد تعتبر الآن عوامل ضرورية لبقاء الأسر. كما أن الإطار القانوني للأحداث لا يلامس واقع الحياة في العراق في الوقت الحاضر.

وفي الوقت ذاته، فإنّ الدستور الجديد لم ينعكس بعد في صيغة التشريعات. وعلاوةً على ذلك، هناك مواقع ضمن الدستور تحتاج إلى إعادة مراجعة لضمان حماية الطفل. إذ لا يُعرّف الدستور، على سبيل المثال، المدى العمري للأطفال. ولهذا تبعات على الكثير من القضايا، مثل عمل الأطفال، والحق في الانتخاب والضمان الاجتماعي، والتعامل مع الأطفال المخالفين للقانون، وعقوبة الإعدام وغيرها من القضايا الأخرى.

ومن حيث خدمات الحماية والدعم، فقط سعت الحكومة إلى التعامل مع حالة الفقر بين العائلات المعرضة للخطر بسبب الفقر عن طريق زيادة عدد العائلات المستفيدة من دفعات شبكة الحماية الاجتماعية إلى مليون أسرة في نهاية عام ٢٠٠٦، مرتفعاً من ١٦٠,٠٠٠ أسرة في عام ٢٠٠٥. وعلى حدّ قول أحد كبار موظفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دائرة الرعاية الاجتماعية: "إذا افترضنا أن كل أسرة تتكون من خمسة أعضاء، فإننا نتحدث عن حوالي ثلاثة ملايين طفل يعيشون في حالة من الفقر، وربما يُدفعون إلى الانضمام إلى العمل، أو يُساء إليهم، أو يدمنون المخدرات. فما الذي يمكننا عمله لخدمة مصالح تلك الأسر؟"

وعلاوة على ذلك، ومع ازدياد معدل النازحين داخل العراق بمقدار ١,٠٠٠ شخص في اليوم، تتوافر معلومات ضئيلة حول إذا ما كانت الأسر النازحة تتلقى هذه الإعانة، وكيف تتلقاها، ولا تبيح المعلومات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠٠٦ على التشجيع حول مقدرة الأسر النازحة في المناطق التي يشتد فيها النزاع في الحصول على الحصص الغذائية التي يوفرها نظام البطاقة التموينية، وهو نظام استمر لمدة ١٦ عاماً مقارنة بالزيادة الأخيرة في دفعات شبكة الحماية الاجتماعية.

لقد حركت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بسرعة نسبياً بعد عام ٢٠٠٣ لجمع المعلومات عن الأطفال المستضعفين المعرضين للمخاطر، مما أدى إلى إصدار سلسلة من التقارير الأولية حول التسوّل والتشرّد، واليتامى، والفئات المستضعفة الأخرى. غير أن الوزارة تملك قدرًا ضئيلاً من القدرات وموارد غير كافية لمراقبة ورصد الاحتياجات المتزايدة والاستجابة لها، ناهيك عن قدرتها الضئيلة ومواردها غير الكافية على تقديم خدمات جديدة استناداً إلى التجارب والممارسات الناجحة في أنحاء أخرى من العالم. إن عزل المهنيين العراقيين عن باقي دول العالم على مدى جيلين تقريباً كان وما يزال يعني افتقار

العراق إلى الكوادر المتخصصة في التعامل مع القضايا الاجتماعية وحماية الأطفال. وقد أعاق وما يزال يعيق توفير الخدمات المبتكرة الجديدة. وهناك أيضاً نقص في التخصص المعني بحماية الطفل داخل العراق: أي نقص في التخصص في عمل الأطفال في الشوارع، أو في تنمية المجتمعات، أو إدارة القضايا، أو تقديم المشورة بشأن المشكلات النفسية الناجمة عن الضغوط في مرحلة ما بعد التعرض للصدمات.

ومع ذلك، فقد قامت الحكومة بتنفيذ بعض المبادرات للاستجابة لوضع الأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة، حيث تعاضدت جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية، والهيئات الوطنية الأخرى مع جهود المنظمات الدولية للقيام بما يلي، من جملة أمور أخرى:

- دعم تأسيس مركز للأبحاث الاجتماعية والتدريب ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهدف بناء القدرات المؤسسية على توفير الحماية للطفل في العراق.
- دعم المساحات الصديقة للطفل والمراهقين والشباب، ومراكز الاحتجاز المؤقتة، وفتح مراكز جديدة للأطفال والشباب المحتاجين إلى حماية خاصة.
- توفير التجهيزات/الإمدادات اللازمة لمراكز التدريب المهني ومؤسساته المعنية بالأطفال المعاقين، والتي من شأنها أن توفر مدخلاً لجهود المناصرة وكسب التأييد للسياسات الأكثر تطوراً نحو التعامل مع الإعاقة.
- إعداد مشروع للتحقيق بمخاطر الألغام بمشاركة الهيئة الوطنية للألغام، يركز على المدارس والمجتمعات في جنوب العراق ووسطه. حيث تم تدريب ٢,٠٠٠ معلم، و٣٠٠,٠٠٠ طالب و ٤,٠٠٠ عضو مجتمع محلي. وتم تشكيل مجموعات تطوعية للوصول ميدانياً إلى الفئات السكانية المعرضة لمخاطر عالية، مثل النازحين داخل العراق، والعائدين واللاجئين. وقد جرت اليونيسف وحكومة إقليم كردستان في السليمانية أساليب جديدة باستخدام الموسيقى والدراما وكتابة القصص، بهدف الوقاية من الإصابات أثناء الإجازات الصيفية.
- دعم عقد مؤتمر قومي للشباب، وإدماج مفاهيم حقوق الطفل في وزارة الشباب والرياضة وشؤون المرأة، المُشكَّلة حديثاً.

وما يجدر ذكره بشكل خاص، المبادرة التجريبية الريادية التي دعمتها اليونيسف لإعادة دمج أطفال الشوارع بأسرهم، حيث نجحت تلك المبادرة في دمج ٢٨ فتى و ٢٤ فتاة بأسرهم، ووسَّعت عملياتها من مركزين (واحد للفتيان وآخر للفتيات) إلى ستة مراكز (ثلاثة للفتيان ومثلها للفتيات) في المناطق الأشد فقراً في منطقة بغداد الكبرى. ويستحق هذا المشروع الريادي الإشادة لأنه أسهم في إقامة وبناء علاقة طيبة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وفي إحداث تحوّل في المواقف نحو الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة باتّباع نهج يهدف إلى الرعاية المستندة بشكل أكبر إلى حقوق الطفل.

ومن غير الواضح معرفة المدى الذي بلغته المبادرات الموصوفة في هذا الفصل، في الاستمرار في العطاء في ظلّ الأوضاع الإنسانية الطارئة المتنامية، أو - في الحالات المتعلقة بإقليم كردستان - في تكرار تنفيذ هذه المبادرات. بيد أن الواضح هو وجود حاجة ماسة للنهوض بحقوق الأطفال المستضعفين، وهو مجال من مجالات حقوق الطفل، لم يتقدم بالشكل المطلوب مقارنة بالمجالات الأخرى، نظراً لتجاهله لمدة طويلة. ومن الواضح أيضاً أن الأسر والمجتمعات المحلية في أجزاء كثيرة من العراق لا تمتلك الموارد لمنح الطفل حقه في الحماية، وأن مؤسسات الدولة على المستوى الوطني مستنزفةٌ مُرهقةٌ بدرجة كبيرة. وفي هذا الوضع، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن حماية الأطفال. وفيما يلي عرض لبعض المجالات الرئيسية للدعم:

الإستجابة للأوضاع الطارئة: من المهم، في المحافظات التي تشهد وجود أعداد كبيرة من الأسر النازحة، أن نعي ظروف الاستضعاف المسبقة التي كان الأطفال يتعرضون لها، وأن نستجيب لاحتياجات الدعم الإضافية للأسر، بالقدر الممكن.

ويجب أن تكون وكالات الإغاثة الإنسانيّة الوطنيّة وغير الحكوميّة والدوليّة واعية بالانتهاكات في حقوق الطفل في الحماية من عمل الأطفال القسري، والعنف الأسري، أو الإساءة، وأن تعمل مع الأسر وقادة المجتمع على توفير البدائل والدعم.

الإستجابة للفقير والفجوات والمترامية: ثمة حاجة ماسّة، في المناطق الهادئة نسبياً، إلى تطوير قدرات المحافظات على فهم حالات الاستضعاف التي يواجهها الأطفال، وفهم المفاهيم المتعلقة بالحقوق في الحماية، إضافة إلى الحاجة الماسّة إلى جمع البيانات، وإشراك القادة المحليين والقادة على مستوى المحافظات والأقاليم والأسر في إيجاد الحلول.

وفي إقليم كردستان، وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العراق، تبقى الإعاقة مجالاً مُتجاهلاً، ومن المهم توسيع نطاق المبادرات كتلك التي تم وصفها في الإطار رقم ١٦. ويجب توفير الموارد اللازمة لتوسيع المبادرات للوصول إلى الأطفال في المناطق الملوّثة بالألغام بالقدر الممكن.

وفي الحالات التي تُنتهك فيها حقوق الأطفال بوضوح ضمن مؤسسات الدولة، كسجن الأحداث، هناك حاجة للقيام بعمل عاجل لمنع حدوث الانتهاكات، وعمل الترتيبات البديلة لخدمة مصالح الأطفال. وحالما وحينما يستقر الموقف، يُمكن أن يتّجه الإطار القانوني نحو حماية الطفل.

إن البالغين والأطفال العراقيين يعانون من الكرب والصدمات النفسية الاجتماعيّة التي تراكمت لديهم على مدى ربع القرن الماضي. ويجب أن تضم مبادرات حماية الطفولة عنصراً للدعم النفسي الاجتماعي للأسر بالقدر الممكن. ومع أن ذلك يبدو نوعاً من الترف في ضوء الاحتياجات الماسّة للأمن، والمأوى، والغذاء والمياه، إلا أن الأثر النفسي للوضع الراهن على الأطفال سيؤجج مشاعر الانتقام، وعسكرة المجتمع بدلاً من تعزيز ثقافة السلام.

تُرَكِّز البيانات التي يتم جمعها في الوقت الراهن عن الأطفال في العراق، بصفة أساسية، على حقوق الأطفال في الصحة، والتغذية والتعليم، ولكن لا تتوافر معلومات كافية حول مدى استضعاف الأطفال وتعرّضهم للمخاطر. لقد جمع المسح العنقودي متعدد المؤشرات - ٣، الذي أجرته اليونيسف، بيانات عن أربعة من مجالات الاستضعاف (عمل الأطفال، وانتظام الأطفال اليتامى في المدارس، وتسجيل الولادات والزواج المبكر). وقد تم جمع بعض البيانات حول ظروف الأطفال في تقارير المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع الإشارة نوعاً ما إلى عمل الأطفال والاستغلال الجنسي. وقد أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقريراً عن كل محافظة من المحافظات.

وبالتعاون فيما بين تلك المنظمات، من الممكن عمل الترتيبات اللازمة لدعم عملية جمع بيانات إضافية حول الاستضعاف. وبإمكان الملاحظين الذين يقومون بزيارات ميدانية دورية لرصد ومتابعة عملية تنفيذ البرامج في مجالي الصحة والتعليم والمجالات الأخرى القيام بالشيء نفسه. إن توافر البيانات سيساعد في تشخيص الموارد والقدرات اللازمة للرد والاستجابة.



الفصل الخامس

فهم أدوار الأمهات وتقييم حقوق النساء

تنص المادة ١٨ من اتفاقية حقوق الطفل على أن كلا الوالدين مسؤولين عن تأمين حقوق أطفالهم (انظر الملحق رقم ١). وفي الوقت نفسه، فإن للتغذية التي تحصل عليها الأم وصحتها والتعليم الذي تتلقاه أثراً رئيساً على نماء أطفالها. وبخاصة خلال فترة الحمل والرضاعة الطبيعية: أي في بداية دورة حياة الطفل. ومع انقضاء هذه الفترة، يصبح كلا من الرجال والنساء في وضع يؤهلهم لتحمل مسؤولية أطفالهم. ولا يمكن للرجال أو النساء الذين لم يتمتعوا بحقوقهم طوال دورة حياتهم أن يكونوا في وضع يُمكنهم من تأمين بقاء أطفالهم ونمائهم. وفي الواقع، فإن عزل دور الأمومة للمرأة عن الدور الأبوي للرجل قد يُسهّم في ترسيخ التنميّطات المستندة إلى النوع الاجتماعي حول الأدوار المنزلية للمرأة.

فهم هدف المساواة بين الجنسين

لم يتم إرساء أسس المساواة بين الأولاد والبنات الفتيان والفتيات والنساء والرجال في العديد من الاتفاقيات فحسب، بل إن تلك المساواة تشكّل أيضاً أحد أهداف التنمية الألفية الثمانية وهي الأساس الذي تقوم عليه تلك الأهداف. ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، يتحتم على العاملين في مجال التنمية البدء بالعمل عن طريق فهم الطريقة التي يعمل بها التمييز على أساس الجنس ضد الإناث والذكور على حد سواء، ومن ثم اتّخاذ ما يلزم للتصدي لذلك الوضع. وهذا ما يفتر سبب أهمية تصنيف البيانات وتبويبها، حيثما كان ذلك ممكناً، من أجل دراسة وضع الأطفال ككل بالإضافة إلى دراسة وضع الفتيات بالمقارنة مع الفتيان في مراحل مختلفة من دورة حياتهم.

ففي حالة العراق، على سبيل المثال، تتأخر الفتيات عن الفتيان بمسافة كبيرة في مجال التعليم المدرسي وغيره. وتتفشى البطالة بين النساء بنسبة أعلى من الرجال. ومن المرجح أن يُرسل الفتيان وليس الفتيات إلى العمل، أو من المرجح أن يعيشوا في الشوارع. ويُشكّل الرجال النسبة الأكبر من بين القتلى والجرحى في الحروب والنزاعات التي دارت خلال ربع القرن الماضي. وقد عانوا معاناة كبيرة من الخدمة العسكرية الإلزامية أثناء الحرب. ومن المحتمل بشكل كبير أن تزداد إمكانية تجنيد الأولاد في النزاع الدائر، أو أفراداً ينخرطوا في صفوف الميليشيات.

يقتضي العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين التوصل إلى فهم للتنميّطات التي تستند إلى النوع الاجتماعي، والتي تؤدي إلى عدم التحاق الفتيات بالمدارس أو إلى إرسال الأولاد إلى سوق العمل مبكراً، ومن ثم عمل ما يلزم للقضاء على تلك التنميّطات السلبية لكي نضمن حصول كل من النساء والرجال والفتيان والفتيات على فرص متساوية للتمتع بحقوقهم الإنسانية. ومع أن العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج الحالية سوف يحول دون وقوع التمييز في المستقبل،

إلا أنه لن يحو تراكمات عقود من التمييز. إذ يجب التصدي لتلك التراكمات من خلال تدخلات محددة تعمل على تمكين الفتيان والفتيات والنساء والرجال مع الأخذ بعين الاعتبار الفجوات التي يتم الكشف عنها عند تحليل أدلة البيانات.

يُخصص هذا التقرير فصلاً خاصاً لحقوق المرأة بسبب تزايد الانتهاكات لهذ الحقوق في العديد من المجالات . وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأم في هذه المرحلة من تنمية العراق، هي مانح الرعاية الرئيس للأطفال خلال السنوات المبكرة من أعمارهم. وكما ذكر أعلاه، فإن صحة الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى تعليم الأم في مجالات عديدة.

- الأطفال الذين تلقّت أمهاتهم تعليماً إعدادياً أو جامعياً هم الأقل عرضةً لنقص الوزن أو التقزم.
- ازدياد تحصين الأطفال ضد الأمراض مع تحسن مستوى تعليم الأم.
- ازدياد معدلات إتمام مرحلة التعليم الأساسي مع ارتفاع مستوى تعليم الأم.
- ارتباط انتقال الأطفال من المرحلة الأساسية إلى الإعدادية بمستوى تعليم الأم.
- انخفاض مستوى عمل الأطفال مع ارتفاع مستوى تعليم الأم (انظر الشكل رقم ٣ في الفصل الرابع).
- ازدياد حالات الزواج المبكر مع انخفاض مستوى تعليم الأم.

وتُعَدُّ هذه من بين الأسباب العديدة، التي جعلت التقرير السنوي لليونيسيف: وضع الأطفال في العالم عام ٢٠٠٧، يركّز على العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين: الاستثمار في المرأة يعني أيضاً الاستثمار في الأجيال القادمة من الأطفال. وفي الوقت نفسه، يؤدي الرجال في دول المنطقة، بما فيها العراق، دوراً مهماً في الاقتصاد المنزلي، حيث يضطلعون بمسؤوليات، مثل التسوّق، وأخذ الأطفال إلى مراكز التحصين، والمساعدة في إنجاز الفروض المنزلية للأطفال بالإضافة إلى مهام أخرى. ويعتبر مستوى التعليم عند الرجال عاملاً مهماً في التشجيع على الحق في التعليم لأبنائهم وبناتهم. ولم يتم بعد جمع المعلومات عن وجود رابط ما بين مستوى تعليم الرجال وحقوق أطفالهم في الصحة، والتغذية، والتعليم والحقوق الأخرى. إن تشخيص أدوار الرجال والإقرار بها يعمل على إيجاد حصص متساوية من العمل مقسمة ما بين الرجال والنساء في مجال المنزل، في وقت غدت فيه المرأة تضطلع بدور أكبر في ساحات العمل، والسياسة والمجالات العامة الأخرى.

حقوق المرأة العراقية في البقاء والصحة

تلعب صحة الأم وتغذيتها خلال فترة الحمل والرضاعة الطبيعية دوراً أساسياً في بقائها وفي الإيجاب السليم وبقاء الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة على قيد الحياة، وفي نمائهم جميعهم. ولقد أثر تدهور النظام الصحي على صحة الأمهات أثناء الحمل وعند الولادة، ولم يتم بعد تقييم أثر العنف، وبخاصة خلال عام ٢٠٠٦. ولكن تُظهر البيانات التي تم جمعها في إطار المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ صورةً عن الوضع حتى ذلك الوقت.

حصلت غالبية النساء (٨٨,٥١٪) اللواتي وضعن حملهن قبيل سنتين من إجراء المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ على مساعدة في الولادة من مشرفين مدربين: تلقى نصفهن مساعدة من أطباء، فيما تلقى ربعهن مساعدة من قابلات مجازات. وقد وقعت حالتا ولادة تقريباً من كلا ثلاث حالات ولادة، قبل سنتين من إجراء المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ في العراق.

داخل مؤسسة صحية (٦٣٪). وفاقته نسبة الولادات في المناطق الحضرية (٦٨٪) نظيرتها في المناطق الريفية (٥٤٪). ووفقاً لنتائج المسح العنقودي المذكور أيضاً، فإن عدد الولادات في مؤسسة صحية يزداد مقارنةً بتحسين مستوى تعليم الأم. إذ وضعت حوالي نصف النساء غير المتعلمات فقط في مؤسسة صحية (٥٢٪). مقارنةً بحوالي (٦١٪) من النساء اللواتي أنهين تعليمهن الابتدائي وبحوالي (٧٢٪) من نظيراتهن اللواتي أنهين تعليمهن الإعدادي أو العالي.

وبالتأكيد، فإن نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية طبية على أيدي مشرفين مدربين قد انخفضت نتيجة للعنف الدائر حالياً. وتفيد التقارير أن النساء لم يُعدنَ راغبات في الحصول على الرعاية خلال فترة ما قبل الولادة (أثناء الحمل) كما اعتدن على فعله في السابق؛ وذلك بسبب الوضع الأمني وتداعي نظام الرعاية الصحية. وتعتبر فرصة حصول النساء على الرعاية في حالات الولادة الطارئة، إذا ما تعرضن لمشكلات تهدد حياتهن خلال الحمل أو الولادة، عنصراً أساسياً لإنقاذ حياتهن وصحتهن. ومع ذلك، ما زالت معدلات وفيات الأمهات في العراق مرتفعة، حيث تصل إلى ١٩٣ حالة وفاة لكل (١٠٠) ألف ولادة حية. ^{٥٢} ويغيب هذا المعدل نظيره في الدول المجاورة بثلاث مرات كما يُظهر الجدول رقم ٨. وتتشابه أسباب وفيات الأمهات في العراق مع نظيراتها في الدول النامية الأخرى، وهي بصفة أساسية مضاعفات للحمل والولادة. وهي تشمل التشنج أثناء الولادة، والنزيف الدموي، والمخاض المطوّل والعسير، والتهابات ما بعد الوضع بالإضافة إلى المضاعفات الأخرى الناتجة عن الإجهاض. وما يزيد الطين بلة انتشار سوء التغذية وفقر الدم بين النساء من هنّ في سنّ الإنجاب.

الجدول رقم ٩: العراق وجيرانه: نسبة وفيات الأمهات

العراق x	الأردن	الكويت	الملكة العربية السعودية	سوريا
١٩٣	٤١	٥	٢٣	١٦٠

إجمالي عدد وفيات الأمهات السنوي الناتج عن أسباب متعلقة بالحمل لكل ١٠٠ ألف ولادة.

x البيانات حول العراق مستقاة من مسح الظروف المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٤. كافة البيانات الأخرى تم تعديلها للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥. في التقرير السنوي لليونسيف.

أما فيما يتعلق بفرض الحصول على وسائل منع الحمل وتنظيم النسل، فقد ذكر نصف النساء المتزوجات حالياً أو أزواجهن استعمال وسائل منع الحمل في عام ٢٠٠٦، حيث تُعدُّ حبوب منع الحمل الوسيلة الأكثر شيوعاً في هذا الإطار. وتزداد نسبة استخدام موانع الحمل بين النساء مع ازدياد مستوى تعليمهن بحيث ترتفع النسبة من (٤٥٪) بين غير المتعلمات إلى (٤٨٪) بين من أكملن تعليمهن الابتدائي وإلى (٥٥٪) بين النساء اللواتي أنهين تعليمهن الإعدادي أو الجامعي. وسيكون من المفيد لو تم تتبع الرابط ما بين المستوى التعليمي للرجال واستخدام وسائل منع الحمل.

٥٢ مسح الظروف المعيشية العراقية. في تقرير آخر لم ينشر رسمياً أبداً، قُدِّرت نسبة وفيات الأمهات بحوالي ١٢٠ حالة وفاة لكل (١٠٠) ألف ولادة حية.

الإطار رقم ١٩

هدر حقوق الفتيات في الصحة والتعليم في كردستان

ما زالت العقلية القبلية سائدة في كردستان. فلقد قمت بزيارة المناطق الريفية في عام ٢٠٠١ ورأيت فرقاََ منتشرة لتحسين الناس باللقاحات ضد الأمراض. وقد رفض الرجال تلقيح بناتهم ضد الكزاز خشية عدم تمكنهن من العمل في الحقل بسبب الألم الذي يسببه اللقاح لأيام عديدة. وقد شرح لي أحدهم هذا الوضع وهو جالس يدخن.

لقد حاولنا إعطاء اللقاح للبنات بشتى السبل، لكنهن قلن لنا: "إنهن لا يُمكنهن أخذ اللقاح إلا إذا وافق أبائهن. وإنهم سيضربوننا لو وافقنا على أخذه. بعد أن تغادرونا." ولذا فلقد جلسنا وحاولنا إقناع أحد الآباء، وتحدثنا إليه إلى أن قبلَ بعد كثير من التردد والممانعة!

"أحد كبار موظفي وزارة الصحة (ذكر) في إقليم كردستان"

ولاً تعدُّ البناتُ متسربات من المدارس لأنهن لم يلتحقن بها أبداً. بل يتم إجبارهن على البقاء في المنازل وخاصة في المناطق الريفية. ولقد أجرينا مسحاً خلال الصيف حول وضع النساء والأطفال في ثمانية من القرى المحيطة بإربيل. وعملنا في ظل ظروف صعبة للغاية، حيث كان الناس يخشون مجرد الحديث. فالرجال لا يتقبلون فكرة التحاق المرأة بالمدرسة أو العمل. وعندما كنا نسأل أحد الرجال فيما إذا كانت ابنته تدرس أم لا؟ كان يجيب: "لا ولماذا يجب أن تدرس؟" ولكن تبقى النساء في الوقت نفسه مُتَعَطِّشات لتلقي التعليم.

لقد عقدنا جلسات في القرى المحيطة بإربيل لنشر الوعي حول التلقيح وحاجة البنات للالتحاق بالدراسة، وقمنا بدعوة رجال الدين المسلمين والمعلمين والجنود إلى تلك الجلسات. وقد رفض بعضهم قبول الفكرة في البداية، ولكنهم أحضروا نساءهم معهم في اليوم الثالث إلى الجلسات كي يستمعن لما يدور من حوار وبدأوا بتقبل هذه الأفكار. ولقد راق لإمام المسجد ما قلناه فشجعه على أن ينشر الوعي بدوره من خلال المسجد.

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه النساء هي العنف. فلقد جمعنا بيانات عن ذلك من غرف الطوارئ، وغالبا ما تزعم النساء أن الحروق والإصابات التي لحقت بهن هي من "فعل أيديهن". ويُعدُّ العنف المنزلي مشكلةً رئيسةً إلا أنهنَّ لا يستطعن الشكوى من الأزواج أو الأطفال، ويوجد لدينا مركز في إربيل لمساعدة النساء المعنفات في منازلهن، وهو يُقدِّم المساعدة لهن قدر الإمكان.

إحدى موظفات وزارة حقوق الإنسان
إقليم كردستان

قضايا حقوق الإنسان الأساسية التي تواجه المرأة في العراق

رسمت تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن مكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للأشهر سبتمبر/أيلول وحتى ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٦ صورة للعنف المتزايد ضد المرأة على خلفية العنف الشامل والفقر والبطالة التي تشهدها البلاد. وقد أبرزت التقارير "الاتجاه المُقلِق من تفتشي ظاهرة الانتحار بين الإناث" في الشمال. وهو مؤثر على زيادة جرائم الشرف. وقد بعث الممثل الخاص للأمم المتحدة برسالة إلى القادة السياسيين مُعبِّراً فيها عن قلقه إزاء الموضوع. وقُتلت إحدى الناشطات في مجال حقوق المرأة في الموصل بعد تلقّيها تهديدات من الميليشيات الإسلامية التي حذّرتها من التعامل مع المنظمات الدولية. كما ويشير التقرير إلى ازدياد حالات زواج المتعة أو الزيجات المؤقتة، وهي إجراءات لإرتباط قصير الأمد بين الرجل والمرأة يمتد ما بين سابيع قليلة وحتى سنة واحدة.

وقد تبلور فهم شامل لقضايا حقوق الإنسان التي تواجه المرأة في العراق خلال ورشة عمل نظمها في عمان صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. وشارك فيها كل من اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في العراق ومنظمات الأمم المتحدة في عمان من أجل تقييم الوضع الراهن وتحديد أولويات العمل. ولقد حدّد المشاركون أثناء نقاشاتهم مسائل على أساس أقليمي لمناطق العراق تضمنت ما يلي:

- وسط العراق: ارتفاع مستوى العنف، وعدد كبير من النازحين، وعدد كبير من الأسر التي تُعيلها امرأة، وارتفاع مستوى البطالة، وتوقّف العديد من النساء عن العمل لأسباب أمنية، وتسرب الطالبات من المدارس، وازدياد حالات جرائم الشرف، وازدياد الزيجات المبكرة، وتنامي الاجتار، وصدور تقارير عن ختان الإناث، وتدني مستوى نشاط المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.
- بغداد: انخفاض نسبة المواظبة على المدرسة، وازدياد هجرة العقول، وتقييد حركة النساء والفتيات، وتناقص خيارات الزواج المتاحة (تشهد بغداد أكبر عدد من حالات الزواج المختلطة)، وارتفاع عدد الأسر التي تعيلها امرأة - العديد منهم أرامل غير متعلّقات يعانين من مستوى مرتفع من البطالة، وانخفاض في أعداد المشاريع الصغيرة المُدرة للدخل والمخصّصة للمرأة، وتدني المؤشرات الصحية الخاصة بالمرأة، وغياب المرأة من الوزارات الأساسية، والمخاطر الكبيرة التي تواجهها النساء الناشطات.
- الشمال: فروقات كبيرة ما بين المحافظات والمناطق الريفية فيما يتعلق بوضع المرأة، وتطبيق نظام ذكوري متسلط وانخفاض مشاركة المرأة في مجالات السياسة والأعمال، وفي الوقت نفسه، هناك ازدياد في حرية التعبير عن الرأي والمشاركة من الرجال والنساء، وتحسّن في تعليم المرأة، وزيادة في حالات الزواج المبكر، وارتفاع في نسبة الطلاق، وتنامي الاجتار بالبشر، وتزايد كبير في حالات جرائم الشرف مع استمرار التعاطف والتهاون مع مرتكبي تلك الجرائم بالرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون، وارتفاع بارز جداً في حالات ختان الإناث، ووجود النازحين والمهجرين - وكلها مجتمعات مستضعفة معرضة للمخاطر، تكون المرأة فيها مستضعفة بشكل خاص.
- الجنوب: نقص في التنمية لأنها منطقة مهملة، وارتفاع مستويات الجريمة والمخدرات والاجتار، وتمتّع النساء بصوت مسموع وهن ملتزمات ومهتمات بتلبية الاحتياجات المحلية، ووضع أممي أخذ في التدهور مع تعرّض المنظمات غير الحكومية للتهديدات، وميّل الشباب للإجهاات المحافظة بشكل متزايد، وتنامي ظاهرة الزيجات المؤقتة وزواج المتعة.

وفيما يتعلق بتعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة، أشار المشاركون في ورشة عمل سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ إلى أن الكثير من العمل تركّز في الشمال والجنوب وحول بغداد، فيما لم تشهد المناطق الغربية والشرقية الكثير من الأنشطة. وتتضمن الأسباب

أموراً عدة، من قبيل تفضيل الدول المانحة العمل في مناطق الشمال والجنوب ومع المؤسسات الحكومية في بغداد، والوضع الأمني، وتوافر الشركاء المحليين وآخرين من يملكون مهارات تنفيذ البرامج. وهناك حاجة لتوسيع نطاق تغطية البرامج لتشمل المناطق غير المخدومة كما ينبغي. كما أكد المشاركون على أهمية الحصول على بيانات أفضل حول وضع المرأة.

الإطار رقم ٢٠ المبررات الأسرية للزواج المبكر

لقد زرت قبل أيام إحدى الأسر التي زوجت ابنتها، البالغة من العمر ١٣ عاماً، لابن عمها. وسألت الأم عن سبب ذلك. فأجابت قائلة: "إن زوجها سيضربها لو لم تفعل. وعلاوة على ذلك، فهناك الوضع الأمني والاقتصادي، وفقدان العديد من الشباب ولذا فإن من الأفضل تزويج البنت عند أول فرصة تُعرض عليها."

إحدى موظفات الصحة والتغذية في البصرة

وفي الوقت، نفسه أخذ الإطار القانوني لحقوق المرأة في التآكل في آخر سنوات نظام حكم صدام حسين، الذي خفّض العقوبة المفروضة على "ارتكاب جرائم الشرف". فما زال قانون العقوبات يستثني الرجل الذي "يؤدب" زوجته، ويُعفيه من المسؤولية الجنائية. (المادة ٤١).

ما زالت ظاهرة الزواج المبكر منتشرة بكثرة في العراق بالرغم من أن السنّ القانونية للزواج هو ١٨ عاماً، وبالرغم من أن الزواج المبكر قد تراجع مع مرور الزمن، مع كل ما ينطوي عليه كل ذلك من انتهاك للحقوق الإنسانية للفتيات والفتيان أيضاً. فبالنسبة للفتيات، فإنهن يعانين من الحمل المبكر، ونقص التعليم والمهارات، وعدم القدرة على التأقلم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة للفتيان، فعليهم تقع مسؤولية إعالة الأسرة، وهو أمر ما زال تقليدياً يمثل المسؤولية الرئيسية للذكر، وهم ما يزال أكبر بقليل من عمر الطفل. وبشكل عام فإن وقع الزواج المبكر على الإناث يكون أشد وطأة من اثره على الذكور، إذ أظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات-٣ أن حوالي ١٩٪ من المراهقات في الفئة العمرية (١٥-١٩) كنّ متزوجات، مع فوارق ضئيلة بين الريف والحضر. وكشف المسح المذكور كذلك النقاب عن أن ٢٥,٨٪ من الفتيات اللواتي تزوجن مبكراً، غالباً ما تزوجن من رجال أكبر سنّاً منهنّ بعشرة أعوام، وقد أكد ذلك المسح أيضاً انحسار ظاهرة الزواج المبكر مع مرور الزمن. حيث أظهر أن ٣٣,٧٪ من النساء في الفئة العمرية (٤٥-٤٩) تزوجن قبل سنّ الثامنة عشرة، مقارنة بنسبة ١٧٪ من النساء في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) اللواتي تزوجن مبكراً.

العمل من أجل الحقوق داخل البيت وخارجه

استحدثت الحكومة وزارة الدولة لشؤون المرأة، وكانت الجهود تُبذل على قدم وساق في نهاية عام ٢٠٠٦ لتطوير قدرات الوزارة ووضع خطة وطنية للمرأة. وقد عمل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات على تصنيف وتبويب البيانات حسب الجنس. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فتعدّ المجموعات النسوية العراقية من أقوى المنظمات غير الحكومية في العراق في الوقت الحاضر على الرغم من أنه يتوجب عليهم توخي الحذر الشديد في كيفية أدائها لعملها. وفي عام ٢٠٠٤، نظّمت الناشطات في مجال حقوق المرأة حملة ناجحة في مواجهة محاولة لتعديل قانون الأحوال الشخصية من أجل وضع

بعض الأمور الأسرية تحت سلطة السلطات الدينية.^{٥٣} وقد مارست المجموعات النسائية ضغطاً من أجل استحداث نسبة للمشاركة النسائية في هيئات صناعة القرار وتمّ خديدها بنسبة ٢٥٪. وتنشط منظمات المرأة في كردستان بشكل كبير. حيث كانت مسؤولة عن تطوير العديد من القوانين لصالح المرأة. حسبها أفاد أحد موظفي وزارة حقوق الإنسان. حيث قادت تلك المنظمات حملة ضد ختان الإناث، وتمكّنت من كسب تأييد رجال الدين والسلطات المحلية.

وفي إطار السعي للمضي قُدماً، يجب أخذ الإستجابات التالية بعين الاعتبار. حتاج الأسر التي تعولها امرأة دعماً خاصاً للحصول على الغذاء والخدمات الأساسية في المحافظات الأشدّ تضرراً من النزاع وفي المناطق الأشدّ فقراً. وحتاج هذه الأسر أيضاً إلى الوثائق التي قد تكون صدرت باسم الزوج، جُزياً على المعتقدات السائدة بأن ربّ الأسرة هو الرجل. وحتاج النساء والفتيات إلى الحماية من التحرش، والعنف المنزلي والاستغلال الجنسي.

أما في المحافظات التي تتمتع بهدوء أكبر، فيجب طرح قضية حقوق المرأة بشكل أقوى. وتقوم وزارة حقوق الإنسان الجديدة في إقليم كردستان بتنفيذ مبادرات تدعم حقوق المرأة والفتاة في التعليم والخدمات الصحية التي يجب أن تحظى بموارد ودعم أفضل في ضوء التقدم البطيء في عملية التنمية في الإقليم بالرغم من العديد من سنوات الهدوء التي نَعِمَ بها - وهو تقدم بطيء الخاطئ يُبرّر جزئياً بوجود مستوى مرتفع من الأمية، وبخاصة بين النساء.

ويجب دعم البيانات المصنّفة بقوة على المستوى الوطني وعلى مستوى المشاريع آخذين بعين الاعتبار ندرة البيانات المصنّفة حسب الجنس في العديد من المجالات التي يغطيها هذا التقرير. ويحتاج الملاحظون الذين يعملون لصالح منظمات الإغاثة الإنسانية ووكالات التنمية إلى تصنيف المعلومات بطريقة متّسقة متناغمة حسب نوع الجنس لكي يتوصلوا إلى فهم أفضل لآثار النزاع الحالي والإستجابة لها. وثمة حاجة أيضاً إلى فهم آليات التكيف والتعامل، التي تطورها الفتيات والنساء - والفتيان والرجال - للتأقلم مع الانقطاع الراهن في خدمات الكهرباء والماء في العراق، وكذلك إلى فهم الطرق التي تؤثر بها تلك الآليات على أدوار الجنسين.



الفصل السادس تجديد الإلتزام بالإيفاء بحقوق الطفل في العراق

يعمل النزاع المأساوي على تغيير ملامح الوضع في العراق بسرعة، ومن الصعوبة بمكان تقديم تحليل يظل ملائماً إلى أن يجفَّ حبر هذا التقرير. ومع ذلك فقد حاولت الفصول السابقة رسم صورة لوضع الأطفال في العراق، وتحليل الأسباب الكامنة وراء عدم إحقاق حقوقهم، وتقييم الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي من أجل النهوض بتلك الحقوق على أمل الخروج ببعض التوصيات المفيدة.

ويمكن تلخيص الوضع كما هو بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ تحت عنوانين عريضين، وهما: الأوضاع الطارئة الإنسانية ومشكلات "التنمية المعطلة"، والتي تُبقي الحكومة والمجتمع الدولي تحت ضغط شديد للإستجابة مع التنمية أو مع الاحتياجات الإنسانية. فما الذي يمكن القيام به على هذه الخلفية للنهوض بحقوق الأطفال، ومن هو المسؤول عن ذلك؟

الأزمة الإنسانية ومشكلات التنمية المعطلة

تشتمل المضاعفات الجانبية لعمليات التمرد وعمليات الردِّ عليها والاقْتتال الطائفي كما هي بحلول يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٧ على ما يلي:

- نزوح مئات الآلاف من الأطفال داخل العراق أو خارجه مع غياب أو محدودية فرص حصولهم على حقوقهم في المأوى أو الغذاء أو الرعاية الصحية أو التعليم. إذ نزح واحد من بين كل ثمانية عراقيين، ويقدر عدد النازحين يومياً بحوالي ٥,٣٠٠ شخص.
- ارتفاع اعداد الأطفال الذين فقدوا أحد والديهما أو كليهما.
- إيجاب عدد متزايد من الفتيات والفتيان على العمل أو التعرض للاستغلال الجنسي.
- انعدام الأمن وانتشار الأفكار المحافظة تسببا بانتهاكات في حقوق الفتيات في الحياة، والسلامة الجسدية، والتعليم، والصحة وحرية الحركة.
- ترك العديد من الأراامل لكي يُعلنن أنفسهنَّ وأسرهنَّ بما في ذلك العناية بالجرحي، حتى في بيئة خد فيها التقاليد من فرص حصول النساء على عمل.

صعّب الصراع الدائر منذ عام ٢٠٠٣، على الحكومة التغلب على آثار ١٣ عاماً من العقوبات أو حتى متابعة أية مبادرات جديدة. ومع أن المخصّصات الحكومية للخدمات الأساسية قد ازدادت مع نهاية عام ٢٠٠٦، إلا أنّ القطاع العام ظل يعاني من:

- عدم كفاية الموارد اللازمة للاستثمارات المتكررة أو الجديدة بالإضافة إلى عبء خدمة الديون الثقيلة.
 - التسيس، والإبدال أو التعاقب السريع للموظفين على المناصب، والعلاقات وضعف الروابط بين المركز والمحافظات بدلاً من تطبيق اللامركزية المخطط لها.
 - وجود فجوات كبيرة في كل من المهارات والمعارف القطاعية والإدارية، وخاصة في المحافظات، إضافة إلى وجود صعوبات في روابط الاتصال بين القطاعات - أي بين قطاعات الصحة والتغذية والأنظمة الأخرى.
 - التركيز على التكنولوجيا المستوردة الباهظة الكلفة بدلاً من استخدام التكنولوجيا المناسبة والحلول المجتمعية المحلية.
 - علاقات معقدة مع المجتمع الدولي المعني بالتنمية والشؤون الإنسانية، ويعود السبب في جزء من هذا إلى الطبيعة البعيدة المدى للتعاون، وإلى الإجراءات المضنية من جملة مشكلات أخرى.
- ونتيجة لذلك، لم يتمتع ملايين الأطفال بحقوقهم في البقاء والنمو أو المشاركة أو الحماية.
- أكثر من مليون أسرة أصبحت تعتمد على معونات الحماية الاجتماعية مع نهاية عام ٢٠٠٦، مما يعني أن حوالي ثلاثة ملايين طفل على الأقل كانوا يعيشون في حالة فقر. ولقد قيل إن نسبة البطالة بلغت أكثر من ٦٠٪ وأن غالبية السكان يعتمدون على نظام البطاقة التموينية.
 - معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سنّ الخامسة في العراق أعلى من نظيراتها في أية دولة من الدول العربية المجاورة له، على الرغم من أن تلك الدول جميعها قد بدأت من معدل مماثل في عام ١٩٩٠.
 - استقرار سوء التغذية المزمّن على مستوى عالٍ مع حلول عام ٢٠٠٣، وتفاقمه سوءاً بعد ذلك.
 - الاعتماد المتزايد على التحصين ضد الأمراض أكثر من الاعتماد على نظام صحي وقائي لتجنّب الأمراض، وتناقص معرفة الأسرة والمجتمع بالعوامل الضرورية للحفاظ على صحة الأطفال.
 - إرهاب خدمات المياه والصرف الصحي ومواجهتها خطر الانهيار كما هي حال خدمات الصحة والتغذية.
 - بقاء ٨٠٠,٠٠٠ طفل خارج المدارس الابتدائية (٦٤٪ منهم من الفتيات). إذ كان معدل تعليم القراءة والكتابة لدى الفئة العمرية (١٥-٢٤ عاماً) أدنى من نظيره لدى الفئة العمرية (٢٥-٣٤ عاماً)، مما يشير إلى تأخر جيل الشباب.
 - الحاجة لبناء مهارات ٢٥٠,٠٠٠ معلم أثناء الخدمة واحتياج الإداريين والمديرين إلى تحسين قدراتهم على التخطيط والإدارة على المستويات كافة.
 - بقاء ٤,٠٠٠ مدرسة بحاجة إلى إعادة تأهيل/ترميم، و ٧٠٠ مدرسة أخرى بحاجة إلى إعادة بناء، إضافة إلى الحاجة إلى بناء ٤,٥٠٠ مدرسة جديدة لاستيعاب النمو السكاني.
 - النقص الكبير في تلبية احتياجات المراهقين للمعلومات وانخراطهم في التنمية الاجتماعية حتى في المحافظات الهادئة.
 - استجابة القليل من الخدمات لتلبية الاحتياجات المتعلقة بحماية الأطفال المستضعفين المعرضين للمخاطر، بمن فيهم أولئك الذين انفصلوا عن مانحي الرعاية لهم، والذين هم بحاجة إلى دعم نفسي اجتماعي، والمعرضون للعنف

والإساءة، والذين يعانون من إعاقات، والمعرضون للإصابة بالذخائر الحربية غير المنفلقة، والأيتام، والأطفال العاملون، والذين أُجبروا على اللجوء إلى التسول أو الذين يعيشون في الشوارع، والأطفال المخالفون للقانون والزواج المبكر.

الاستجابة للمتطلبات الإنسانية والتنمية

تمكّنت الحكومة والمجتمع الدولي، ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، من الاستجابة إلى بعض الاحتياجات الأساسية للأطفال بالرغم من المصاعب التي اعترضتهما، ومنها:

- الحق في البقاء والنمو والتطور، عن طريق المحافظة على ديمومة الخدمات الصحية والتغذية الأساسية لما مجموعه (٤,٨) مليون طفل دون سنّ الخامسة، والتصدي لبعض قضايا التغذية، مثل تدعيم الطحين بمادتي الحديد وحمض الفوليك، وإعادة تأهيل بعض خدمات المياه والصرف الصحي وصيانتها، وتوفير المواد الكيماوية التي تحتاجها محطات معالجة المياه وصهاريج المياه إلى المناطق المحرومة والمستشفيات، وتشكيل لجنة لتنمية الطفولة المبكرة.
- الحق في التعليم، عن طريق زيادة الرواتب والمزايا والشروع في التدريب أثناء الخدمة، وإجراء مراجعة جزئية للمناهج التعليمي، وتوفير المواد التعليمية لجميع الطلاب في مستوى المرحلة الابتدائية البالغ عددهم (٤,٥) مليون طالب، وتأسيس أنظمة إدارة المعلومات، وإعادة تأهيل المئات من المدارس وخدمات المياه والصرف الصحي باعتبار ذلك عامل هام في النهوض بتعليم الفتيات، وتجربة تنفيذ مبادرات رياضية تستهدف الأطفال الذين فاتتهم فرصة التعليم، وإدماج الخدمات الأساسية وإشراك المجتمعات المحلية في منح الأطفال حقهم في التعليم.
- الحق في الحماية، من خلال زيادة عدد الأسر التي تتلقّى معونة اجتماعية من ١٦٠,٠٠٠ إلى مليون أسرة، وإجراء دراسات حول الأطفال الذين يعانون من أشكال مختلفة من الاستضعاف والتعرض للمخاطر، ودعم بعض الخدمات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقات، ووضع برنامج تثقيفي حول التوعية من مخاطر الألغام الأرضية لطلاب المحافظات التي تعاني من هذه المشكلة، وإطلاق مبادرة رياضية تجريبية لإعادة دمج أطفال الشوارع مع أسرهم، ونشر المفاهيم المتعلقة بحقوق الطفل بدلاً من اعتماد أساليب الرعاية الاجتماعية.

لقد تمّ تجريب العديد من المبادرات الواعدة خلال هذه الفترة، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، والتي تستحق تكرارها أو توسيع تطبيقها إلى أن تبلغ مداها، ونذكر منها على وجه الخصوص مشروع الخدمات الأساسية المتكاملة الذي جمع معاً التجارب والخبرات في مجالات المياه والصرف الصحي والتغذية والصحة وحماية الأطفال ليتم التركيز على المدارس وإشراك المجتمع. وقد برهن برنامج التعليم المُسرّع مدى التّعطش الكبير للتعليم، وشجّع الأسر والمجتمعات على المطالبة بخدمات إضافية. أما برنامج التربية الخاصة للأطفال الذين يعانون من متلازمة "داون" (الأطفال المنغوليون) في إقليم كردستان، فقد وفر للأسر الأدوات اللازمة لرعاية أطفالها المعاقين. وساعد تأسيس محطة إذاعية للشباب وبمشاركتهم في إقليم كردستان أيضاً على التغلّب على سلبية وعدم مبالاة أولئك الشباب. ولم توفّر كل هذه البرامج الخدمات فحسب، بل إنهما عملت، بالقدْر نفسه من الأهمية، على تمكين الأطفال والمراهقين والأسر والمجتمعات المحلية.

ومن الجدير بالذكر أنّ تلك المبادرات الريادية تمت على خلفية جهود خارقة بذلها العراقيون للحفاظ على الخدمات الأساسية وبالتعاون مع المجتمع الدولي. وتقف حملات التحصين الوطنية شاهداً على التزام الشعب العراقي وإصراره وإدخال تدابير جديدة مثل تدعيم الطحين بالحديد والإصلاح الآتي لخدمات المياه والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، فقد أثبت الموظفون الحكوميون العراقيون والمنظمات الدولية براعتهم في إيجاد طرق للاستمرار في العمل، على سبيل المثال، من خلال استحداث نظام الملاحظين المحليين للإشراف على البرامج الدولية، أو إئتمان السكان المحليين على مسؤولية توزيع الإغاثة الإنسانية.

المسؤولية عن حقوق الطفل في العراق

لم يتمكن الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية في الكثير من أنحاء العراق من الوفاء بمسؤولياتهم إزاء أطفالهم بالرغم من تلك الاستجابات الإنسانية والتنموية. فقلة منهم في موضع يؤهلها لممارسة الضغط والتأثير على القادة على المستوى المحلي أو الأقليمي (الأقاليم والمحافظات...) والقومي للمطالبة بالدعم والخدمات التي يستحقونها. أما الحكومة المركزية، التي هي مسؤولة عادة عن إحقاق حقوق المواطنين، فإنها تعمل في أحد أكثر المناطق المتبلاة بالعنف في العراق، ألا وهي العاصمة بغداد، حيث تُستهدَفُ الوزارات والمنشآت الحكومية والموظفون الحكوميون أنفسهم. وتفتقر الحكومات المحلية والأقليمية، في أجزاء العراق التي تتمتع بهدوء نسبي، إلى القدرة على العمل التنموي نتيجة للطبيعة المركزية المطلقة للنظام السابق. لقد أدَّى المجتمع الدولي دوراً رئيساً في وضع العراق منذ عام ١٩٩٠، وذلك عن طريق العقوبات والتدخلات العسكرية، ودعم التنمية والإغاثة الإنسانية، مما يضع على عاتقه التزاماً للإسهام في إحقاق حقوق أطفال العراق.

ويجب مضاعفة الاستجابات التنموية والإنسانية الموصوفة أعلاه باستخدام موارد العراق المتاحة بالإضافة الى الدعم المقدم من المجتمع الدولي آخذين بعين الاعتبار الحاجة في مناطق النزاع إلى ما يلي:

- الدعوة لتعزيز وتفعيل العمل الإنساني وتأمين الموارد اللازمة لإحقاق حقوق الأطفال.
- زيادة الموارد من أجل ضمان وصول خدمات الصحة والتغذية والمياه والتعليم المتنقلة كلها إلى التجمعات السكانية النازحة والمجتمعات المضيقة لها على حد سواء.
- التركيز على احتياجات المجموعات الأكثر استضعافاً وتعرضاً للمخاطر، وبخاصة الأطفال الرضع والأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات.
- ضمان فهم وترويج حقوق الأطفال في الحماية، بما فيها حقوق الأطفال المفصولين عن مانحي الرعاية لهم، والأطفال الذين هم بحاجة إلى دعم نفسي اجتماعي، والأطفال المعرضون للعنف والإساءة، والذين يعانون من الإعاقات، والمعرضون للإصابة بالذخائر الحربية غير المنفلقة، والأيتام، والأطفال الذين أُجبروا على الالتحاق بالعمل، أو الذين تم دفعهم إلى التسوّل أو العيش في الشارع، والأطفال المخالفون للقانون والزواج المبكر.
- ضمان توفير التعليم المدرسي للأطفال كافة في جميع الأعمار، وتشجيع المراهقين على المشاركة في تقديم الخدمات وفي نشاطات أخرى بهدف التقليل من احتمالات تعرضهم للآذى ومخاطر الاستقطاب والتجنيد في صفوف الميليشيات أو العصابات الإجرامية أو تعاطي الكحول والمخدرات.
- دعم ومساندة مبدأ الاعتماد على الذات، وبخاصة في الأسر التي تُعيلها امرأة وحماية النساء من التهديد، والاعتداء عليهن واستغلالهن.

أما في المحافظات التي تتمتع بهدوء نسبي، وحينما كان ذلك ممكناً في بقية أنحاء العراق، فثمة حاجة إلى:

- دعم القدرات اللازمة لإدارة التنمية وبخاصة في الأقاليم/المحافظات، بما في ذلك قدرات التعامل مع حالات الطوارئ؛ نظراً لإمكانية امتداد النزاع إلى المناطق الأكثر هدوءاً في البلد، وتمثّل المبادرات الريادية، مثل مشروع الخدمات الأساسية المتكاملة، أساساً لتوسيع المبادرة إلى أن تبلغ مداها وتكرار التجربة.
- دعم التواصل الميداني المكثّف وكسب التأييد والمناصرة لصالح تعليم الفتيات والنساء القراءة والكتابة على أسس مبنية على حقوق الإنسان، وبخاصة في إقليم كردستان حيث أدى تدني مستوى تعليم القراءة والكتابة إلى إعاقة جهود التنمية بشكل خطير. وعلاوة على ذلك، هنالك حاجة إلى تقوية فهم الاختلافات في أدوار النوع الاجتماعي وتضمين ذلك الفهم في عمل الموظفين المحليين والأجانب، بحيث يتمكنوا من جمع البيانات المصنّفة على أساس الجنس، بما في ذلك أثناء عملية مراقبة مبادرات الصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم والمبادرات الأخرى.

- زيادة الاهتمام باحتياجات المراهقين للمعلومات، والمشاركة والدعم النفسي والاجتماعي للتغلب على مشاعر الرغبة في الانتقام، والمساعدة على استئصال عسكرة المجتمع وتعزيز ثقافة السلام.
- الاستثمار في المبادرات الهادفة إلى دعم الأطفال المعاقين وتوسيع المبادرات للوصول إلى مجتمعات الأطفال في المناطق الملوثة بالألغام، والبناء على الجهود المبذولة لإعادة دمج أطفال الشوارع، وحماية الأطفال من العمل القسري والاستغلال ومنع انتهاكات حقوق الطفل في مؤسسات الرعاية الحكومية. وهناك حاجة لتعميق فهم الموظفين المحليين والدوليين لمسألة الاستضعاف والتعرض للمخاطر، من أجل جمع البيانات عن الفتيات والفتيان المستضعفين المعرّضين للمخاطر أثناء رصد مبادرات الصحة والتغذية والتعليم والمبادرات الأخرى.

وثمة ثلاث رسائل رئيسية موجّهة للقائمين على توفير الرعاية لأطفال العراق:

- الاستعداد للأمد الطويل: فالأمن لن يتحقق بين عشية وضحاها. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل ما بوسعه لتوفير بيئة أكثر استقراراً بينما يستمر في الاستثمار في الأطفال. وهذا يعني توفير الدعم للاحتياجات الأساسية، وهو استثمار سيكون أساسياً لبلد مستقر ومنتج.
- تعاملوا مع الواقع: فالعراق بلد في حالة طوارئ، ويجب تفعيل دور المنظمات الدولية وتزويدها بالموارد والموظفين تبعاً لذلك.
- استفيدوا من المبادرات الريادية: فان برامج الخدمات المتكاملة التي تركز على الأطفال تخضى بفرض أفضل لتحقيق النتائج وإنقاذ الأرواح في وقت تواجهه في الحكومة الوطنية ضغوطاً كبيرة. إن دعم المجتمعات المحلية في العراق دون إضعاف أنظمتها وأجهزته وشبكاته الوطنية سيؤدي إلى إبقاء المجال مفتوحاً أمام التنمية.

وإن الاستثمار في أطفال العراق لا يُعدُّ ضرورةً أخلاقيةً فحسب، بل إنه الاستراتيجية الأفضل لإستعادة العراق عافيته وإعادة تأهيله. وإن حاضر العراق مأساوي بما فيه الكفاية، ولكن لا مستقبل للعراق من دون أطفاله.

الإطار رقم ٢١

أصوات الشباب في العراق

«أريد أن أمنح أطفالي كل ما حرمت منه»

لا أعلم كم بلغت من العمر. فالحيأة في الريف عملٌ في جميع الأوقات، ولا مجال للمرء لكي يتذكّر عيد ميلاده. كنا نضطر إلى قطع مسافة أربعة كيلومترات سيراً على الأقدام كل يوم من المدرسة واليهما. وهناك نهر كان علينا اجتيازه طيلة الشتاء والصيف دون وجود جسر عليه. وكنا نحضى في مرات قليلة بفرصة أن يُقلنا أحدهم بسيارته، ولكن ذلك يجعل المسافة أطول. كان الحصول على الملابس مشكلةً، ولكن الدولة وفّرت الكتب الدراسية.

ولكن كانت أيام الطفولة من أروع الأوقات بالرغم من المصاعب. إذ كان لدى الواحد منا أصدقاء ومعلمين وكنا نمارس الرياضة. ولقد أحببت مادة التاريخ على وجه الخصوص واعتدت على القراءة عن فتوحات العرب. ولكنك تفتقد تلك الأيام وتتمنى عودتها حتى وإن كانت بعض المواد صعبة.

لم يكن لدينا راديو أو تلفزيون في تلك الأيام، واعتدنا على سماع الأخبار عندما يتناقلها الناس أن هناك حرباً (مع إيران)، ولكننا لم نكن على إطلاع مباشر بالتفاصيل. وبعدها وعندما استشهد عمي واثنين من أبناء عمومتي، علمنا أن هناك حرباً دائرةً.

لقد انتقلنا إلى المدينة في عام ١٩٨٨: لأن والدي كان يبحث عن عمل. فكلّ ما يتقنه المرء في الريف هو الزراعة، بل إنه الخيار الوحيد فيه - إما الزراعة أو لا شيء. حصل والدي على وظيفة في دائرة الكهرباء، وتمكّنتُ من إنهاء السنة الإعدادية الثالثة، ثم خدمت في الجيش ما بين ١٩٩١ و١٩٩٨. ولقد تمّ تجنيدنا أثناء قصف طائرات الحلفاء للقوات على البرية عقب غزو الكويت. لقد كانت الخدمة إلزامية، بحيث إذا امتنع الشخص عن الإمتثال للأوامر العسكرية، فسوف حُرّم أسرته برمتها من البطاقة التموينية.

أعمل ميكانيكياً أُصلح أجهزة التلفاز والهوائيات اللاقطة والأجهزة الأخرى. وأتذكر عندما شاهدنا التلفاز للمرة الأولى، بقينا جميعاً متسمّرين أمامه. أما الآن فأنا مشغول جداً في إصلاح أجهزة التلفاز بحيث لا يتبقى لدي وقت للمشاهدة. فالوضع الاقتصادي غداً صعباً جداً الآن. كان لدي ما يكفيني أيام حكم صدام حسين. أما الآن فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً. ومع أننا نملك نقوداً أكثر الآن، إلا أن كُلفة كل شيء ارتفعت. أما الكهرباء، فحالتها سيء، ولا نحصل عليها سوى ساعتين أو ثلاث كل يوم، ويتحصّن أمرها يوم الجمعة بسبب إغلاق المحال أبوابها.

لدي ثلاثة أطفال: أعمارهم سنتان وثلاث وأربع سنوات، وأريد أن أمنحهم كل ما حرمت منه: أن آخذهم إلى الطبيب وأشتري لهم حاجيات من السوق. أريدهم أن يدرسوا جيداً وأن ينجحوا، فأنا أبذل قصارى جهدي من أجل أطفالي، إنهم كل ما أملك.

علي من البصرة

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

الملحق

مقتطفات من اتفاقية حقوق الطفل

المبادئ الأساسية الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل هي: عدم التمييز، والحق في الحياة والبقاء والنماء، ومصالح الطفل الفضلى، واحترام وجهات نظر الطفل.

عدم التمييز

المادة ٢:

١. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.
٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعترّ عنها أو معتقداتهم.

الحق في الحياة والبقاء والنماء

المادة ٦:

١. تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة.
٢. تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

المادة ٢٣:

١. تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقلياً أو جسدياً بحياة كاملة وكرامة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع...

المادة ٢٤:

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

٢. تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملاً وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:
 ١. خفض وفيات الرضع والأطفال.
 ٢. كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية والأولية.
 ٣. مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، أخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.
 ٤. كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها.
 ٥. كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات.
 ٦. تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.
٣. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الطفل.
٤. تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكاملة للحق المعترف به في هذه المادة، وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة ٢٨:

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:
 ١. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع.
 ٢. تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الإعدادي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.
 ٣. جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة متاحاً للجميع على أساس القدرات.
 ٤. جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوافرة لجميع الأطفال وفي متناولهم.
 ٥. اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.
٢. تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.
٣. تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة، وتراعى بصفة خاصة احتياجات الدول النامية في هذا الصدد.

مصالح الطفل الفضلى، الحق في الحماية

المادة ٣:

١. في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى.
٢. تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمين لرفاهه، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانونياً عنه، وتتخذ، تحقيقاً لهذا الغرض، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة.

٣. تكفل الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وصلاحياتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف.

احترام وجهات نظر الطفل، الحق في المشاركة

المادة ١٢:

١. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصّة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمسّ الطفل، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسنّ الطفل ونضجه.
٢. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمسّ الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

أهداف التنمية الألفية

- ١- استئصال الفقر المدقع والجوع
- ٢- تعميم التعليم الابتدائي
- ٣- النهوض بالمساواة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) وتمكين المرأة
- ٤- خفض معدل وفيات الأطفال
- ٥- تحسين صحة الأمهات
- ٦- مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى
- ٧- ضمان الاستدامة البيئية
- ٨- تأسيس وتطوير شراكة عالمية للتنمية

أهداف وثيقة عالم جدير بالأطفال

الاستراتيجيات والأعمال الواردة تحت كل هدف تُسهم في تحقيق أهداف التنمية الألفية

- ١- النهوض بالحياة السليمة صحياً
- ٢- توفير التعليم النوعي
- ٣- الحماية من الإساءة والاستغلال والعنف
- ٤- مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز

المراجع

منظمة العفو الدولية (أمنيستي إنترناشيونال). العراق. عقود من المعاناة - الآن تستحق النساء شيئاً أفضل. فبراير/شباط. ٢٠٠٥.

Amnesty International, Iraq: Decades of suffering - Now women deserve better. February, 2005

بيكر، جيمس أ. الثالث و هميلتون، لي هـ، وآخرون. تقرير مجموعة دراسة العراق. كتب Vintage. نيويورك. ٢٠٠٦. Baker, James A. III and Hamilton, Lee H., et al, The Iraq Study Group Report, Vintage Books, New York, 2006.

«توزيع الأثر وتلوث الأراضي في محافظات جنوب العراق»، تقرير داخلي أولي.
«Distribution of Impact and Land Contamination in Iraq>s Southern Governorates», preliminary internal report.

غارفيلد، ريتشارد و يامادا، سيجي. وفيات مفرطة في العراق أثناء تنفيذ العقوبات. مسودة ورقة عمل.
Garfield, Richard, and Yamada, Seiji, Excess Mortality in Iraq During Sanctions, draft paper.

لجنة التحقيق المستقلة. أثر برنامج النفط مقابل الغذاء على الشعب العراقي. تقرير لمجموعة عمل مستقلة. ٧ سبتمبر/أيلول. ٢٠٠٥.
Independent Inquiry Committee, The Impact of the Oil-for-Food Programme on the Iraqi People, Report of an Independent Working Group, September 7, 2005.

[مجموعة الأزمات الأولية:](#) [International Crisis Group](#)

بعد بيكر - هميلتون: ماذا نعمل في العراق. تقرير الشرق الأوسط رقم ٦٠. ١٩ ديسمبر/كانون الأول. ٢٠٠٦.
After Baker-Hamilton: What To Do in Iraq, Middle East Report No. 60, 19 December 2006.

العراق والأكراد: المعركة المحتدمة حول كركوك. تقرير الشرق الأوسط رقم ٥٦. ١٨ يوليو/تموز. ٢٠٠٦.
Iraq and the Kurds: the Brewing Battle over Kirkuk, Middle East Report No. 56, 18 July 2006.

الحرب العراقية التالية؟ الطائفية والنزاع المدني. تقرير الشرق الأوسط رقم ٥٢. ٢٧ فبراير/شباط. ٢٠٠٦.
The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict, Middle East Report No. 52, 27 February 2006.

جامعة جونز هوبكنز وجامعة المستنصرية، "الكلفة البشرية للحرب في العراق: دراسة الوفيات، ٢٠٠٢-٢٠٠٦." النتائج المنشورة في The Lancet. (التاريخ/التواريخ).
Johns Hopkins University and Al Mustansiriya University, "The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study, 2002 – 2006," results published in The Lancet [date/s].

أوتاوي، مارينا. "العراق: من دون توافق، الديمقراطية ليست الإجابة." موجز سياسة ٣٦. مؤسسة Carnegie الوقفية للسلام الدولي، مارس/آذار ٢٠٠٥.
Ottawa, Marina, «Iraq: Without Consensus, Democracy Is Not the Answer.» Policy Brief 36, Carnegie Endowment for International Peace, March 2005.

جمهورية العراق: Republic of Iraq

"مؤسسة رعاية الطفل لأطفال الشوارع في بغداد." وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دراسة لم تُنشر، ٢٠٠٤.
"Child-Care Institutions for Street Children in Baghdad." Ministry of Labour and Social Affairs, unpublished study, 2004.

الإحصاءات التربوية التعليمية في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، وزارة التربية بالتعاون مع اليونيسف.
Educational Statistics in Iraq 2003-2004, Ministry of Education in collaboration with UNICEF.

العهد الدولي مع العراق - رؤية مشتركة، التزام متبادل، مسودة ورقة عمل (تكرار ١). حكومة العراق، البنك الدولي، الأمم المتحدة.
The International Compact with Iraq: A Shared Vision, A Mutual Commitment, working draft (Iteration 1). Government of Iraq, World Bank, United Nations.

"المعارف والمواقف والممارسات الخاصة بالأطفال (١٠-١٨ عاماً) في العراق." وزارة التخطيط، دراسة لم تُنشر، ٢٠٠٤.
"Knowledge, Attitudes and Practices of Children (10-18) in Iraq," Ministry of Planning, unpublished study, 2004.

"الأطفال العاملون في الشوارع: احتياجات التنمية وتحديات البقاء." وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دراسة لم تُنشر، ٢٠٠٤.
"Street Working Children: Development Needs and Survival Challenges," Ministry of Labour and Social Affairs, unpublished study, 2004.

"دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التصدي لظاهرة "تشرّد" أطفال الشوارع وتسوّلهم في بغداد، ورقة عمل لم تُنشر، ٢٠٠٥.
"The role of the Ministry of Labour and Social Affairs in Addressing the Phenomenon of Street Children 'Vagrancy' and Begging in Baghdad," unpublished paper, 2005.

معارف الشباب ومواقفهم وممارساتهم، العراق ٢٠٠٤، مسح أجرته وزارة التخطيط بدعم من اليونيسف.
Youth Knowledge, Attitudes and Practices, Iraq 2004, Ministry of Planning survey supported by UNICEF.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "تقرير حقوق الإنسان"، ١ سبتمبر/أيلول - ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، و ١ نوفمبر/تشرين الثاني - ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.
UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI) «Human Rights Report», 1 September - 31 October 2006, and 1 November - 31 December 2006.

[UNHCR](#) [المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين](#):

نداء تكميلي للردّ على الوضع في العراق، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.
Supplementary Appeal Iraq Situation Response, January 2007.

تحديث بشأن الوضع في العراق، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.
Update on the Iraq Situation, November 2006.

تقييم وضع اللاجئين العراقيين في سوريا، بمشاركة اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي، مارس/آذار ٢٠٠٦.
Assessment of the Situation of Iraqi Refugees in Syria, with UNICEF and WFP, March 2006.

[UNICEF](#) [اليونيسف](#):

برنامج التعلّم المُسرّع في العراق: استراتيجية مقترحة للمستقبل، تقرير داخلي، مسودة بتاريخ ١٧ إبريل/نيسان ٢٠٠٦.
Accelerated Learning Programme in Iraq: Proposed Strategy for the Future, internal report, draft of 17 April 2006.

ببليوغرافيا (تُبنت للمراجع) للدراسات والتقارير والأبحاث والمسوحات، ومسوحات المعارف والمواقف والممارسات: تحديث مكتبي لتحليل الوضع، أربعة مجلدات، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥.
Bibliography of Key Studies, Reports, Researches, Surveys, KAPS: Situation Analysis Desk Update, four binders, October/November 2005.

وثيقة عالم جدير بالأطفال، أعيدت طباعتها عام ٢٠٠٦.
A World Fit for Children, reprinted 2006.

تقرير المانحين الموحد، ٢٠٠٥.
Consolidated Donor Report, 2005.

التقرير الموحد، ٢٠٠٣.
Consolidated Report, 2003.

التقرير الموحد المعني بموضوع الأوضاع الطارئة، ٢٠٠٥.
Consolidated Emergency Thematic Report, 2005.

الاستنتاجات المستخلصة من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات-٣ في العراق، ٢٠٠٦: التقرير الأولي، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.
Findings from the Iraq Multiple Indicator Cluster Survey 2006: Preliminary Report, MICS3, December 2006.

تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٧، النساء والأطفال: العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين.
The State of the World's Children 2007. Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality.

تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٦: المُقصون والمحجوبون.
The State of the World's Children 2006. Excluded and Invisible.

تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٥: الطفولة المهتدة .
The State of the World's Children 2005. Childhood Under Threat.

اليونيسف - مكتب العراق، وضع الأطفال في العراق، ٢٠٠٢.
UNICEF Iraq, The Situation of Children in Iraq, 2002.

صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، "تعزيز التعاون والتنسيق بشأن قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في العراق، وقائع ورشة العمل المنعقدة في ٢٧-٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.
UNIFEM, «Enhancing cooperation and coordination on women and gender issues in Iraq,» minutes of a workshop held 27-28 September 2006.

تقييم وضع المرأة العراقية على ضوء برنامج عمل بكين، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤.
Evaluation the Status of Iraqi Women in Light of the Beijing Platform for Action, UNIFEM Arab States Regional Office, 2004.

دور المرأة العراقية في الحياة السياسية، ٢٠٠٦.
The Role of Iraqi Women in Political Life, 2006.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح الظروف المعيشية في العراق ٢٠٠٤، المجلد الأول، تقرير الجدولة، المجلد الثاني، المجلد الثالث.
UNDP, Iraq Living Conditions Survey 2004, Vol. I Tabulation Report; Vol. II ; Vol. III.

برنامج الغذاء العالمي والجهاز المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والاستضعاف في العراق، برنامج الغذاء العالمي، ٢٠٠٦.
WFP and COSIT, Food Security and Vulnerability Analysis in Iraq, World Food Programme, 2006.

